

الرقم التسجيل: 2014 M06/474

مذكرة مكملة لنيل شهادة: الماستر

تخصص: ادارة اعمال التجارة الدولية

## العنوان

# دراسة قياسية لأسباب انخفاض الدينار الجزائري في الفترة 2015-1986

إعداد الطالبة: قندوزي زوليخة

تاريخ المناقشة: 2016/06/01

أمام لجنة المناقشة المكونة من:

رئيسا	جامعة محمد بوضياف المسيلة	د. حطي شاكر السراج
مشرفا ومقررا	جامعة محمد بوضياف المسيلة	أ. زريق عمر
ممتحنا	جامعة محمد بوضياف المسيلة	أ. مهدي نزيه

السنة الجامعية : 2015-2016

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



# تشكر

الحمد والشكر لله وحده الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله  
وفقنا لإتمام هذا العمل.

كما نشكر كل من ساعدني وأرشدني في انجاز هذا العمل وخص بالذكر

مؤطري الاستاذ **زريق عمر**

كعمل لا أنسي ان اشكر من قدمت لي يد العون **سارة ورباج**

وكذا اساتذة العلوم الاقتصادية وخص بالذكر الدكتور **بن عبد الرحمان**

**الياس**

وكذا اساتذة قسم علوم التسيير تخصص ادارة اعمال التجارة الدولية

وكذا جميع طاقم كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية

اساتذة وطلبة

كما نشكر كل من ساعدني في انجاز هذا العمل من قريب أو بعيد:

ونهدي هذا العمل كمرجع إلى كل من سعى وسافر وكث وجد وسهر الليالي

من أجل طلب العلم والسمو به.

**زوايا**



# إهداء



من صميم الفؤاد وأعماق القلب أهدي ثمرة مشواري الدراسي  
إلى من قال فيهما المولى عز وجل: "وقل ربي ارحمهما كما ربياني صغيراً"  
صدق الله العظيم  
إليك أنت يا لؤلؤة ذكرها الله تعالى في كتابه ورسوله (ص) في حديثه وتغنى بها الشعراء  
في شتى العصور،  
إليك أنتي يا قرة عيني وضيء دربي ... أمي "حبيبة قلبي حفظها وشفأها الله لنا"  
إلى قدوتي في الحياة وسراجي المنير أبي "لخضر"  
أطال الله في عمرهما.  
إلى المصابيح التي تنير الطريق في ظلامي الدامس، أخوتي الكبار سفيان و عبد القادر و  
محمد و عمار والبحري  
إلى زوجاتهم و أخواتي : سامية و فاطمة و عائشة التي اختي الصغرى خيرة وزوجها محفوظ  
إلى كل الكتاكيت الصغار اسلام وهديل وع. الحكيم و اخر العنقود بحة كوثر  
إلى روح جدتي خيرة و جداتي محمد و مداني رحمهم الله  
إلى جدتي "زبيدة" ، أعمامي وأخى بالذکر احمد وجميلة وأخوالي وأبنائهم و كل عائلة  
"قندوزي"  
إلى الذي قدم لي يد العون في العمل: محمد وناصر  
إلى صديقاتي في الحياة اليومية : سهام ، ايمان ، عفاف ، سلوى ، زيزو ، ريدانة  
الأستاذ الفاضل \*زريق عمر\* الذي لم يبخل علينا بنصائحه وتوجيهاته القيمة  
إلى كل طلبة كلية علوم التسيير دفعة 2016  
إلى كل من نسيهم قلبي ولم ينساهم قلبي  
إلى كل هؤلاء أهدي ثمرة جهدي

زولبيخة  
زولبيخة

# الفهرس

## الفهرس

رقم الصفحة	العنوان
	شكر
	إهداء
	الفهرس
	قائمة الجداول
	قائمة الأشكال
أ،د	مقدمة
الفصل الأول: سياسة سعر الصرف	
06	تمهيد
07	المبحث الاول : مدخل لسعر الصرف
07	المطلب الاول : مفهوم سعر الصرف
08	المطلب الثاني : انواع سعر الصرف
12	المطلب الثالث: الوظائف والعوامل المؤثرة على سعر الصرف
13	المبحث الثاني: تحديد أسواق سعر الصرف
13	المطلب الأول: ماهية سوق الصرف، وظائفه وخصائصه
14	المطلب الثاني: أسباب وجود سعر الصرف
15	المطلب الثالث: المتعاملون المتدخلون في سوق الصرف
19	المبحث الثالث: نظريات وسياسات سعر الصرف
19	المطلب الأول: أنظمة سعر الصرف
25	المطلب الثاني: النظريات المفسرة لسعر الصرف
28	المطلب الثالث: سياسات سعر الصرف
31	خلاصة الفصل الأول:
الفصل الثاني: أسباب ونتائج تخفيض قيمة العملة	
33	تمهيد
34	المبحث الاول: مفهوم وشروط تخفيض قيمة العملة

34	المطلب الأول: مفهوم التخفيض والفرق بينه وبين الانخفاض في قيمة العملة
36	المطلب الثاني: شروط نجاح عملية تخفيض قيمة العملة
41	المبحث الثاني: أهمية وأهداف سياسة تخفيض قيمة العملة
41	المطلب الأول: أهمية سياسة تخفيض العملة
42	المطلب الثاني: أهداف سياسة تخفيض قيمة العملة
44	المبحث الثالث: أسباب وآثار تخفيض قيمة العملة
44	المطلب الأول: أسباب ودوافع تخفيض قيمة العملة
45	المطلب الثاني: آثار تخفيض قيمة العملة
52	خلاصة الفصل الثاني
الفصل الثالث: سياسة سعر الصرف في الجزائر	
54	تمهيد
55	المبحث الأول: تطور نظام صرف الدينار الجزائري
55	المطلب الأول: تطور نظام صرف الدينار الجزائري قبل حدوث أزمة 1986
59	المطلب الثاني: تطور نظام صرف الدينار الجزائري خلال الممتدة من 1986-2012
68	المبحث الثاني: إستراتيجية تحرير سعر صرف الدينار الجزائري
68	المطلب الأول: أسس الانتقال من نظام الصرف الثابت إلى نظام الصرف المرن
73	المطلب الثاني: البعد الاقتصادي لتعويم الدينار الجزائري.
76	المبحث الثالث: أسباب ونتائج انهيار الدينار الجزائري
76	المطلب الأول: دواعي تخفيض قيمة الدينار الجزائري:
77	المطلب الثاني: التحليل الوصفي لأثر تخفيض الدينار الجزائري على المتغيرات الاقتصادية
82	المطلب الثالث: اختبار الفرضيات ونتائج تخفيض الدينار الجزائري
86	خلاصة الفصل
88	خاتمة عامة
	قائمة المراجع
	الملاحق

## قائمة الجداول

رقم الصفحة	العنوان	
35	الفرق بين التخفيض والانخفاض في قيمة العملة	الجدول رقم 01
58	سعر الفرنك الفرنسي مقابل الدينار الجزائري في سوق الصرف الموازي و الرسمي	الجدول رقم 02
60	تطور سعر صرف الدينار الجزائري مقابل واحد دولار امريكي للفترة (1986م -1992م).	الجدول رقم 03
63	تطور سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الامريكي من (1994-2000)	الجدول رقم 04
65	تطور سعر صرف الدينار مقابل الدولار و الأورو للفترة (2001-2012).	الجدول رقم 05

## قائمة الأشكال

رقم الصفحة	العنوان	
18	يمثل أهم المشاركين في سوق العملة	الشكل رقم 01
45	أثر تخفيض العملة على الصادرات عندما تكون المرونة أقل من 1	الشكل رقم 02
46	أثر تخفيض العملة على الصادرات عندما تكون المرونة أقل من 1	الشكل رقم 03
47	أثر تخفيض العملة على الصادرات عندما تكون المرونة تساوي 1.	الشكل رقم 04
50	التطور الايجابي لتخفيض قيمة العملة	الشكل رقم 05
51	التطور السلبي لتخفيض قيمة العملة	الشكل رقم 06
61	منحنى تطور سعر صرف دينار مقابل واحد دولار خلال الفترة (1986 - 1992)	الشكل رقم 07
64	منحنى تطور سعر صرف دج أمام \$ للفترة من (1994م الى 2000م).	الشكل رقم 08
66	تطور سعر صرف الدينار مقابل الدولار و الأورو (2001-2012).	الشكل رقم 09
76	ا تطور سعر الصرف في الفترة (1986-2015).	الشكل رقم 10
77	تطور حجم الصادرات في الفترة الممتدة (1986م-2015م)	الشكل رقم 11
79	تطور حجم الواردات في الفترة (1986م-2015م)	الشكل رقم 12
80	تطور معدل التضخم في الفترة (1986م-2015م)	الشكل رقم 13
81	تطور اسعار البترول في الفترة 1986م-2015م	الشكل 14

## قائمة الملاحق

الملحق رقم 1: تطور كل من أسعار الصرف الصادرات والواردات التضخم وأسعار البترول الفترة 1986-2015

الملحق رقم 2: نموذج الدراسة نتائج اختبار اثر تخفيض العملة على المتغيرات معدل التضخم، اسعار البترول، الصادرات والواردات في الفترة 1986م-2012م

الملحق رقم 3: نموذج الدراسة بعد استبعاد الصادرات والواردات لعدم تأثيرها في اسعار الصرف

# مقدمة عامة

يعد استقرار سعر صرف العملة من أولويات السياسة النقدية في مختلف الدول ، وذلك لأن هذا الاستقرار يعد أساساً لتوفير البيئة المناسبة للاستثمار ، وجذب المدخرات والمحافظة على استقرار الأسعار ، لذلك تسعى معظم الحكومات إلى انتهاج سياسات تهدف إلى ضمان استقرار سعر صرف عملاتها لتجنب دولها التقلبات الحادة التي تمر بها العملات من فترة لأخرى ، ويتعاضد هذا الدور في الدول النامية لأن معظم هذه الدول تعاني من انفتاح اقتصادياتها بشكل كبير ومن عجز أكبر في ميزان مدفوعاتها ، مما يجعلها أشد تأثراً بالتقلبات الاقتصادية الدولية ، وأكثر عرضه للأزمات والمشاكل الخارجية ، مما ينعكس سلباً على درجة الاستقرار المحلي فيها.

كما تتأثر الدول النامية بالإضافة إلى سعر الصرف بعوامل خارجية عديدة تنتقل من خلال ميزان مدفوعاتها تشمل، ارتفاع أسعار السلع المستوردة نتيجة ارتفاع صرف العملات الأجنبية مما يؤدي إلى تدهور شروط التبادل التجاري، وتباطؤ معدلات النمو في الدول الصناعية، وأسعار الفائدة الأجنبية الحقيقية، وعوامل داخلية تشمل العجز المالي.

وقد تؤدي هذه العوامل إلى زيادة العبء الواقع على عاتق السلطات المحلية للتكيف معها وفي نفس الوقت تحقيق الأهداف الداخلية للسياسات النقدية .

ومن الواضح في السوق المالي والحقيقي الجزائري خلال الأشهر الأخيرة ، ظاهرة انفلات في قيمة الدينار الجزائري أمام قيمة العملات كالدولار الأمريكي ولاشك أن مثل هذا الانفلات حتى ولو كان جزئياً إلا أنه يؤثر بـصورٍ مختلفة على السوق التجارية، وعلى أسعار المواد الاستهلاكية ، وعلى حسابات التوفير المحلي ، وعلى الاستثمار الوطني والأجنبي، كما أنها ترهق أصحاب الدخول المنخفضة والفقراء ، أيضاً النظر إلى هذه الظاهرة من مختلف الزوايا التركيبية يعني، بشكل أو آخر، كشف مخاطرها على الاقتصاد الوطني، من ناحية تأثيرها على الهيكل الاقتصادي الجزائري ، المصاب أصلاً بخلل كبير بعد انخفاض أسعار النفط في السوق العالمية ، خاصة في حالة تشخيص اقتصادنا الوطني منذ زمن طويل ، اقتصاداً أستيرادياً يعاني بصورة كبيرة من عجز متواصل في الميزان التجاري، رغم وجود سمة الاقتصاد الريعي باعتبار الجزائر بلداً مصدراً للنفط.

هذا الوضع يحتاج إلى تحليل واقعي ، ليس من وجهة نظر تجارية بحتة كما فعل وأعلن كبار الباحثين والاقتصاديين المسؤولين في وزارة المالية والبنك المركزي ، بل يحتاج إلى تحليل عميق من وجهة نظر اقتصادية تغور

## مقدمة عامة

إلى العمق والجذور، أي من وجهة نظر الطبيعة الرئيسية للنظام الرأسمالي، وطبيعة انقلاباته المالية، نتيجة ازماته الدورية المتعاقبة، وفقا لكون تلك الازمات الحتمية منطلقا لتفسير دور وعلاقات الدولار الأمريكي (كوحدة حساب عالمية) لتقييم قوة العملة الوطنية، في أغلب بلدان العالم، صعودا او هبوطا. من خلال ما سبق وما يحصل للجزائر من انخفاض وتدهور في عملتها دفعنا الموضوع المدروس الى دراسة الاشكالية الرئيسية التالية: ما هي الاسباب التي ادت بالعملة الوطنية الى التدهور في الوقت الراهن؟

للإجابة على هذه الإشكالية الرئيسية تتطلب منا الاجابة على الاسئلة الفرعية:

- 1- هل هذا راجع الى تدخل الدولة في تخفيض قيمة العملة أو لسوق سعر الصرف؟
- 2- ما هو مفهوم سعر الصرف وما هي السياسة اسعار الصرف؟
- 3- ما هي المراحل التي مرت بها سياسات اسعار الصرف بالجزائر؟
- 4- ما هي الاسباب التي أدت الى تدهور قيمة الدينار الجزائري؟
- 5- ما الآثار المترتبة عن انهيار قيمة الدينار الجزائري؟

### 1-فرضيات البحث :

1- انخفاض الدينار الجزائري راجع الى السياسة التي تتبعها الدولة في تخفيض العملة لتشجيع الصادرات وكبح الواردات

2- انخفاض قيمة الدينار الجزائري مرتبط بأسعار البترول ومعدل التضخم

### 2-اهمية الدراسة:

يستمد هذا البحث اهميته من خلال المكانة والأهمية التي يلعبها سعر صرف العملة لأنه يعتبر كأداة من ادوات الربط بين المتغيرات الاقتصادية بين الاقتصاد المحلي وباقي الاقتصاديات الاخرى، حيث لجأت الجزائر الى سياسة تعديل سعر الصرف من خلال تخفيض قيمة العملة الوطنية للوصول الى التوازن الخارجي. وتكمن اهمية سعر الصرف في ان ركيزة الاقتصاد الجزائري تتجسد في قوة التي تحملها عملتها، الا ان انعكاسات العملة سوف يؤثر مباشرة على الاقتصاد الوطني ككل. كما ان هذا الانخفاض يؤدي الى اسباب وخيمة عليه ايضا.

### 3-اهداف الدراسة :

تسعى الدراسة الى تحقيق الاهداف التالية:

- ✓ معرفة اسباب تخفيض العملة الوطنية و الآثار المترتبة على ذلك .
- ✓ معرفة المتغيرات الاقتصادية المهمة والتي تأثر في سعر الصرف دينار الجزائري وتتاثر به.

## مقدمة عامة

### 4-منهجية الدراسة:

للإجابة على إشكالية الموضوع واختبار صحة الفرضيات المطروحة، اعتمدنا على المناهج التي تتوافق ودراسة الموضوع وهي كالاتي:

✓ **المنهج الوصفي التحليلي:** الذي يسمح بوصف وتحليل اهم المتغيرات والنظريات المفسرة لسعر الصرف، بالإضافة لسياسة تخفيض العملة وتحليلها.

✓ **المنهج التاريخي:** سرد اهم التطورات لنظرية سعر الصرف.

✓ **منهج دراسة حالة:** وذلك بدراسة ظاهرة الوقت الراهن بتحديد دراسة في اسباب انهيار الدينار الجزائري أي تحديد اسباب سياسة سعر الصرف في الجزائر.

### 5-اسباب اختيار الموضوع:

هناك عدة أسباب دفعتها لاختيار الموضوع منها ما يلي:

✓ انخفاض قيمة الدينار الجزائري في الاونة الاخيرة وبسرعة شديدة

✓ المكانة التي تحتلها نظرية سعر الصرف في التجارة الدولية والتحولت الاقتصادية التي يشهدها العالم، حيث

كثرت الآراء حول إعادة النظر في النهج الاقتصادي المتبع والانتقال إلى اقتصاد السوق، ومن ثم تغيير نمط نظام الصرف والعملة في الجزائر.

✓ تسليط الضوء على الإصلاحات الاقتصادية المالية و النقدية التي جاءت بها السلطات و محاولة تفعيل

نجاحاتها . ومن ثم تمهيد الجزائر للدخول إلى اقتصاد السوق تدريجيا بتغيير الهيكل الاقتصادي وتهيئ الجزائر

للانضمام للمنظمة العالمية للتجارة بمعطيات اقتصادية واقعية، ومنها إعطاء صورة حقيقية لسعر صرف الدينار

عكس الدينار الرسمي المبالغ فيه

✓ تخصصنا الذي مهد لنا الطريق لدراسة موضوع كهذا وهو ادارة الاعمال التجارة الدولية .

### 6-حدود الدراسة

1-الحدود الزمنية فترة الدراسة 1986-2015

2-حدود متغيرات الدراسة: تم التركيز في هذا البحث على المتغيرات التالية:

- اسعار البترول: الاقتصاد الجزائري يعتمد بنسبة 97% على قطاع المحروقات وبالتالي التغير الحاد في اسعار

البترول تأثر كثيرا في متغيرات الاقتصاد الكلي للجزائر

- **الصادرات والواردات:** ركزنا على هذين المتغيرين لأن سياسة تخفيض العملة من نتائجها تشجيع الصادرات وكبح الواردات وكذا تأثير الميزان التجاري على ميزان المدفوعات والتي له علاقة مع اسعار الصرف
- **التضخم:** سعر الصرف له علاقة بالكتلة النقدية، كما ان سعر الصرف يؤثر في الصادرات والواردات وبالتالي يؤثر في العرض الكلي والطلب الكلي.

### 7-الدراسات السابقة:

-دراسة برييري محمد أمين، أطروحة دكتوراه بجامعة الجزائر 03 بعنوان الاختيار الامثل لنظام الصرف ودوره في تحقيق النمو الاقتصادي في ظل العوامة الاقتصادية، حاول الباحث من خلال هذه الدراسة الاجابة على الاشكالية التالية: ما مدى جدارة نظام صرف الدينار الجزائري في التأثير على النمو الاقتصادي في ظل ارتفاع درجة الصدمات الاقتصادية وقد توصل الباحث من خلال التحليل القياسي والاقتصادي الى أن تطور سعر صرف الدينار الجزائري كانت له علاقة سلبية مع تطور النمو الاقتصادي الذي مازال مصيره مرهونا بوضعية أسعار النفط في الاسواق العالمية.

-دراسة بضياف صالح، رسالة ماجستير، غير منشورة، تحت عنوان تخفيض سعر الصرف في الجزائر وأثره على الميزان خارج قطاع المحروقات-دراسة تحليلية-حاول الباحث من خلال هذه الدراسة الاجابة على الاشكالية التالية: وما هو أثر تخفيض قيمة الدينار الجزائري على الميزان التجاري وخاصة خارج قطاع المحروقات بالاعتماد على منهج وصفي وتحليلي تماشيا وموضوع دراسته.

### 8- اقسام البحث:

ولإلمام بجوانب موضوع البحث ارتأينا أن نقسمه الى ثلاث فصول كلاتي:  
قدمنا في الفصل الاول موضوع دراسة نظرية والذي جاء تحت عنوان سياسة سعر الصرف وقسم بدوره الى ثلاث مباحث رئيسية تطرقنا من خلالها الى مفهوم سعر الصرف وأنواعه والوظائف والعوامل المؤثرة فيه، كما تطرقنا الى تحديد أسواق سعر الصرف والسياسيات والنظريات المفسرة له  
أما فيما يخص الفصل الثاني فقد جاء تحت عنوان أسباب ونتائج تخفيض قيمة العملة وقسم أيضا الى مباحث جاء فيها الاتي مفهوم وشروط تخفيض العملة بالإضافة الى اهمية وأهداف سياسة تخفيض قيمة العملة  
اما في الفصل الاخير فقد تطرقنا من خلال دراستنا في هذا الفصل الى دراسة قياسية لسعر الصرف في الجزائر ومدى تأثير كل من المتغيرات الاقتصادية على انخفاض سعر الصرف.

# الفصل الأول:

## سياسة سعر الصرف

## تمهيد:

أصبح الاهتمام بدراسة الظواهر النقدية من أهم الانشغالات التي تسهر عليها المؤسسات والحكومات وهذا يعود لمكانة وأهمية المتغيرات النقدية في دفع الحركة الاقتصادية، وعلى هذا المنحى فان هذه الحقيقة تصدق على موضوع الصرف باعتباره ظاهرة نقدية. فهو يتصف بخصوصياته وتعقيداته التي تؤثر على المنهج المعتمد لطرق تحديد وتشخيص موضوع الصرف وسياسته.

وهكذا فقد تعددت أشكال أسعار صرف العملات وتنوعت بتنوع الأنظمة النقدية الدولية، لذا سنركز في هذا الفصل بشكل أساسي على تحديد مفهوم سعر الصرف وأشكاله وكيفية تحديده، والنظريات المفسرة له.

## المبحث الأول: مدخل لسعر الصرف

يلعب سعر الصرف دورا مهما في النشاطات الاقتصادية الخارجية التي تقوم بها الدول سواء كان ذلك النشاط تجاريا أو استثماريا. حيث يحتل سعر الصرف مركزا محوريا في السياسة النقدية. بسبب استخدامها كهدف، أو أداة أو ببساطة كمؤشر على تنافسية الدولة من خلال تأثيره على مكونات النمو الاقتصادي مثل الاستثمار، درجة الانفتاح على التجارة الدولية. التدفقات الرأسمالية وتطور القطاع المالي.

## المطلب الأول: مفهوم سعر الصرف

يقصد بعملية الصرف تحويل النقود المحلية إلى نقود أجنبية أو العكس والتي من خلالها يمكن الحصول في بلد ما مقابل عملة هذا البلد على وسائل الدفع المقبولة في الخارج بطرق مختلفة من الصرف اليدوي إلى الصرف الكتابي وهي تخضع لظروف كل دولة واقتصادها.

إن سعر الصرف يمكن تعريفه على انه عبارة عن عدد الوحدات من العملة الوطنية التي تدفع ثمننا لوحدة واحدة من العملة الاجنبية<sup>1</sup>.

يتحدد سعر الصرف فيما يعرف بسوق الصرف الأجنبي طلبا للعملة الوطنية والطلب على الصرف الأجنبي عرضا للعملات الوطنية.

إن سعر الصرف هو عبارة عن سعر الصرف الأجنبية مقوما بالعملة الوطنية، حيث يترتب على التعامل التجاري بين الدول الحاجة إلى عملات الدول الأخرى، وبالتالي تحول على أساسه أسعار السلع والخدمات في كل دولة بوحدة النقود المختلفة المستعملة في الدول الأخرى<sup>2</sup>.

يقصد بسعر الصرف نسبة التبادل بين وحدة النقد الأجنبية ووحدة النقد الوطنية وبمعنى أدق فان سعر الصرف هو السعر الذي يتم به شراء أو بيع عملة مقابل وحدة واحدة من عملة أخرى<sup>3</sup>.

يتحدد سعر الصرف في سوق الصرف، وسوق الصرف هو سوق مجازي، لا يوجد فعلا، داخل حدود الدولة الواحدة، لأن سعر العملة الوطنية إنما يتحدد بالنسبة لجميع العملات في جميع البلدان، وهو سوق إن

1- سامي عفيفي حاتم، التجارة الخارجية بين النظرية والتنظيم الدار المصرية البنائية، الكتاب الثاني، القاهرة، 1991، ص 23.

2- بن حمودة فاطمة الزهراء، اثر تقلبات أسعار الصرف على التنمية الاقتصادية-حالة الجزائر-اطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر، 2012، ص 26.

3- أوكيل نسيم، الازمات المالية وامكانية التوقي منها والتخفيف من أثارها-مع دراسة حالة أزمة جنوب شرق آسيا-اطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2008، ص 63.

كانت مؤسساته توجد في بعض الدول في نفس بورصات الأوراق المالية غير أنه سوق مستقل عن سوق الأوراق المالية، فالواقع أن هذا السوق يتداول العملات الأجنبية وكل الأوراق المقومة بعملات أجنبية، سواء كانت أوراق مالية كالأسهم والسندات، أو أوراق تجارية كالكيميالات والشيكات والحوالات التلغرافية.

وفي الواقع أن استبدال العملة الوطنية بالعملة الأجنبية يمكن أن يتم عن طريق عملية " الصرف اليدوي"، أي نقدا ولكن هذه العملية محدودة وتقتصر في الواقع على المسافرين والسائحين الى جانب أن الدول تتجنب مبادلة المسكوكات النقدية بسبب تكاليف النقل والتأمين وعلى ذلك فإن الاستبدال يتم عمليا عن طريق "الصرف المسحوب" أي عن طريق بيع وشراء "صكوك أجنبية" أي جميع السندات المصدرة بالنقد الأجنبي مثل الكيميالات والسندات والشيكات والقيم المنقولة<sup>1</sup>.

### المطلب الثاني: انواع سعر الصرف

إن الواقع العملي لا يمكن أن تتحدد علاقات عملة دولة مع عملات دولة أخرى إلا بتحديد أنواع سعر الصرف وهي كالآتي:

#### أولا: سعر الصرف الاسمي:

يعرف سعر الصرف الاسمي الثنائي على انه سعر عملة أجنبية بدلالة وحدات عملة محلية، ويمكن ان يعكس هذا التعريف فيعرف سعر الصرف على انه عدد الوحدات من العملة الأجنبية التي تدفع ثمنا لوحدة واحدة من العملة المحلية والمقصودة بهذا التعريف هو سعر الصرف الاسمي، أي سعر العملة الجاري والذي لا يأخذ بعين الاعتبار قوتها الشرائية من سلع وخدمات ما بين البلدين.

لا يوجد فرق كبير بين طريقتي تعريف الصرف إذ أن إحدهما مقلوب الآخر ولكن كثير من الاقتصاديين يفضلون الطريقة الأولى، حيث ينظر إلى العملة الأجنبية كما لو كانت أي سلعة أخرى يعبر عنها بوحدات من العملة الأجنبية.

عندما نستعمل سعر الصرف فإننا نعبر عن سعر الصرف العملة الأجنبية بدلالة الأسعار المحلية، إذ يتغير سعر الصرف الاسمي يوميا إما تدهورا أو تحسنا، فالتحسن يعني ارتفاع سعر العملة المحلية بالنسبة للعملة الأجنبية أما التدهور فهو انخفاض سعر العملة المحلية.

كما يمكن لسعر الصرف أن يأخذ منحى اتجاهها مغايرا لمستواه الحالي في الآجل الطويل وأن يتذبذب بشدة ويمكن تثبيت سعر الصرف الاسمي إذا حافظت السلطات على مستوى مستقل لسعر الصرف الرسمي عن طريق تدخلها

1- سي محمد كمال، مدخل الاقتصاد اللولي، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، القبة القديمة-الجزائر- 2015م. ص137.

( بيع أو شراء العملات) في سوق الصرف أو بعدم السماح بتنفيذ المعاملات بالنقد الأجنبي إلا من خلال مؤسسة رسمية (البنك المركزي) وبسعر محدد قانونياً<sup>1</sup>.

إن سعر الصرف الاسمي ممكن أن يتغير يوميا بحيث تكون هذه التغيرات في التدهور أو التحسن، فبالنسبة للتحسن فتعني ارتفاع في سعر العملة المحلية بالنسبة للعملة الأجنبية أما التدهور فهو انخفاض سعر العملة المحلية<sup>2</sup>.

### ثانيا: سعر الصرف الحقيقي:

يمثل عبارة تسمح بمعرفة تطور سعر الصرف المصحح بين معدل التضخم ودولة معينة وفي إحدى الدول من شركائها<sup>3</sup>.

ويكمن التعبير عنه كما يلي:

سعر الصرف الحقيقي = سعر الصرف الاسمي\* (مؤشر الأسعار المحلية/مؤشر الأسعار الأجنبية)

$$TRC = TCN * P / Pe$$

وتترجم العلاقة السابقة بالرموز التالية:

حيث:

TRC: سعر الصرف الحقيقي.

TCN: سعر الصرف الاسمي.

P: متوسط الأسعار في البلد.

Pe: متوسط الأسعار في البلد الأجنبية.

إذ أن ارتفاع المؤشر يدل على انخفاض الفترة التنافسية لأسعار في البلد المحلي، والعكس صحيح.

ويعرف سعر الصرف الحقيقي أيضا بأنه عبارة عن مرجح يجمع كل تقلبات سعر الصرف الاسمي وتفاضل معدلات التضخم<sup>4</sup>.

1- زعباط حنان، مخاطر سعر الصرف رسالة ماستر في العلوم الاقتصادية جامعة الجزائر، سنة 2013، ص 26

2- بلقاسم العباس، سياسات سعر الصرف، سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الاقطار العربية، العدد الثالث والعشرون، الجزائر، ص 53.

3- سي محمد كمال، مدخل الاقتصاد الدولي، مرجع سابق، ص 139.

4- بن حمودة فاطمة الزهراء، نظام الصرف في الجزائر في ظل التحولات الاقتصادية والمالية- حالة الجزائر، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2001، ص 39.

يعتبر سعر الصرف الحقيقي مؤشرا هاما في تقييم الوضع الخارجي بحيث يقيس مدى ربحية التجارة الخارجية، أي كلما ارتفع سعر الصرف الحقيقي عن مستواه بالقياس إلى فترة زمنية معينة كان يعتبر فيها ميزان المدفوعات متوازيا نسبيا، كلما تراجعت القدرة التنافسية للبلد المعني وانعكس هذا سلبا على ميزان المدفوعات الخارجية.

### ثالثا سعر الصرف الفعلي (TCE):

يعرفه الاقتصادي حميدات على انه عدد وحدات العملة المحلية المدفوعة فعليا أو المقبوضة لقاء معاملة دولية قيمتها وحدة واحدة، متضمن في ذلك التعريفات الجمركية، رسوم والإعانات المالية<sup>1</sup>. فمؤشر سعر الصرف الفعلي يساوي متوسط عدة أسعار صرف ثنائية، وهو يدل على مدى تحسن أو تطور عملة بلد ما بالنسبة لمجموعة من العملات الأخرى، فلا بد من تحديد الهدف من قياس المؤشر هل يبين أثر تغيير سعر الصرف على الصادرات أو الواردات (على X أو على M)<sup>2</sup>.

**1-سعر الصرف الفعلي للصادرات (EERX):** يبين لنا عدد الوحدات من العملة المحلية التي يمكن أن نحصل عليها مقابل دولار واحد من الصادرات، مع مراعاة كل ما من شأنه أن يؤثر في الصادرات كالرسوم والإعانات.

**2-سعر الصرف الفعلي للواردات (EERM):** يبين لنا عدد الوحدات من العملة المحلية التي يتم دفعها مقابل ما قيمته 1 دولار من الواردات فلا بد من التركيز على كل العوامل التي تؤثر في الواردات. من التعريفات الجمركية والقيود والضرائب وأسعار الفائدة على عمليات الاستيراد.

وعليه فإذا كان:

1- $(EERX/EERM) < 1$ : يعني ذلك انحياز ضد الصادرات أي هناك ارتفاع مفرط في الواردات.

1- $(EERX/EERM) > 1$ : يدل ذلك على ارتفاع في نسبة الصادرات.

إن كان الهدف من استخدام هذا المؤشر قياس أثر تغير سعر الصرف على فوائد الصادرات فنستخدم الصادرات الثنائية في تحديد أوزان المؤشر، أما إذا كان الهدف هو قياس الأثر على ميزان المدفوعات فنستخدم الواردات الثنائية.

1-محمود حميدات، مدخل التحليل النقدي، الطبعة الثالثة، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2005، ص76.

2-بضياف صالح، تخفيض سعر الصرف في الجزائر وأثره على الميزان التجاري خارج المحروقات-دراسة تحليلية-مذكرة ماجستير علوم اقتصادية تخصص نفود مالية وبنوك، 2015، ص 28-29.

## رابعاً: سعر الصرف الحقيقي التوازني (ECRÉ):

يمثل سعر الصرف التوازني\*  $E$  توازناً مستديماً لميزان المدفوعات عندما ينمو الاقتصاد بمعدل طبيعي وهو سعر الصرف السائد في ظروف اقتصادية غير مختلة، إن الصدمات الاسمية (النقدية) المؤقتة تؤثر على سعر الصرف الحقيقي وتبعده عن مستواه التوازني، بالإضافة إلى أن الصدمات الحقيقية تؤثر على المستوى التوازني، ولهذا فإنه من الضروري تحديد هذا المستوى التوازني وتفسير مجراه، ويعتمد تحديد سعر الصرف التوازني على معرفة كيفية تغير سعر الصرف الحر مع تغيرات الوضع الاقتصادي<sup>1</sup>.

### 1- تحديد سعر الصرف التوازني:

هناك عدة مناهج في تحديد سعر الصرف التوازني أبسطها المبينة على مفهوم تعادل القدرة الشرائية والتي من خلالها يتناسب سعر الصرف مع السعر النسبي المحلي والخارجي، أي القدرة الشرائية النسبية للعملة الوطنية لتصبح نظرية النسبي هو مؤشر مقبول لأسعار الصرف التوازنية. ويتطلب تطبيق النسبي استعمال سعر الصرف الحالي لحساب الأسعار النسبية في عملية موحدة وأن انتقال سعر الصرف عن قيمة سنة أساس يعتبر انحرافاً لسعر الصرف عن مستواه التوازني، ومن الناحية النظرية لتعريف سعر الصرف الحقيقي، يمكن استعمال نسبة أسعار السلع القابلة للتجارة لأسعار السلع غير القابلة للتجارة والتي تعطي مقياساً لكيفية تخصيص الموارد ما بين القطاعين، فإذا ما ارتفعت أسعار السلع القابلة للتجارة نسبياً مقارنة بسعر السلع غير قابلة للتجارة، فسيتم تخصيص الموارد تجاه قطاع السلع القابلة للتجارة فيتحسن الميزان التجاري، ويصبح مفهوم سعر الصرف التوازني موافقاً للأسعار النسبية التي تحقق التوازن الداخلي والخارجي في نفس الوقت.

### 2- قياس سعر الصرف التوازني:

يتحدد سعر الصرف بالفارق بين الأسعار المحلية والدولية (أو التضخم المحلي والخارجي)، فإذا كان التضخم المحلي أعلى من التضخم الخارجي مع بقاء الأشياء الأخرى على حالها، فإن سعر الصرف سوف يتجه للانخفاض، وطبقاً لنظرية تعادل القوة الشرائية فإن هذا الفارق هو السبب الرئيسي لتذبذب سعر الصرف وعليه يمكن تعريف سعر الصرف التوازني حسب تعادل القوة الشرائية في أي سنة بالنسبة لسعر صرف توازني في سنة الأساس.

1- د. بلقاسم عباس، سياسات اسعار الصرف، سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الاقطار العربية، العدد الثالث والعشرون، نوفمبر 2003، ص 4.

يمثل سعر الصرف التوازني توازن مستديم لميزان المدفوعات عندما يكون الاقتصاد ينمو بمعدل طبيعي، بحيث يعتمد تحديد سعر الصرف التوازني على معرفة كيفية تغير سعر الصرف الحر مع تغيرات الوضع الاقتصادي.

### المطلب الثالث: الوظائف والعوامل المؤثرة على سعر الصرف

أولاً: وظائف سعر الصرف: لسعر الصرف وظائف عدة يمكن تلخيصها فيما يلي:<sup>1</sup>

- 1-وظيفة قياسية: يعتمد المنتجين المحليين على سعر الصرف لقياس ومقارنة الأسعار المحلية بالأسعار الأجنبية.
- 2-وظيفة تطويرية: إن سعر الصرف يساعد على تشجيع الصادرات وقد يؤدي إلى تعطيل بعض الصناعات بإحلال الواردات محلها نتيجة انخفاض أسعارها مقابل الأسعار المحلية.
- 3-وظيفة توزيعية: بفضل ارتباطه بالتجارة الخارجية فإنه يساعد على إعادة توزيع الثروات بين أقطار العالم نتيجة التغير في احتياطي الصرف الناتج عن المعاملات التجارية ما بين الدول.

ثانياً: العوامل المؤثرة على سعر الصرف: لعل مجمل العوامل المؤثرة على سعر الصرف بصفة مباشرة أو غير مباشرة يمكن أن تتضح في النقاط التالية:<sup>2</sup>

1. السياسات الاقتصادية التي تتبعها الدولة: فمن بين ما تتبعه الدولة للتأثير على أسعار الصرف نجد:
  - أ- عرض النقود: كلما زاد المعروض النقدي بنسبة تفوق حجم الإنتاج يؤدي إلى انخفاض سعر العملة.
  - ب-سعر الفائدة: تؤثر في أسعار الصرف بشكل غير مباشر، فانخفاض أسعار الفائدة مع توفر فرص استثمارية يؤدي إلى زيادة الطلب على رؤوس الأموال لاستثمارها مما يؤدي إلى تحسين قيمة العملة الوطنية والعكس صحيح.
2. ظروف العرض والطلب على العملة في الأسواق: بالنظر للعمليات كسلعة، فان سعرها يتوقف على توازنات العرض والطلب، التضخم والكساد، فالطلب يؤثر طردياً على سعر صرف العملة والعرض عكسه.
3. العوامل الفنية: التي تمثل أحد المؤثرات التي تستهدف سعر الصرف ومنها مايلي:<sup>3</sup>
  - أ) ظروف السوق: ما مدى تأثير السوق بالتقارير والمعلومات والمؤشرات الاقتصادية المختلفة التي يستلمها.
  - ب) خبرة المتعاملين و أوضاعهم وتوقعاتهم المبنية على الخبرة اتجاه الأسعار: حيث يتخذون قراراتهم في تحديد عروضهم من الأسعار على ضوء تحليلاتهم لاتجاهات الأسعار مما يؤثر على اتجاه الأسعار.
  - ج) حركة رؤوس الأموال: التغيرات الهيكلية خاصة تلك المتعلقة بالهيكل الإنتاجي، الديون الخارجية، المضاربة، الحروب والكوارث، التغيرات في الأذواق، العوامل السياسية والعسكرية.

1-عرفان تقي الحسني، التمويل الدولي، دار مجدلاوي للنشر، الطبعة الاولى، عمان الاردن، 1999،ص150

2- بضياف صالح، مرجع سابق،ص31.

3- نادر عبد العزيز، تبيض الاموال دراسة مقارنة، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، 2001 م،ص194

د) عملية تبيض الأموال: وما تشكله من آثار سلبية على قيمة العملة الوطنية فتتهرب الأموال إلى الخارج يزيد الطلب على العملات الأجنبية بقصد الإيداع في البنوك الأجنبية أو الاستثمار فيها.

### المبحث الثاني: تحديد أسواق سعر الصرف

لسعر الصرف سوق تتحكم فيه تغيرات وأسباب تتجسد فيه لتحديد آلية تطبيقه في مختلف دول العالم، وعليه سوف نتطرق في مبحثنا هذا على كل طرف من الأطراف التي تتدخل في تحديد سعر الصرف

### المطلب الأول: ماهية سوق الصرف، وظائفه وخصائصه

#### أولاً: تعريف سوق الصرف

سوق الصرف هي السوق التي في إطارها يتم تحويل العملات لبعضها، وهذه السوق ليست كغيرها من الأسواق المالية أو التجارية، فسوق الصرف ليس محددًا بمكان معين يجمع بين المشتريين والباعين للعملات المختلفة على نحو ما يحدث في سوق السلع والخدمات أو السوق المالي أين يجتمع هؤلاء في البورصة حيث العمليات المالية التي موضوعها الأوراق المالية.

سوق الصرف الأجنبي يشمل التعاملات التي تتم من خلال وسائل الاتصال المختلفة داخل غرف التعامل بالصراف الأجنبي في البنوك العاملة في مختلف المراكز المالية، وهذه الغرف الموجودة على مستوى البنوك والمزودة بأجهزة المعلومات تعرض على شاشاتها التغيرات الفورية التي تطرأ على أسعار العملات المختلفة وكذلك حول أسعار الفائدة مما يتيح للمتعاملين من أفراد ومؤسسات اتخاذ قرارات مناسبة حول حركة أو تغيير لأسعار الصرف ولمعدلات الفائدة.

#### ثانياً: وظائف سوق الصرف

سوق الصرف هو السوق الذي تتحد فيه أسعار الصرف (التي يمكن من خلالها تحويل عملة إلى عملة إلى عملة أخرى) وتتمثل أهم وظائف سوق الصرف فيما يلي<sup>1</sup>:

- تحويل القدرة الشرائية لبلد معين إلى بلد آخر.
- توفير ومنح الإعتمادات الملائمة لتسوية العمليات التجارية.
- تقديم تسهيلات لإمكانية تغطية خطر الصرف.

1- السعيد عناني، آثار تقلبات سعر الصرف وتدابير المؤسسة الاقتصادية لمواجهتها، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع تسير مؤسسات، جامعة باتنة، 2016، ص5.

### ثالثا: خصائص سوق الصرف

ومن خصائص سوق الصرف مايلي<sup>1</sup>:

- جودة المعلومات التي تسمح بالمقابلة بين العرض والطلب على العملة الصعبة وتوفر المعلومات المتخصصة فيما بين المتعاملين.
- تحديد الأسعار من خلال معدل الشراء في السوق ومعدل البيع.
- وجود سوقين، سوق صرف منظمة نموذجية كلاسيكية، سوق بالتفاوض تعالج الصفقات حسب الطلب.
- تواجد المشاركين في سوق الصرف: البنوك والهيئات المالية، السماسرة، تجار العملة....
- إن سوق الصرف سوق مجازي لا يوجد فعلا داخل حدود الدولة، فسر العملة المحلية يتحدد بالنسبة لجميع العملات بكل الدول.
- إن سوق الصرف هو سوق متواصل في الزمان فهو لا يتوقف أبدا، فعندما يغلق سوق طوكيو باليابان مثلا، يفتح سوقا في مكان آخر، فهي تعمل في أماكن مختلفة من العالم على مدار 24 ساء.
- إن سوق الصرف هو سوق متواصل في مكان، فهو لا يعرف الحدود، وهذا بفضل أجهزة الاتصال المختلفة من هاتف تلكس، فاكس... وفي غرفة خاصة في مختلف المراكز المالية مع مختلف المتعاملين الاقتصاديين، وليس محمدا بمكان يجتمع فيه البائعين والمشتريين مثلما يحدث في بورصة الأوراق المالية.

### المطلب الثاني: أسباب وجود سعر الصرف

إن من بين الأسباب التي أدت إلى ضرورة ظهور سعر الصرف مايلي: <sup>2</sup>.

#### 1- المعاملات التجارية:

يؤدي قيام التعامل التجاري بين أفراد يقيمون في دول مختلفة إلى ظهور الصادرات والواردات من السلع المختلفة لكل دولة، وعندما يقوم المصدرون بتصدير سلعهم يصبح لهم حق المطالبة بعملات أجنبية بقيمة هذه المبيعات، وهم لا يسعون للحصول على العملات الأجنبية في حد ذاتها، وإنما لأنه يمكن تحويلها في سوق الصرف إلى عملات محلية على أساس سعر الصرف السائد ذلك أن العملات الأجنبية غير مقبولة في المعاملات الداخلية، كذلك الحال بالنسبة للمستوردين الذين لا يملكون إلا العملات المحلية يسعون للحصول على العملات

1- بضياف صالح، مرجع سابق، ص34.

1-وكيل نسيمه، مرجع سابق، ص69.

الأجنبية ليتمكنوا من شراء السلع من الخارج ، ولذلك ينشأ سوق الصرف الخارجي للتعامل في بيع وشراء النقود الأجنبية أو بمعنى آخر للتعامل في أسعار الصرف الدولية.

## 2-الاستثمارات الأجنبية:

يؤدي قيام الاستثمارات الأجنبية في بلد إلى زيادة في الطلب على عملة هذا البلد من اجل الإنفاق الاستثماري بما كذلك يؤدي بيع هذه الاستثمارات داخل هذا البلد إلى زيادة في الطلب على العملات الأجنبية.

## 3-دفع الفوائد والأرباح:

تتحول الأموال من دولة إلى أخرى وذلك لتسديد الديون وفوائدها، وكذا أرباح السندات حسب الاتفاق بين المدين والدائن في الدولة الأخرى، فعلى سبيل المثال في حالة حصول الجزائر على قرض من الولايات المتحدة الأمريكية أصبح لزاما على الحكومة الجزائرية أن تشتري بعملةنا الجزائرية دولارات أمريكية لدفع فوائد هذا القرض.

## 4-المساعدات الأجنبية:

كثيرا ما تقدم إحدى الدول الغنية مساعدات مادية لبعض الدول المختلفة، وفي هذه الحالة تحول عملة الدولة المساعدة إلى الدولة الثانية، فالمساعدات التي تقدمها الولايات المتحدة الأمريكية لبعض الدول تستوجب تحويل الدولارات الأمريكية إلى العملات الوطنية لهذه الدول.

## 5-نفقات السياحة والسفر:

يستلزم السفر والإقامة في دولة أجنبية الحصول على العملة الأجنبية أي تحويل العملة الوطنية إلى عملة أجنبية كالأنفاق على مستلزمات الشحن والتصدير، نفقات تعليم المبعوثين

## المطلب الثالث: المتعاملون المتدخلون في سوق الصرف

تتحدد أسعار الصرف بتدخل بعض الأعوان الاقتصاديين في سوق الصرف من خلال عمليات بيع وشراء العملات الأجنبية وهم كالأتي<sup>1</sup>:

### 1-البنك المركزي:

يتدخل البنك المركزي أحيانا في سوق الصرف لشراء وبيع العملات الأجنبية مقابل العملة المحلية لتجنب التأثير على عرض النقود، ويمكن أن يؤثر البنك المركزي بما يدعى "التدخل المعقم" على سعر الصرف من خلال:

1- بسام الحجار،نظام النقد العالمي وأسعار الصرف، ط1، دار المنهل،لبنان،2009،ص99.

- تدخل السلطات النقدية التي تعمل تغيير الأسعار النسبية للأصول المحلية والأجنبية بتعقيم شراء المواطنين للعملات الأجنبية، عن طريق قيامها بشراء السندات المحلية.
- تدخل المتعاملين في الأسواق عن طريق تعديل توقعاتهم حول سعر الصرف، وفقا لاتجاه تدخل الحكومة، فإذا كان التدخل في شكل شراء للعملة فإن سعر الصرف سينخفض.
- تعديل التغيرات الحاصلة في أسعار الصرف من خلال المعطيات الاقتصادية الكلية وبسياسة طلب العملة في حالة تدهورها أو بيعها في حالة ارتفاعها.

## 2-البنوك التجارية:

تمثل البنوك التجارية مركز للعمليات لحساب زبائنها، بيع و شراء العملات، إقراض<sup>1</sup>العملات، عمليات لحسابها الخاص، عمليات التحكم في سوق الصرف، تمويل احتياجات البنوك الأجنبية بالعملة المحلية....، مستعينة بأنظمة اتصال جد متطورة، وتتعامل أيضا فيما بينها من خلال السوق البيني الذي يتحدد فيه أسعار صرف تستعملها البنوك "أسعار صرف الجملة" التي تكون أكثر ملائمة بالنسبة لأسعار الخواص ويمثل الفرق بين السعيرين علاوة.

## 3-سماسرة الصرف:

يقوم سماسرة الصرف بمقابلة العرض والطلب على العملات مقابل عمولات وتحقيق أرباح من خلال الفرق بين عمليات البيع وعمليات الشراء في الوقت نفسه وعن طريق انتظار حدوث تغيير في الأسعار ليعملوا على تجميع أوامر الشراء أو البيع للعملات الصعبة لصالح عدة بنوك أو متعاملين آخرين، ويلعب السماسرة دور المعلم، لما لهم من علم حول أفضل العروض الموجودة و الخاصة بشراء وبيع العملات ، ويقومون بضمان الاتصال بين البنوك وإعطاء معلومات التسعيرة المعمول بها في البيع والشراء، بدون الكشف عن أسماء المؤسسات البائعة أو المشترية لهذه العملات.

## 4-صانعو السوق الثانوية<sup>1</sup>:

وهي الجهات التي تشتري العملات الأجنبية من العملاء وتبيعها للبنوك التجارية والاستثمارية المتوسطة الحجم، مثل مؤسسات قطاع الخدمات التي تأخذ من العملاء عملات أجنبية لدفع فواتيرهم ثم تبيع هذه العملات إلى البنوك التجارية والاستثمارية.

1- السعيد عنابي ،مرجع سابق،ص:07.

**5- المؤسسات الاقتصادية:**

تشكل بعض المؤسسات والشركات العالمية (الشركات الصناعية والتجارية) أهم العملاء في سوق الصرف ، وتقوم بعرض وطلب الصرف الأجنبي مقابل عمليات التصدير والاستيراد، فهي لا تدخل مباشرة في السوق، بل تلجأ إلى المصاريف التجارية والهيئات المالية أو السماسرة، كما لها إمكانية التدخل في السوق بواسطة وسائلها الخاصة إذا كانت مؤسسات كبرى من العملات الأجنبية لتسديد الالتزامات الخاصة بالاستيراد، وقد يكون لديها فائض كبير من العملات الأجنبية نتيجة تعاملها بالتصدير، وتعامل مع البنوك الكبيرة الحجم كالشركات العالمية ، شركات التأمين وشركات البترول.

**6- شركات الخدمات :**

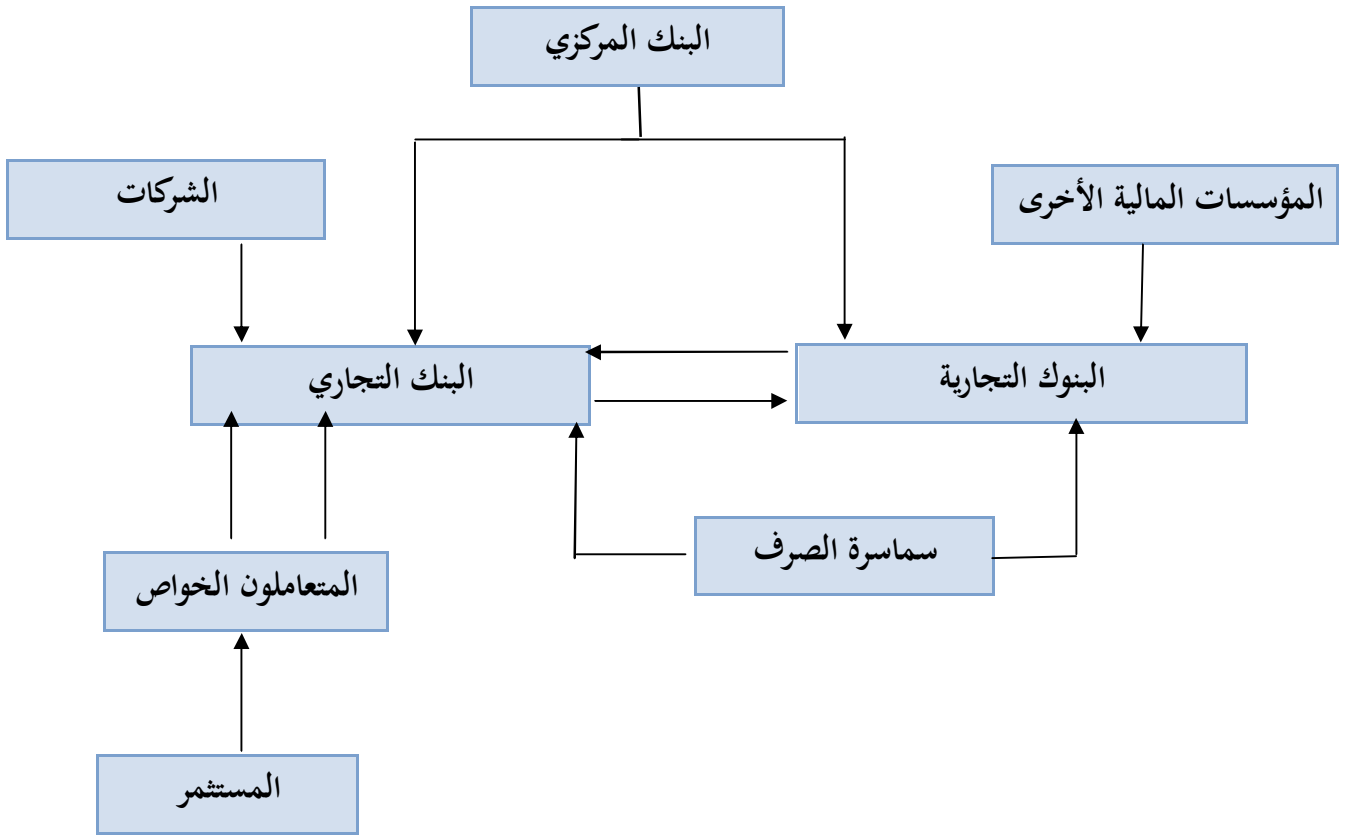
تعمل بعض المؤسسات الكبيرة المتخصصة بالتكنولوجيا بنقل المعلومات ونصح العملاء، مقابل رسوم وعمولات مختلفة، وتقوم البعض منها بتزويد العملاء بنشرات أسعار العملات، ومدى الأجنبية تأثيرها على أسعار صرف العملات، وبعض هذه المؤسسات يرسل بشكل منتظم نشرة أخبار بملخصات عن الأسواق وتوصيات قوية بالشراء أو البيع لعملاء معينة.

**7- المضاربون وتجار العملة:** يرتبط المضاربون بالتعامل بالعملات الأجنبية المختلفة، ويتدخل تجار العملة في

السوق من أجل الحصول على معلومات تخص عمليات الصرف، أسعار الفائدة، لتوزع على زبائن السوق وبفضل وكالات خاصة، وبهذا فهم يساعدون على تواجد المصارف والمؤسسات المالية في كل مكان.

\*وعليه يمكننا إيضاح أهم المشاركين أو المتدخلين في سوق العملة وفق الشكل التالي:

الشكل رقم(1): يمثل أهم المشاركين في سوق العملة



المصدر: بسام الحجار، نظام النقد العالمي وأسعار الصرف، ط1، دار المنهل، لبنان، 2009، ص99.

## المبحث الثالث: نظريات وسياسات سعر الصرف

بعدها تعرفنا على ماهية سعر الصرف واهم الوظائف والخصائص في سوق الصرف، سنكتشف في هذا المبحث على أنظمة سعر الصرف وبعض النظريات المفسرة له وسياسات تطبيقه بالتركيز على سياسة تخفيض العملة التي تعتبر شغلنا الشاغل في موضوعنا المدروس مع ضبط ذلك من خلال الآليات المتبعة في الفصول القادمة.

## المطلب الأول: أنظمة سعر الصرف

عرف الاقتصاد العالمي خلال القرن العشرين عدة أنظمة نقدية عالمية، تهدف كلها إلى تنظيم المبادلات الدولية المتعددة ترتكز أساساً على أنظمة صرف مختلفة. ويقصد بنظام الصرف تلك القاعدة التي حددت على أساسها أسعار صرف العملات، إن تعدد الأنظمة النقدية الدولية مرتبطة أساساً بتعدد أنظمة الصرف إلا أن جميعها يهدف إلى إيجاد أو توفير قاعدة يمكن من خلالها تحويل عملة بلد ما إلى عملة أخرى وتنوع أنظمة الصرف في الزمان والمكان ناتج عن تنوع المقاييس التي تتخذها المجتمعات في حساب القيم الاقتصادية، وهو ما يُعرف بالقاعدة النقدية. ويمكن الفصل بين نظامين رئيسيين لسعر الصرف هما نظام الصرف الثابت ونظام الصرف المرن<sup>1</sup>.

## أولاً: نظام الصرف الثابت

يُعرف نظام الصرف الثابت بأنه النظام الذي يتم فيه تدخل السلطات النقدية في تحديد مستوى سعر الصرف، ويتم ذلك عن طريق مراقبة دخول وخروج العملات الصعبة، إذ يمكن للسلطات القيام بتثبيت سعر عملتها بالنسبة إلى عملة أجنبية واحدة، وهذا عندما تكون معظم معاملاتها تتم مع دولة واحدة. أو أن تقوم بتثبيت سعر عملتها بالنسبة إلى سلة من العملات الأجنبية وهذا عندما تكون معاملاتها مع عدة دول، إن الخيار الثاني يسمح للبلد بتفادي نتائج التقلبات التي قد تحدث على العملة الأجنبية الواحدة المتخذة في الحالة الأولى. وتلجأ الدول إلى إتباع نظام الصرف الثابت عندما لا يمكنها الوصول إلى تحقيق التوازن الخارجي (توازن ميزان المدفوعات) عن طريق تحديد أسعار الصرف أو عندما تعطى الأولوية إلى الأهداف السياسية الاقتصادية الداخلية.

1- محمود حسن حسني. اثار التخفيض على الميزان التجاري. كلية حلوان. القاهرة. 1987. ص:60.

## 1- أنواع نظام الصرف الثابت:

إن هذا النظام في حد ذاته يضم نوعين من الأنظمة نظام قاعدة الذهب ونظام الصرف الثابت القابل للتعديل.

### أ- نظام قاعدة الذهب:

هو نظام يقوم على وجود علاقة ثابتة بين كمية الذهب التي في حوزة السلطات وكمية المعروض النقدي في هذه الدول، وعرف هذا النظام شكلين فرضتها خصوصيات المراحل التاريخية المتعاقبة. فاستعملت قاعدة المسكوكات الذهبية إلى غاية 1914 حيث تميزت بما يلي:

- كل عملة لها وزن ثابت من الذهب ويمكن تحويلها إلى ذهب؛

- حرية دخول وخروج الذهب؛

- الاحتياطات النقدية مقصورة على الذهب فقط.

ومع قيام الحرب العالمية الأولى سادت الفوضى وانخفضت كمية الذهب المصدرة بين الدول ونتج عن ذلك نهاية العمل بنظام قاعدة الذهب. وعقب نهاية الحرب ظهر ما يُسمى بقاعدة السبائك الذهبية، أين العملة المتداولة على المستوى الداخلي لم تعد ذهباً ولكن تحدد قيمة ثابتة لوحدة النقد بالذهب.

إما على المستوى الخارجي فيعرف ما يُسمى بقاعدة الصرف بالذهب، والتي تجسدت دعائمه في مؤتمر "جنوة" سنة 1922، وتميز بـ:

- ليس من الضروري أن يكون الاحتياطي كله ذهب، ويمكن لعملة بلد ما أن ترتبط بالذهب عن طريق ربط عملته بعملة بلد آخر يسير على نظام الذهب؛

- يتم ذلك باحتفاظ البلد الأول (التابع) بالحوالات الذهبية الأجنبية للبلد الثاني (المتبوع) كغطاء للعملة في التداول.

وعموماً فإن القاعدة الأساسية لهذا النظام تتمثل في تحويل الذهب كلما كان هناك عجز في ميزان المدفوعات. لكن حسب توسينغ "taussing"، والدراسات التي قام بها فإن حركات الذهب كانت قليلة جداً حتى في حالة الاختلالات الهامة في ميزان المدفوعات ويفسر ذلك بما يلي<sup>1</sup>:

- بعض البلدان فقط كانت لها كمية هامة من الذهب (و.م.أ، بريطانيا، ألمانيا، إفريقيا الجنوبية)؛

- الفائض في ميزان المدفوعات كان يستعمل في الخارج بدلاً من الداخل، مما يجعل الأسعار لا ترتفع؛

1- زينب حسن عوض الله. الاقتصاد الدولي- نظرة عامة على بعض القضايا- الدار الجامعية، الإسكندرية 1998. ص: 126.

- في حالة خروج الذهب لوجود عجز في ميزان المدفوعات فإن تدخل السلطات النقدية دون تخفيض كمية النقود المتداولة يبقي الأسعار ثابتة ولا تنخفض.
- ويعود فشل هذه القاعدة إلى عدة أسباب منها:
- أزمة الكساد في 1929.
- إفلاس أكبر بنك في النمسا مما أدى إلى نقص سيولة النظام البنكي لأوروبا الوسطى؛
- أزمة السيولة في إنجلترا التي أوقفت قابلية تحويل الجنيه إلى ذهب في سبتمبر 1931؛
- قرار روزفيلت "Roosevelt" القاضي بسحب قابلية تحويل الدولار الأمريكي إلى ذهب 1933، مما أدى انجرّ عنه تخفيض الدولار بنسبة 40% بالنسبة للذهب.

### ب - نظام الصرف الثابت القابل للتعديل:

- ظهر هذا النظام إلى الوجود سنة 1944 في و.م.أ، بعد انعقاد مؤتمر سُمي باسم المدينة التي انعقاد فيها "بريتون وودز" واتفق المؤتمر على إعادة ترتيب أمور العلاقات النقدية الدولية بالشكل الذي يعيد لها حيويتها، وتم إنشاء صندوق النقد الدولي.
- أساسا هذا النظام هو تثبيت سعر الصرف مع إمكانية تعديله وفق حالات ميزان المدفوعات (حالة الاختلال الأساسي) وهذا بعد استشارة صندوق النقد الدولي، وقد بدأ العمل به في مارس 1947 وإنهار في 15 أوت 1971.

ومن بين خصائص هذا النظام:

- الحرية الكاملة في الحصول على العملات الأجنبية (حرية الدفع)؛
- ثبات أسعار الصرف حيث لا يسمح بالتغيير إلا في حدود  $(\pm 1\%)$  عن السعر المعلن رسميا، وفي سنة 1959 أصبح هذا المجال يقدر ب  $(\pm 2\%)$  إلى أن أصبح  $(\pm 2.25\%)$  في 1971؛
- هذا النظام مبني على الذهب والدولار الأمريكي.

### 2- محاسن ومساوئ سعر الصرف الثابت:

يمكن سرد المحاسن والمساوئ التي يعتمد عليها مؤيدو نظام ثبات أسعار الصرف القابلة للتعديل

على النحو التالي<sup>1</sup>:

1-محمود حميدات.مرجع سابق.. ص106.

### أ- محاسن سعر الصرف الثابت:

- تجنب التذبذبات النقدية الكبرى، كالتالي حدثت خلال الحربين من خلال تدخل البنوك المركزية على مستوى أسواق الصرف؛
- سمح نظام الصرف الثابت بالعمل العادي للمبادلات الخارجية، حيث وقر للمصدرين والموردين إمكانية عقد اتفاقيات تجارية مستقبلية إما على المدى المتوسط أو الطويل؛
- يسعى نظام قاعدة الذهب إلى ضمان الاستقرار الداخلي للأسعار، باعتبار أن آلية تصحيح الأسعار تعتمد من جهة على الربط بين كمية الذهب والكتلة النقدية المتداولة؛
- نظام الصرف الثابت القابل للتعديل يجمع بين ثبات الصرف من خلال تثبيت العملة بوزن معين من الذهب ونظام حرية الصرف من خلال تعديل سعر الصرف وفق أوضاع ميزان المدفوعات.

### ب - مساوى سعر الصرف الثابت:

- يبرر المعارضون مواقفهم اتجاه نظام بريتون وودز من خلال العيوب التالية
- يعمل على حرمان الدولة من إتباع سياسة نقدية تتماشى وظروفها الداخلية باعتبار أن الأولوية معطاة للاستقرار الخارجي على حساب الاستقرار الداخلي اعتبار الذهب أو الدولار كعملة احتياطية يؤدي إلى إمكانية حدوث تضخم داخلي في البلد المعني؛
- ظهور مشكلة السيولة الدولية من خلال عدم قدرة الدولار بصفته وسيلة من وسائل الدفع الدولية بالوفاء باحتياجات العالم المتزايدة إذ ظهرت الاختلالات بين حجم التبادل الدولي وحجم وسائل الدفع مما دفع بصندوق النقد الدولي بإصدار حقوق السحب الخاصة "DTS"

### ثانيا: نظام سعر الصرف المرن

- بعد الأزمات المتعاقبة التي مسّت النظام النقدي الدولي، اتفق الأعضاء الرئيسيين في صندوق النقد الدولي على ضرورة إصلاح هذا النظام في إطار اتفاقيات " جامايكا " في جانفي 1976، وبالفعل خلال الجمعية العامة للصندوق في شهر سبتمبر 1976، ثم تقنين نظام الصرف المرن الذي بدأ العمل به سنة 1978، وأصبح من الضروري على البلدان الأعضاء تحديد سعر صرف عملاتهم بالنسبة لحقوق السحب الخاصة أو سلة أخرى من العملات أو عملة دولية كالดอลลาร์ الأمريكي، الفرنك الفرنسي أو المارك الألماني... الخ.

أو أن تترك هذه البلدان حرية تحديد أسعار الصرف، كما هو الحال بالنسبة لكافة عملات الدول الصناعية الكبرى حالياً وإما أن يتم تحديد سعر الصرف نسبة لمجموعة من العملات المنتمية لنفس المنطقة النقدية، كما كان الحال لدول اللجنة الاقتصادية الأوربية سنة 1979، أين تم إنشاء ECU<sup>1</sup>.

### 1-أنواع نظام الصرف المرن:

ويمكن التمييز بين شكلين من أنظمة الصرف المرن هما التعويم المطلق والتعويم المدار.

#### أ-التعويم المطلق (الحر):

هو نظام صرف لا يستلزم تدخل السلطات النقدية في تحديد سعر صرف العملات، بحيث يتغير هذا الأخير على مستوى سوق الصرف يوميا حسب قوى العرض والطلب، وتخضع هنا التقلبات لتأثير توقعات وحاجيات المتعاملين في السوق، وكذا المؤشرات الاقتصادية والنقدية للبلد<sup>2</sup>.

ويتميز هذا النظام بالتعديل الذاتي حيث أن كل اختلال يؤدي إلى تغيير أسعار الصرف، مما يستلزم حدوث آثار كمية على مستوى الصادات، وبالتالي تخفيض الاختلال الأولي، ومنه فإن السلطات النقدية لا تلجأ إلى معالجة الاختلال في موازين المدفوعات من خلال التأثير على الدخل، الأسعار... الخ. بل يتحقق التوازن في ظل هذا النظام بتساوي الكمية المعروضة من العملة الوطنية بالكمية المطلوبة منها في سوق الصرف، وبتغير سعر التوازن تتغير مستويات العرض والطلب أو أحدهما.

#### ب-التعويم المدار (المسير):

ونقصد بتسيير التعويم من خلال تحديد البنك المركزي في سوق الصرف، إما بائعا أو مشتريا للعملات الأجنبية، أو قصد الحفاظ على أسلوب الصرف المتبع.

إن تدخل البنوك المركزية يستوجب مراعاة بعض الشروط التي أقرها صندوق النقد الدولي سنة 1978 من

أهمها:

- أن لا تؤدي التدخلات إلى الزيادة من حدة التقلبات؛

- أن لا تهدف إلى التأثير على أسعار الصرف قصد جني فوائد على حساب دول أخرى.

أما الصور التي تجسد هذا التدخل قصد التأثير على سعر العملة الوطنية فيمكن سردها على النحو التالي:

<sup>1</sup> ECU : Unité de Compte Européenne.

1-محمود حميدات.مرجع سابق. ص 110.

- التأثير على حركة الصادرات والواردات.

- التأثير على حركة رؤوس الأموال.

- التوسع النقدي دون الزيادة في الطلب على العملة الوطنية.

- استعمال أسعار الفائدة.

وفيما يخص أشكال الربط التي تعمل على تقييد تذبذبات سعر صرف العملة، فقد أعطى التعديل الثاني لقوانين صندوق النقد الدولي الحق للدول الأعضاء في اختيار نظام الصرف المناسب، مما أنتج تنوع يمكن تقديمه على الشكل التالي:

### ب-1 ربط العملة الوطنية بعملة أحادية:

وهو أسلوب اعتمده 46 دولة، نصف هذا العدد يمثل الدول النامية، حيث يتم الربط غالباً بالدولار أو إحدى العملات الرئيسية التي يتم من خلال إرساء القيمة المحددة يومياً في سوق الصرف للعملة الوطنية.

### ب-2 ربط العملة الوطنية بسلة من العملات:

إما أن يكون الربط نسبة إلى حقوق السحب الخاصة (DTS)، التي يصدرها صندوق النقد الدولي أو ينسب الربط إلى سلة من عملات أهم المتعاملين التجاريين مع البلد ويتحدد السعر على أساساً حجم المبادلات وتدفقات رؤوس الأموال.

### ب-3 المرونة المحدودة اتجاه عملة الربط:

هذا النظام يُحدد ضمن مجال معين، مستوى تذبذب العملة الوطنية اتجاه عملة الربط وقد اعتمد هذا النظام أربعة دول خليجية.

### ب-4 المرونة المحدودة في إطار التعاون النقدي:

ويقصد به النظام النقدي الأوروبي الذي يضم 10 دول أوروبية، عملت على ربط عملاتها ببعضها البعض مع تركها معومة اتجاه العملات الأخرى.

### ب-5 تسيير الصرف من طرف البنك المركزي:

في هذه الحالة يقوم البنك المركزي بتحديد سعر صرف العملة لكن يخضع لتغيرات بدلالة مجموعة من المؤشرات منها: احتياطات الصرف، التضخم وتطور سوق الصرف الموازي.

### 2 - محاسن ومساوئ سعر الصرف المرن:

سوف نعالج مساوئ ومحاسن سعر الصرف المرن من خلال<sup>1</sup>:

1-محمود حميدات، مرجع سابق، ص 115

### أ- محاسن نظام الصرف المرن:

- يرى المؤيدون أن هذا النظام يوفر مزايا يفتردها نظام ثبات أسعار الصرف من حيث انه:
- يضمن التوازن الدائم لميزان المدفوعات من خلال التقلبات المتواصلة لأسعار الصرف، بما يضمن حرية البلد في إتباع أية سياسة نقدية داخلية يراها مناسبة دون قيد خارجي؛
- يقف في وجه المضاربة عوض أن يشجعها على غرار نظام الصرف الثابت، بحيث كلما ازداد الطلب على العملة ارتفع سعرها، وبالتالي قل شراؤها بغرض المضاربة؛
- لا يتطلب من البنوك المركزية الاحتفاظ باحتياطيات صرف ضخمة قصد التدخل في أسواق الصرف للدفاع عن سعر العملة، لان سعر الصرف يتحدد وفق قوى العرض والطلب؛
- يسمح بسرعة كبيرة في التعديل لمواجهة الأزمات الخارجية، لان التعديل في هذا النظام هو مستمر وثابت.

### ب - مساوئ نظام الصرف المرن

- أما عن العيوب فيستدل المعارضين بما يلي:
- إن تذبذب أسعار الصرف يوميا يولد الشك والمخاطرة في نفوس المتعاملين فيما يخص قيم المبادلات التي تتم مستقبلا، بالرغم من أنه يمكن تغطية مخاطر الصرف لكن مع زيادة التكاليف مما يضر بالتجارة والاستثمار الدوليين
- لا تحظى العملة بنفس الثقة التي تحضها في ظل أسعار الصرف الثابتة.
- عدم استقرار أسعار الصرف يؤدي إلى استفحال ظاهرة التضخم العالمي من خلال تدهور قيم عملات الدول.
- تأثر آلية التعديل في ميزان المدفوعات بالتضخم الناشئ عن تطبيق السياسة المالية التوسعية (المالية العامة)، بحيث أنه كلما ارتفعت المداخيل الاسمية ومعها الطلب الداخلي أدى ذلك إلى انخفاض سعر العملة المحلية في سوق الصرف، مما يمنع تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات.
- تأثر أسعار الصرف بالعامل النفسي، بحيث أنها حساسة للإشاعات من خلال التنبؤات التي تؤثر في درجة الثقة الممنوحة للعملة الوطنية على مستوى سوق الصرف.

### المطلب الثاني: النظريات المفسرة لسعر الصرف

- هناك العديد من النظريات المفسرة لسعر الصرف والتي يتم الاستناد إليها في الكيفية التي يتم من خلالها تحديد سعر الصرف، والتي سنوجزها فيما يلي:

### أولاً: نظرية تعادل القدرة الشرائية

يعود الفضل في المعالجة الحديثة إلى (غوستاف كاسل) في أوائل العشرينيات من القرن العشرين، وتنطلق الفكرة الأساسية لهذه النظرية من كون أن القيمة التوازنية للعملة في المدى الطويل تتحدد بالنسبة بين الأسعار المحلية و الأسعار الأجنبية، بمعنى أن سعر الصرف عملة ما يتحدد على أساس ما يمكن أن تشتريه هذه العملة في الداخل والخارج. فهذه النظرية نفي بان سعر الصرف بين عملتين يجب أن يتعادل مع مستوى السعر لسلة من السلع والخدمات في الدولتين، ففي حالة ارتفاع الأسعار المحلية في بلد ما " التضخم" فيجب تخفيض سعر الصرف من اجل المحافظة على تعادل القدرة الشرائية<sup>1</sup>.

وعليه تخفيض قيمة عملة بلد معين مقابل عملة البلد الأخر بعد مدة معينة إذا كان معدل التضخم فيه بعد تلك المدة أكبر من معدل التضخم فيه بعد تلك المدة أكبر من معدل التضخم بعد نفس المدة في البلد الثاني والعكس صحيح.

يمكن اعتبار قانون السعر الواحد بأنه أحد القوانين التي تسجل العلاقة بين أسعار السلع ويعطى بالشكل:

$$P_i = E * P^*_i$$

حيث أن:

**E**: يشير إلى سعر الصرف ، **i**: تمثل سلعة ما ، **P<sub>i</sub>**: سعر السلعة i المحلي ، **P\*<sub>i</sub>**: سعر السلعة i الأجنبي.

وعلامة (\*) تشير إلى الدولة الأجنبية

تعتمد هذه النظرية على نموذجين: تعادل القدرة الشرائية المطلق، تعادل القدرة الشرائية النسبي

أ) **تعادل القدرة الشرائية المطلقة**: سعر الصرف يستوي لكي يضمن أن وحدة واحدة من العملة الأجنبية تسمح بشراء نفس الكمية من السلع بالداخل والخارج، وما يعاب عنها أنها لا تأخذ بعين الاعتبار القيود على المبادلات الدولية نحو (الحقوق الجمركية ونفقات النقل، وتعتبر أن كل السلع قابلة للتبادل)<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> - عثمان ابو حرب، الاقتصاد الدولي، ط1، دار اسامة للنشر والتوزيع، عمان الاردن، 2008، ص.53

<sup>2</sup> - عثمان ابو حرب، الاقتصاد الدولي، مرجع سابق ص54.

ب) تعادل القدرة الشرائية النسبية: ترجع التغيرات في سعر الصرف إلى تفاصيل نسب التضخم بين الداخل والخارج، وتفترض وجود عراقيل في الأسواق الدولية من نفقات النقل والحقوق الجمركية وأنه ليست كل السلع قابلة للتداول، وتأخذ شكل المعادلة الموالية<sup>1</sup>:

$$CT=CC(1\pm\Delta P^*)$$

حيث أن:

$\Delta P^*$ : الفرق في نسبة التضخم المحلي والخارجي.

$P^*$ : تمثل نسبة التضخم.

$CT$ : يمثل سعر الصرف الآجل.

$CC$ : يمثل سعر الصرف العاجل.

بالإضافة إلى نظريات أخرى:<sup>2</sup>

### ثانيا: نظرية تعادل معدلات الفائدة

إن معدلات الفائدة في نمط سعر الصرف العائم لها تأثير على سعر الصرف العاجل والآجل. فالدراسات الميدانية أثبتت وجود علاقة بين معدلات الفائدة وسعر الصرف في المدى القصير وكذا في المدى الطويل.

### ثالثا: نظرية كفاءة السوق

السوق الكفاء هو ذلك السوق الذي تعكس فيه الأسعار كافة المعلومات المتاحة باعتبار أن كل المتعاملين يمكنهم الوصول إلى المعلومات في نفس اللحظة وتكاليف المعاملات قليلة وتغيرات الأسعار عشوائية.

### رابعا: النظرية الكمية

إن المحتوى الأساسي للنظرية الكمية يتلخص في أن الزيادة في كمية النقود تؤدي إلى ارتفاع الأسعار في الداخل، الأمر الذي يؤدي انخفاض الطلب على السلع المحلية، وبالتالي نقص الصادرات وزيادة الواردات، وانخفاض الطلب على العملة المحلية لتسديد قيم الصادرات وبالتالي ارتفاع سعر الصرف في حالة تحديده بشكل حر يؤدي إلى خروج الذهب في ظل سريان نظام الذهب، كما يحصل العكس في حالة انخفاض كمية النقود.

<sup>1</sup>-الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، الطبعة الثالثة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2006، ص103.

<sup>3</sup>-محمد عبد العزيز عجيمة، الاقتصاد الدولي، دار الجامعة المصرية، 1977، ص84.

### خامسا: نظرية الأرصدة

وهذه النظرية ترى أن سعر صرف العملة يتحدد على أساس رصيد الدولة في ميزان مدفوعاتها، فإذا كان رصيدها موجبا فمعناه زيادة الطلب على العملة المحلية وانخفاض قيمتها الخارجية، أي انخفاض سعر صرفها وإذا كان سلبيا فهذا يدل على زيادة عرض العملة المحلية وانخفاض قيمتها الخارجية، أي انخفاض سعر صرفها.

### سادسا: نظرية الإنتاجية

تتلخص أفكار النظرية في أن القيمة الخارجية لعملة ما تتحدد على أساس مقدرة الجهاز الإنتاجي للبلد وزيادة الإنتاجية بما في ذلك إنتاجية الفرد، الأمر الذي يؤدي إلى ارتفاع مستويات الدخل والكميات المنتجة مما يشجع الصادرات وزيادة الطلب عليها، أي تحسن في صرف العملة والعكس صحيح<sup>1</sup>.

### المطلب الثالث: سياسات سعر الصرف

#### أولا: مفهوم سياسة سعر الصرف

تعبّر عن جملة من الإجراءات التي تنتهجها السلطة النقدية بزعامة البنك المركزي للتأثير على قيمة سعر صرف العملة إما بالتخفيض أو الرفع للوصول إلى الأهداف المرغوبة خلال فترة معينة.

#### ثانيا: أنواع سياسة سعر الصرف

يوجد نوعين ألا وهما سياسة الرفع من قيمة العملة وسياسة تخفيض قيمة العملة، اللتان تلجأ إليهما الدول تماشيا مع أهدافها واستراتيجياتها وعليه نميزهما على النحو التالي<sup>2</sup>:

#### 1- سياسة الرفع في سعر الصرف:

تهدف أساسا إلى تخفيض الفائض التجاري، فالفائض المستمر في ميزان المدفوعات لمدة طويلة قد يشكل بالنسبة للدولة مساوئ، باعتباره يؤدي إلى تدفق السيولة التي تعتبر من العوامل المؤدية للتضخم فالخطورة تزداد عندما تقود المضاربة في أسواق الصرف إلى اجتذاب رؤوس الأموال قصيرة الأجل نحو البلدان ذات العملات التي تقيم على أنها دون قيمتها الحقيقية بانتظار رفع تلك القيمة لاحقا.

1- حسن خلف الله فليح، العلاقات الاقتصادية الدولية، الطبعة الأولى، مؤسسة الوراق للنشر، عمان، الاردن، 2001م، ص228.

2- عمر حميدات، أثر تقلبات سعر الصرف على ميزان المدفوعات، دراسة حالة الجزائر، ماجستير، في علوم التسير، فرع نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسير، جامعة الجزائر03، الجزائر، 2011/2010م، ص27.

**2- سياسة التخفيض في سعر الصرف:**

نعني بها لجوء السلطات النقدية إلى تخفيض قيمة عملتها بالمقارنة مع العملات الأجنبية، بحيث تصبح تساوي عددا اقل من ذي قبل من هذه العملات أي تخفض قوتها الشرائية في الخارج، إذ يعتبر التخفيض أكثر السياسات جدلا إذ يذهب بعض النقاد إلى اعتباره سياسة أكثر تكلفة من السياسات البديلة بأحسن الاحتمالات.

**ثالثا: أهداف سياسة سعر الصرف**

تسعى سياسة الصرف إلى تحقيق جملة من الأهداف من بينها<sup>1</sup>:

**1- مقاومة التضخم:** عانت العديد من الدول النامية من ظاهرة التضخم في فترات طويلة، حاولت بعض هذه البلدان توظيف أسعار الصرف بمحاربة التضخم وتخفيض معدلاته ومراقبته، حيث يؤدي تحسين سعر الصرف إلى انخفاض مستوى التضخم المستورد وتحسن في مستوى تنافسية المؤسسات.

**2- تخصيص الموارد:** يؤدي سعر الصرف الحقيقي الذي يجعل الاقتصاد أكثر تنافسية إلى تحويل الموارد إلى قطاع السلع الدولية (المواجهة للتصدير) وهذا ما يعمل على توسع قاعدة السلع الدولية، بحيث يصبح عدد كبير من السلع قابلا للتصدير وبالتالي يقل عدد السلع التي يتم استيرادها ، ويزيد إنتاج السلع التي كانت تستورد محليا (إحلال واردات) والسلع التي يمكن تصديرها، كما ينعكس أثر تغير سعر الصرف الحقيقي في إعادة تخصيص الموارد في أسواق عوامل الإنتاج، إذ يؤدي انخفاضها إلى زيادة استخدام عنصري العمل ورأس المال في قطاع التصدير وفي الصناعات المنافسة للاستيراد.

**3- توزيع الدخل:** يؤدي سعر الصرف دورا هاما في توزيع بين الفئات ، أو بين القطاعات المحلية ، فعند ارتفاع القدرة التنافسية لقطاع التصدير التقليدي (مواد أولية ، زراعية) نتيجة انخفاض سعر الصرف الحقيقي.

**رابعا: أدوات سياسة سعر الصرف**

نجد من ضمن أدوات سعر الصرف كل من<sup>2</sup>:

1- خليل حسين، السياسات العامة في الدول النامية، الطبعة الأولى، دار البديل اللبناني، لبنان، 2007م، ص102.

2- بضياف صالح، مرجع سابق، ص43.

**1-تعديل سعر صرف العملة:**

تقوم الدولة بتخفيض العملة أو إعادة تقويمها في حالة سعر صرف ثابت، إما في حالة سعر الصرف العائم فإنها تعمل على التأثير على تحسن أو تدهور العملة.

**2-استخدام احتياطات الصرف:**

ف عند انخيار أو تراجع عملة البلد تقوم ببيع العملات الصعبة لديها مقابل العملة المحلية، وعندما تتحسن العملة تقوم بشراء العملات الأجنبية مقابل العملة المحلية.

**3-استخدام سعر الفائدة:**

عندما تكون العملة ضعيفة يقوم البنك المركزي باعتماد سياسة سعر الفائدة المرتفعة لتعويض خطر انخيار العملة.

## خلاصة الفصل:

يلعب سعر الصرف دورا مهما فيما يخص السياسات الاقتصادية المعتمدة من قبل الدول، وذلك لما له أثر على الدخل وتوزيعه بين الفئات لاسيما سياسة التخفيض التي تعتمد لغرض تشجيع الصادرات و التقليل من الواردات، الأمر الذي يسمح بتحقيق فائض في الميزان التجاري ، وبالتالي علاج العجز في ميزان المدفوعات للدولة

وتختلف سياسات الصرف من دولة إلى أخرى حسب الظروف الاقتصادية السائدة ، فقد يتم تعديل سعر العملة أو التأثير من أجل تخفيض أو تحسين عملتها كما يمكن استعمال احتياطات الصرف ، أو استخدام سعر الفائدة المرتفع وأحيانا يعتمد على مراقبة سعر الصرف أو اعتماد سعر صرف متعدد.

وبهذا يمكن القول أن سياسة سعر الصرف أحد أهم السياسات الاقتصادية الفعالة في التأثير على المتغيرات الاقتصادية و تحسينها.

## الفصل الثاني:

أسباب ونتائج تخفيض قيمة

العملة

تمهيد:

يتم تخفيض قيمة العملة نتيجة لعدة أسباب وعوامل اقتصادية تضر باقتصاد الدول، وقد تكون كذلك راجعة إلى انخفاض أو انهيار حاد نتيجة لدورات اقتصادية صعبة، ولتخفيض قيمة العملة آثار مختلفة يمكن أن تكون ايجابية وبالتالي تحدث تحسنا في الوضع الاقتصادي كما أن تكون لها آثار سلبية فتزيد المشكلة المعالجة تفاقما.

كما يتم استعمال سعر الصرف عن طريق تخفيض قيمة العملة إما بتركها تتقلب حرة حسب العرض والطلب بالانخفاض في قيمة العملة وإما بتدخل السلطات النقدية أو السلطات العمومية بتخفيض قيمة العملة.

سوف نعالج في هذا الفصل الثاني أسباب ونتائج انهيار وتخفيض قيمة العملة حيث نتناول فيه ثلاث مباحث.

المبحث الأول: مفهوم وشروط تخفيض قيمة العملة

المبحث الثاني: أهمية وأهداف سياسة تخفيض قيمة العملة

المبحث الثالث: أسباب وآثار تخفيض قيمة العملة

## المبحث الأول: مفهوم وشروط تخفيض قيمة العملة

سوف نعالج في هذا المبحث مفهوم تخفيض قيمة العملة واستخراج الفرق بين التخفيض والانخفاض

## المطلب الأول: مفهوم التخفيض والفرق بينه وبين الانخفاض في قيمة العملة

## أولاً: مفهوم التخفيض في قيمة العملة

إن تخفيض قيمة العملة عملية ذات طابع تقني تهدف إلى تغيير قيمة العملة ، بالنسبة لمعيار مرجعي، سواء كان هذا المعيار ذهباً أو عملة صعبة أو سلة من العملات أو حقوق سحب خاصة، ومنه إلى جميع العملات المختلفة، غير إن هذا التعريف عام وتقني لا يميز بين مفهومين متقاربين: التخفيض (Dévaluation) و الانخفاض أو التراجع (Dépréciation).

- يقصد بتخفيض سعر الصرف كل انخفاض تقوم به الدولة عمداً في قيمة الوحدة النقدية الوطنية مقومة بوحدات النقدية الأجنبية سواء اتخذ ذلك مظهر قانونياً أو فعلياً في نسبة الوحدة إلى الذهب أو لم يتخذ. وتخفيض الصرف بهذا معنى يترتب عليه تخفيض الأثمان (الأسعار) المحلية مقومة بعملات وطنية برفع الأثمان الخارجية مقومة بعملة الوطنية<sup>1</sup>.

- يقصد به أيضاً أن تخفيض قيمة العملة يعني قيام دولة ما بتخفيض قيمة عملتها بالعملات الأجنبية بحيث تصبح تساوي عدداً أقل من ذي قبل من هذه العملات، أي أن سعر صرفها يكون أقل عن ذي قبل وعادة ما يكون الهدف الأساسي من تخفيض قيمة العملة الوطنية زيادة الصادرات والحد من الاستيراد بمعنى أن التخفيض يعني انخفاض سعر السلعة أو الخدمة المصدرة ومن ثم زيادة قدرتها على المنافسة في الأسواق الخارجية مقابل السلع المثيلة من دول أخرى وفي ذات السياق تزيد تكلفة الاستيراد بذات نسبة تخفيض قيمة العملة الوطنية ومن ثم يقل الإنفاق على الواردات<sup>2</sup>.

1- عبد الرزاق بن زاوي، إيمان نعمون، دراسة قياسية لانحراف سعر الصرف الحقيقي عن مستواه التوازني في الجزائر، مجلة الباحث، 2012، العدد 10، ص 51.

2- محمد النبيل أشمي، تخفيض قيمة العملة متى يكون مطلوباً؟، مقال منشور على الرابط <http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=162701> بتاريخ 13-02-2016، الساعة 00:10.

- أما مفهوم الانخفاض أو التراجع فيقصد به انخفاض قيمة عملة بلد ما إزاء العملات الأجنبية في سوق الصرف الأجنبي، نتيجة تعارض قوى ( العرض والطلب) وهذا يعني أن الانخفاض المذكور يحصل في حالة نظام الصرف العائم ، والعوامل المؤدية إلى انخفاض القيمة الخارجية لعملة البلد وهي<sup>1</sup> :
  - زيادة الاستيرادات وانخفاض الصادرات.
  - ارتفاع معدل التضخم المحلي مقارنة بالمعدل المذكور للشركاء التجاريين.
  - انخفاض أسعار الفائدة الحقيقية المحلية.
  - ارتفاع أسعار الفائدة الحقيقية في الخارج.

### ثانيا: الفرق بين التخفيض والانخفاض في قيمة العملة

كلاهما يبينان تدهور في قيمة العملة المحلية لكن لكل واحدة طريقة وسوف نتطرق لأهم نقاط الاختلاف بينهما واهم الفروق في الجدول التالي:

الجدول رقم: 01 : الفرق بين التخفيض والانخفاض في قيمة العملة

التخفيض Dévaluation	الانخفاض Dépréciation
هو عبارة عن عملية إرادية ومقصودة من طرف السلطات النقدية تحت ضغط ظروف معينة ويتم بقرار رسمي لتحقيق أهداف معينة.	هو عبارة عن حركة تلقائية وعفوية، دون تدخل للسلطات النقدية و إنما يحدث نتيجة لتحركات العرض والطلب على العملات الأجنبية.
يتطلب من السلطات النقدية اختبار الوقت المناسب للقيام بهذه العملية.	قد يحدث في أي وقت نتيجة زيادة الطلب عن عرض في العملات الأجنبية أي نتيجة تضارب قوى السوق.
يحدث فقط في سوق الصرف الأجنبي.	قد يحدث في سوق الأجنبي، كما يحدث في سوق السلع والخدمات الداخلية.
لا يمكن القيام بهذه العملية إلا في اقتصاد يمكن للسلطات النقدية فيه التدخل في سوق الصرف لتعديله في الاتجاه المرغوب (أنظمة الصرف الثابتة والتعويم المدار).	يحدث في ظل اقتصاد حر، ينتج لآلية العرض والطلب العمل بكفاءة من اجل تحديد سعر الصرف الذي نجدة في ظل أسعار الصرف العائمة.

1- سلامة نجاح، تأثير تخفيض قيمة العملة على الميزان التجاري، دراسة حالة الجزائر 1990-2012، مذكرة ماستر تخصص مالية واقتصاد دولي، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2012، ص50.

الانخفاض لا يكون في حدود معينة	يكون في حدود معينة.
يقابل الانخفاض الارتفاع في قيمة العملة الوطنية، أي زيادة في سعر الصرف نتيجة زيادة المعروض عن المطلوب من العملات الأجنبية.	يقابل التخفيض عملية رفع في قيمة العملة التعويم الذي يحدث عندما تقيم العملة بأقل من قيمتها لاختلال بين العرض والطلب.
التعديل لسعر الصرف يكون مستمر نتيجة التغيرات المستمرة لقوى العرض والطلب (ظاهرة مستمرة).	التعديل لسعر الصرف يكون وقي خلال الفترة التي تقرر فيها السلطات النقدية التخفيض (ظاهرة مؤقتة).
الانخفاض يعني الرفع أو الارتفاع في سعر الصرف الأجنبي	التخفيض يعني الرفع في سعر الصرف الأجنبي.

المصدر: حنان لعروق سياسة سعر الصرف والتوازن الخارجي-دراسة حالة الجزائر-، مذكرة ماجستير

في العلوم الاقتصادية ، تخصص بنوك وتأمينات ، جامعة منتوري قسنطينة، 2004-2005، ص109.

### المطلب الثاني: شروط نجاح عملية تخفيض قيمة العملة

يقول R.Barre في هذا النطاق أن قدرة تخفيض قيمة العملة في إزالة عجز ميزان المدفوعات بقي محل تساؤل لمدة طويلة بحيث كان يعتقد أن لتعديل سعر الصرف آثار ايجابية دون الآثار السلبية ، حيث اثبت الواقع عكس ذلك.

ولكي يكون تخفيض قيمة العملة فعالا، فقد اجمع أهل الاختصاص على وجوب توفر العوامل التالية المرتبطة ببعضها البعض والتي سنوجزها فيما يلي<sup>1</sup>:

#### أولا-استقرار التكاليف أو الأسعار المحلية:

أصبح من المعلوم أن تخفيض قيمة العملة يهتم أساسا بإعادة توازن ميزان المدفوعات من خلال تحسين وضع الميزان التجاري بامتصاص أو تقليص العجز وبالتالي تحسين حساب العمليات الجارية. إن تامين الواردات بالعملة الوطنية وتخفيض سعر الصادرات بالعملة الأجنبية، حسب ما جاءت به النظرية العامة، يشجع عملية التصدير ويقلل من الاستيراد وهذا ما يؤدي إلى تحسين وضع ميزان المدفوعات. التخفيض لا ينعكس نظريا إلا على أسعار السلع القابلة للتداول، أما أسعار السلع غير القابلة للتداول فلا تتأثر من المفروض إلا ببطء شديد من جراء ارتفاع المستوى العام للأسعار.

1- لخضر زكراوي، تطور نظام الصرف في الجزائر: اسباب وأثار تخفيض قيمة الدينار، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص نقود ومالية، 1999م-2000م، ص63-64

لكن الواقع غير ذلك وكثيرا ما السلع غير القابلة للتداول وحتى منها القابلة للاستيراد والتي تنتج محليا بإمكانها أن تتأثر إلى حد بعيد بعملية التخفيض. يرجع السبب في ذلك إلى تحول الطلب من السلع المستوردة على إثر غلائها إلى السلع القابلة للاستيراد والتي تنتج محليا أي السلع البديلة لتلك المستوردة. مما تدفع الزيادة على الطلب دون زيادة في العرض، إلا بعد مدة، من ارتفاع الأسعار وتعميمها على السلع غير القابلة للتداول مثل الخدمات إثر ارتفاع المستوى العام للأسعار.

إذا بلغت نسبة مستوى الأسعار نسبة مستوى التخفيض يبطل أو يزول تأثير تخفيض العملة وبقاء استقرار الطلب على الواردات بل يرفعه إذا كانت السلع المستوردة أحسن جودة من تلك المنتجة محليا، وهكذا، بدلا من تحسين الوضع الخارجي ، يحدث تدهورا مرفقا بمستوى تضخم أعلى، إن الزيادة في مستوى التضخم لا يشجع الاستثمار طالما أن له تأثير مباشر على مستوى معدلات الفائدة.

يعرف على الدول النامية أن منتجاتها المحلية على نسبة كبيرة من المدخلات (مواد أولية، منتج نصف مصنع، معدات....) الأجنبية المستوردة والتي غالبا ما تكون غير القابلة للتخفيض وإلا توقف الإنتاج نهائيا. في هذه الحالة عملية تخفيض قيمة العملة المحلية لا شك أنها تتمين هذه المنتجات الضرورية المستوردة وتأثير على كلفة الإنتاج الشيء الذي يدفع الأسعار المحلية نحو الارتفاع.

نستخلص من هذه الأوضاع إذا ما ارتفع المستوى العام للأسعار المحلية بنسبة تقارب نسبة التخفيض يصبح التخفيض عاملا تضخمي عكس ما كان ينتظر منه.

في هذه الحالة لكي يكون للتخفيض آثار ايجابية في تحسين الوضع الخارجي، ينبغي على تراجع نسبة سعر الصرف الحقيقي أن تفوق نسبة السعار المحلية، لأن تحسن سعر الصرف الحقيقي يشجع نظريا ، الطلب على الواردات وهذا ما يعمق فجوة الموارد الخارجية.

ولكن من الصعب التحكم في الأسعار المحلية وغالبا ما يكون تخفيض قيمة العملة تضخمي في بدايته بل يحدث زيادة تدهور ميزان المدفوعات وذلك بارتفاع الطلب تحت تأثير الجانب السيكولوجي وبمجرد ما يعلن عن تخفيض قيمة العملة فأن الأعوان الاقتصاديين يقبلون على شراء كميات كبيرة من السلع قبل أن تشتعل الأسعار. وهذا ما يدفع بالتجار إلى رفع الأسعار قصد تحقيق ربح أوفر.

**ثانيا- مرونة أسعار الطلب والعرض:**

يسمح نظريا تغيير الأسعار النسبية الناتج عن عملية تخفيض قيمة العملة من تخفيض الواردات وزيادة الصادرات كما وقيمة إجمالية. لكن هذا التغيير في الكمية والقيمة للصادرات والواردات لا يتحقق إلا إذا توفرت مرونة في الأسعار.

من اجل معرفة مدى فعالية تخفيض قيمة العملة، تم استخدام تقنية مرونة الأسعار، إن مرونة الأسعار في حقيقة الأمر هي فكرة تقليدية أتت بها المدرسة الكلاسيكية، حيث يعتمد فيها على الأسعار بدلا من الدخل مثل ما هو الحال بالنسبة لكينز وأتباعه.

تعرف المرونة بأنها عبارة عن تغير نسبي لمتغيرة ما مقارنة بتغير نسبي لمتغيرة أخرى. ومن هذا يمكن قياس مدى تغير كمية الواردات وكمية الصادرات على أثر تغير الأسعار من جراء تغير سعر الصرف. على ضوء هذه النظرية يظهر لنا أن لعملية التخفيض آثار ايجابية وأخرى سلبية على ميزان المدفوعات ككل والميزان التجاري على وجه الخصوص.

تقسم مرونة الأسعار في هذا المجال إلى جانبين، جانب الصادرات وجانب الواردات.

**1- مرونة جانب الصادرات:**

تتمثل في مرونة طلب الصادرات من الخارج ومرونة العرض المحلي للصادرات. إن الشيء الذي يمكن استخلاصه بأنه لا يمكن لقيمة الصادرات أن ترتفع إذا كان الطلب الأجنبي ضعيفا أي غير مرن. عكس ذلك كلما كانت مرونة الطلب مرتفعة كانت قيمة الصادرات كذلك. ويكون لتخفيض قيمة العملة أثر ايجابي على قيمة الصادرات عندما يبلغ الطلب الأجنبي والعرض المحلي على الصادرات مرونة متكاملة.

**2- مرونة جانب الواردات:**

تتمثل في مرونة طلب الصادرات من الخارج ومرونة العرض المحلي للصادرات. ترتفع قيمة الواردات عموما على إثر انخفاض قيمة العملة المحلية وتزداد ارتفاعا كلما كان الطلب الوطني على الواردات أقل مرونة. وتنخفض كلما كان الطلب المحلي والعرض الأجنبي للواردات أكبر مرونة. ويحدث تخفيض قيمة العملة آثار سلبية على الميزان التجاري في حالة توازن إذا بلغ مجموع مرونة الطلب لكل بلد أقل من الواحد وبالتحديد أقل من نصف الواحد.

## ثالثاً- آثار الدخل:

يتطور ميزان المدفوعات عامة والميزان التجاري خاصة في حالتين هما:

-ينتج في الحالة الأولى هذا التطور بصفة مستقلة لأسباب مستقلة عن الدخل وذلك مثلاً من خلال الزيادة في التصدير أثر الزيادة في الطلب الأجنبي.

-أما في الحالة الثانية فيكون فيها مرتبط بتغير الدخل نتيجة أسباب عدة.

تعتبر عملية تخفيض قيمة العملة من بين هذه الأسباب التي تؤدي إلى تغير الدخل. الدخل قابل للارتفاع حسب كينز وأتباعه، في حالة عدم انعدام التشغيل الكامل. وعليه، يصبح من الممكن جداً في هذه الحالة لعملية التخفيض أن تحدث زيادة في الدخل دون أن تؤثر على الأسعار المحلية كثيراً وبالتالي ينتج عنها تحسن في الميزان التجاري. أما في حالة التشغيل الكامل، حيث لا يمكن الزيادة في الدخل، فأثر الأسعار (نظرية المرونات) من خلال تغييرها عن طريق تخفيض العملة، بإمكانه أن يعطي فعالية لتخفيض قيمة العملة. كما هو معلوم فإن نظرية الدخل حسب كينز وأتباعه، عكس نظرية مرونة الأسعار، تهتم بالدخل بالدرجة الأولى حسب فرضيات وشروط معلومة.

مع تطور الأبحاث الميدانية فكرة العمل في آن واحد بآثار الأسعار وأثار الدخل، تبلورت هذه الفكرة بعد ما ظهر مشكل المدفوعات الخارجية بعد الحرب العالمية الثانية، حيث كانت بعض الاقتصاديات في حالة تشغيل كامل أو يقاربه. ومنه، كان من الضروري دراسة مشكل ميزان المدفوعات في إطار التشغيل الكامل والتضخم. تمثلت هذه المحاولة الجديدة لتحليل ميزان المدفوعات في طريقة الاستيعاب قصد معرفة آثار عملية التخفيض على ميزان المدفوعات بشكل عام والميزان التجاري بصفة خاصة.

توصلت هذه النظرة الجديدة أن تربط تحسن الميزان التجاري بارتفاع الضروري في الدخل يفوق الاستهلاك المحلي. وعليه يتحسن الميزان التجاري إذا حصل تقلص في الاستيعاب المحلي. بمعنى آخر، ينبغي أن يكون، في كل الحالات، الدخل أكبر من الاستهلاك.

تمثل طريقة الاستيعاب في تعريف ميزان المدفوعات " بأنه فارق الموارد الإجمالية لمقيمين بلد ما والمدفوعات والنفقات الإجمالية لهؤلاء المقيمين (ما عدا السلطات النقدية) أو الفرق بين الدخل الإجمالي والنفقات الإجمالية لاقتصاد ما.

ولمزيد من التبسيط نشرح هذا من خلال المعادلة التالية:

$$Y = C + I + G + (X - M)$$

ومن المعادلة نجد:

الدخل الإجمالي ( $Y$ ) يساوي، إجمالي الاستهلاك ( $C$ ) والنفقات الاستثمار ( $I$ ) والنفقات العمومية ( $G$ ) بالإضافة إلى الصادرات ( $X$ ) ناقص الواردات ( $M$ ).

يتمثل ميزان المدفوعات أو الميزان التجاري في  $X-M$  ونرمز له بالرمز  $BCO$  والاستيعاب في  $C+I+G$  ونطلق عليه رمز  $A$  ومنه نتحصل على المعادلة التالية:

$$X-M = Y - (C+I+G)$$

أو

$$BCO = Y-A$$

من اجل أن يتحسن الميزان التجاري ينبغي لارتفاع الدخل ( $dY$ ) أن يكون أكبر من ارتفاع الاستيعاب ( $dA$ ).

هذا يعني أن ميزان المدفوعات يساوي ما ينتجه البلد من سلع وخدمات ناقص ما يستهلكه. يوحي العجز الذي يظهر بأن المدفوعات أو النفقات تفوق الدخل الإجمالي وبالتالي عملية التخفيض يقصد بها تصحيح هذا الوضع. في حالة التشغيل الكامل يصعب عادة الزيادة في الدخل، وبالتالي معالجة عجز ميزان المدفوعات. يكون تخفيض قيمة العملة بمثابة الحل الوحيد موجهها إلى تقليص الاستيعاب قصد إعادة توازن القطاع الخارجي.

لنجاح سياسة تخفيض قيمة العملة يجب توفر الشروط التي نوجزها في النقاط التالية<sup>1</sup>:

- اتسام الطلب العالمي على منتجات الدولة بقدر كاف من المرونة، بحيث يؤدي تخفيض العملة إلى زيادة أكبر في الطلب العالمي على منتجات المصدر من نسبة التخفيض.
- ضرورة اتسام العرض المحلي لسلع التصدير بقدر كاف من المرونة بحيث يستجيب الجهاز الإنتاجي للارتفاع في الطلب أو الطلب الجديد الناجم عن ارتفاع الصادرات.

1- لخضر زكراوي، مرجع سابق، ص ص 69، 70.

- ضرورة توفر استقرار في الأسعار المحلية، وعدم ارتفاعها بعد التخفيض حتى لا ينعكس هذا الارتفاع في صورة ارتفاع لأسعار تكلفة المنتجات المحلية.

- عدم قيام الدول المنافسة الأخرى بإجراءات مماثلة لتخفيض عملاتها مما يزيل الأثر المترتب على التخفيض.

### المبحث الثاني: أهمية وأهداف سياسة تخفيض قيمة العملة

تسعى سياسة تخفيض قيمة العملة إلى تحقيق التوازن الداخلي والخارجي فهي تعتبر من أهم سياسات سعر الصرف ، حيث يستعمل هذا الإجراء من أجل تحقيق أهداف اقتصادية وطنية محددة تختلف من دولة إلى أخرى، وذلك حسب الأولويات والخصائص الهياكل الاقتصادية ومستوى النمو، والتي تهدف أساسا إلى إعادة تحسين مستوى الميزان التجاري بالدرجة الأولى.

### المطلب الأول: أهمية سياسة تخفيض العملة

بالرغم من دراسة مفهوم تخفيض قيمة العملة وإجراء الفرق بينه وبين الانخفاض إلا أن عملية تخفيض قيمة العملة تسعى بدورها إلى الدراسة أيضا من حيث الأهمية حيث سوف نتناول الأهمية فيما يلي:

- إن التخفيض يجعل أسعار الصادرات تنخفض من منظور الأجانب وبالتالي فإن الطلب الأجنبي على المنتجات المحلية يميل إلى الارتفاع أما بالنسبة للواردات ترتفع قيمتها بالنسبة للعملة الوطنية، هذا ما يجعل من حجم الواردات يميل إلى الانخفاض<sup>1</sup>.

-ولهذا فإن المنتجين يقومون بتحويل أو نقل عوامل الإنتاج إلى القطاعات التي تسمح لهم بتحقيق مردودية أكثر ، وبذلك يفضلون الإنتاج في القطاعي التصدير وإحلال الواردات .

-وفي هذا الإطار يمكن أن يكون سعر الصرف أداة تسيير للعرض والطلب والتخصيص الفعال للموارد، ولا يؤثر التخفيض في حساب التجارة المنظورة فحسب، حيث يساهم في تحسين من جهة أخرى وضعية حساب التجارة غير المنظورة ، الراجع إلى زيادة إقبال الطرف الأجنبي على الخدمات المحلية التي يراها منخفضة التكلفة، ويحد من جهة أخرى إقبال الطرف المحلي على الخدمات الأجنبية، كما يحدث هذا مع رأس المال الأجنبي الذي من دوره أن يساهم في تحسين وانتعاش حساب رأس المال.

1- هجيرة عبد الحليل، اثر تغيرات سعر الصرف على الميزان التجاري-دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص مالية دولية ، 2009-2010، ص 47.

-بالإضافة إلى التأثير المباشر على ميزان المدفوعات قد يكون للتخفيض شأن في زيادة دخل الفئات المنتجة وتخفيف عبء مديونيتها ، وذلك لتسهيل تصريف منتجاتهم في الأسواق الخارجية أو ارتفاع أثمانها في الأسواق العالمية، و بالإضافة إلى حماية الصناعة الناشئة ، قد يهدف إلى علاج مشكلة البطالة في الاقتصاد الوطني، حيث ينتج عنه التوسع في الصناعات التصديرية.

### المطلب الثاني: أهداف سياسة تخفيض قيمة العملة

لقد تطورت الأهداف المتوخاة من سياسة التخفيض مع تطور سياسة نفسها، فيفترض أن هذا الإجراء يؤدي إلى تقليص مدفوعات الدولة للخارج وزيادة مقبوضاتها للخارج، ويكون ذلك باتجاه تحقيق جملة من الأهداف والتي تتمثل فيما يلي:

-علاج أو تقليص عجز ميزان المدفوعات وهو محور سياسة التخفيض ، وذلك عند قيام الدولة بالتدخل في السوق الصرف بغرض تقليص الفارق بين مستوى العام للأسعار في الخارج دون اللجوء إلى السياسة الانكماشية، وتكون هذه المعالجة في زيادة الصادرات التي تصبح تكلفتها أقل بنسبة للأجانب، وتقليص الواردات لارتفاع أسعار الأجنبية لها بالنسبة للمستوردين المقيمين.

-الحصول على نقد أجنبي إضافي يساعد على الوفاء بالتزامات مديونية الخارجية نتيجة زيادة الصادرات بالإضافة أنه يقلص الواردات يعني ذلك تقليص حجم الدين الخارجي وخدمته بالنسبة للصادرات والنتائج المحلي<sup>1</sup>.

-زيادة القدرة الإنتاجية في استخدام الموارد العاطلة، وتوجيه هيكل الإنتاج نحو إنتاج سلع تصدير بتحويل موارد الإنتاج من السلع البديلة والسلع غير قابلة لتبادل إلى القطاع التصديري والتوسع في الصادرات يتطلب توفير الطاقات بزيادة رأس المال من التدفقات المالية الأجنبية أو نتيجة دخول الادخار الوطني مترتب عن التخفيض. وتكون النتيجة تحسين كفاءة الاستثمار الوطني<sup>2</sup>.

-زيادة القدرة التنافسية لسلع الوطنية في الأسواق الخارجية نتيجة انخفاض تكاليفها وبالتالي أسعارها المحلية بالنسبة للأجنبية مما يؤدي إلى زيادة عوائد السلع القابلة للتصدير وتشجيع الاستثمار الأجنبي بداخل البلد المخفض.

1- اوموثوند إيج جونس، تخفيض سعر العملة و الواردات، مجلة التمويل والتنمية، مجلد 24، رقم 2، جوان 1987، ص 20.

2- عبد الحق بوعتروس، الآثار الاقتصادية والاجتماعية لسياسة تخفيض قيمة العملة في البلاد العربية، حالة الجزائر، بحوث اقتصادية عربية، ع 12، القاهرة، 1998، ص 74.

قد يكون الهدف من التخفيض داخلي، وهو تحسين مستوى العمالة في قطاع التصدير وكذا القطاع الإحلالي نتيجة زيادة قدرتهما الإنتاجية، ثم ينتقل إلى باقي أوجه النشاط الاقتصادي<sup>1</sup>.

-تلجأ معظم الدول النامية خاصة إلى تخفيض من أجل القضاء على معدلات التضخم الداخلي المرتفعة مقارنة بالتضخم الخارجي، وهذا الارتفاع نتيجة الزيادة الكبيرة في تكلفة الإنتاج، وكذا الأسعار الداخلية، وعدم كفاية عائدات الدول لتمويل المشاريع التنموية ، فتلجأ إلى التمويل التضخمي، مما يؤدي إلى القدرة التنافسية لمنتجاته في الأسواق العالمية.

-المحافظة على العلاقات الاقتصادية بين الدول المنخفضة وبقية شركائها التجاريين والإبقاء على ارتباط العملة المحلية المنخفضة بالعملات الأخرى، ولا يتحقق هذا الهدف إلا إذا ارتبطت الدول ببعضها البعض بعلاقات اقتصادية ومالية قوية.

ولكي تتحقق هذه الأهداف، فإن الدولة المنخفضة تقوم بتصدير مشاكلها التي لم تستطع حلها بطاقتها الخاصة وتنقلها إلى البلدان الخارجية، لأنه يؤدي إلى تخفيض صادراتها ومن غير المعقول أن تتحمل هذه الدول نفقات التخفيض بدون مقابل ويتمثل هذا المقابل في التبعية الأجنبية ، وجعل دول العالم الثالث في قبضة العالم المتقدم باستمرار، وتكييف وتوجيه سياستها الاقتصادية بما يخدم الاقتصاد الرأسمالي، ويتناسب مع متطلباته للخروج من الأزمات الاقتصادية.

وليس الغرض من قبول تخفيضات الدول النامية تنمية اقتصاد هذه الأخيرة والحصول على منافس مستقبلي، وهي الأهداف الخارجية للتخفيض، أو ما يطلق عليها الآثار المرتبطة بالفلسفة الاقتصادية<sup>2</sup>.

1-Henri.BOURGUINAT ,Marché des changes et crise des monnaies. Clamam levy.Paris.1972. P 197.

2- عبد الحق بوعتروس، الآثار الاقتصادية والاجتماعية لسياسة تخفيض قيمة العملة في البلاد العربية، مرجع سابق،ص75.

## المبحث الثالث: أسباب وآثار تخفيض قيمة العملة

## المطلب الأول: أسباب ودوافع تخفيض قيمة العملة

من أهم الأسباب الداعية لتخفيض قيمة العملة ويمكن تقسيمها لأسباب رئيسية وأخرى ثانوية نبرزها فيما يلي من بينها<sup>1</sup>:

## أولاً- الأسباب الرئيسية:

- تحسين ميزان المدفوعات وإزالة الخلل فيه هو السبب الرئيسي وراء إتباع هذه السياسة ، وتفسير ذلك هو أن تخفيض قيمة العملة يجعلها رخيصة أمام العملات الأخرى الأمر الذي يجعل السلع المحلية رخيصة بالمقارنة مع السلع الأجنبية الأخرى، مما يؤدي إلى تشجيع الأجانب على شراء السلع الوطنية التي أصبحت رخيصة الثمن بسبب انخفاض قيمة العملة المحلية فترتفع صادرات البلد وينخفض حجم الاستيراد من السلع الأجنبية.
- الحد من تصدير رؤوس الأموال إلى الخارج وتشجيع استيرادها من الخارج.
- زيادة دخل بعض الفئات المنتجة وتخفيض عبء مديونيتها وذلك لتسهيل تصريف منتجاتها في الأسواق الخارجية أو تدهور أثمانها في الأسواق العالمية.
- معالجة مشكل البطالة في الاقتصاد القومي حيث ينتج عن التخفيض تشجيع التوسع في الصناعات التصديرية

## ثانياً الأسباب الثانوية:

- ارتباط الكتلة نقدية معينة، أي أن هذا الارتباط سوف يعرض العملة المحلية للانخفاض بمجرد حصول أي انخفاض في العملة الرئيسية.
- إيجاد العلاقة الواقعية للعملة الوطنية مع العملات الأجنبية وتعتمد هذه العلاقة على أساس معرفة تطور مستوى الأسعار المحلية، لان مستوى الأسعار المحلية سوف ينعكس على القوة الشرائية المحلية للعملة الوطنية ، لذلك فان سعر الصرف عملة معينة إزاء عملة أخرى يعتمد على مقارنة التغيرات في مستويات الأسعار المحلية في كلا البلدين.
- تنشيط القطاعات التصديرية وبقية القطاعات التي تعتمد عليها الدولة وذلك لأن السلع المصدرة أو أي سلع أخرى تعتمد على قطاعات تكملية أخرى فان تطوير القطاع التصديري يؤدي إلى تطوير بقية القطاعات السابقة سواء من ناحية استغلال الطاقة الإنتاجية أو استخدام المزيد من اليد العاملة.

1- صبحي حسون الساعدي، ايد حامد، أثر تخفيض سعر الصرف على بعض المتغيرات الاقتصادية مع التركيز على انتقال رؤوس الأموال في بلدان مختارة، مجلة جامعة اليبسار للعلوم الاقتصادية والإدارية، العدد 7، 2011، ص91.

### المطلب الثاني: آثار تخفيض قيمة العملة

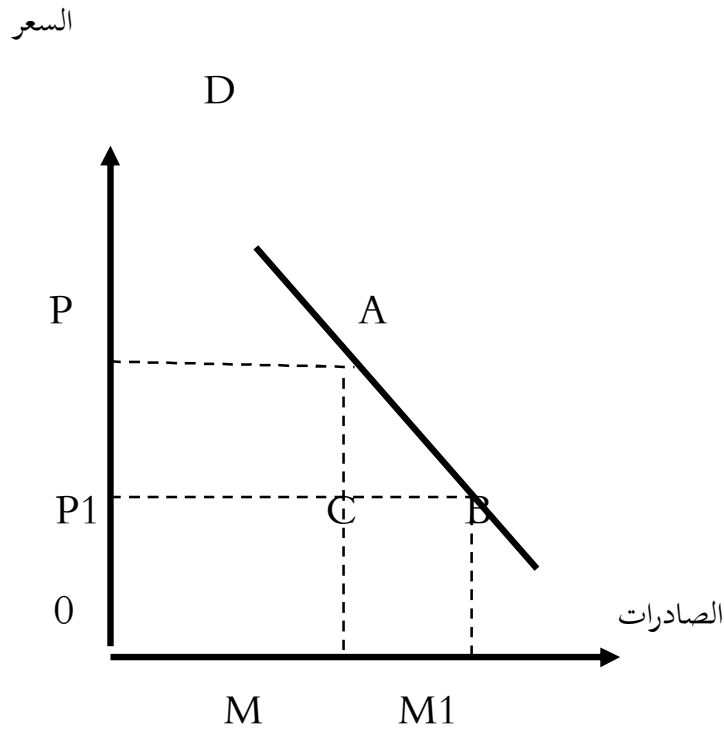
بالرغم من تعدد الأسباب الداعية لتعديل قيمة العملة فإن عملية التخفيض تتميز بانعكاسات متفاوتة من وضعية لأخرى، يترتب عنها آثار ايجابية وأخرى سلبية كما يبينه الملخص البياني أدناه في آخر المبحث.

#### أولاً: اثر تخفيض قيمة العملة على الصادرات

إن أثر التخفيض على الصادرات سواء بالزيادة أو بالنقصان يعتمد على درجة مرونة الطلب على صادرات ذلك البلد، فيمكن أن تكون المرونة أكبر من الواحد أو أصغر من الواحد أو مساوية للواحد.

**1-الحالة الأولى:** مرونة الطلب على الصادرات أكبر من الواحد (مرونة الطلب على الصادرات  $> 1$ ): في هذه الحالة يؤدي تخفيض قيمة العملة إلى زيادة عائدة الصادرات حيث أن  $ex > 1$  أي المرونة السعرية للطلب على الصادرات أكبر من 1، في هذه الحالة عند انخفاض أسعار السلع بنسبة  $P\%$  سوف ينتج عنه زيادة في الكمية المطلوبة من الصادرات بمقدار أكبر من  $P$  بالقدر الذي يؤدي إلى زيادة العائد الإجمالي للصادرات

#### الشكل رقم 02: اثر تخفيض العملة على الصادرات عندما تكون المرونة أقل من 1



المصدر: فرنسيس جيرونيلا، ترجمة: محمد غرير، محمد سعيد القافري، الاقتصاد الدولي، منشورات جامعية بن غازي، ليبيا 1991 مرجع سابق، ص178.

حيث أن:

من 0 الى P: سعر الصادرات بالعملة الأجنبية قبل تخفيض قيمة العملة المحلية.

من 0 الى P1: سعر الصادرات بالعملة الأجنبية بعد التخفيض قيمة العملة المحلية.

من 0 الى M: إجمالي الصادرات قبل تخفيض العملة.

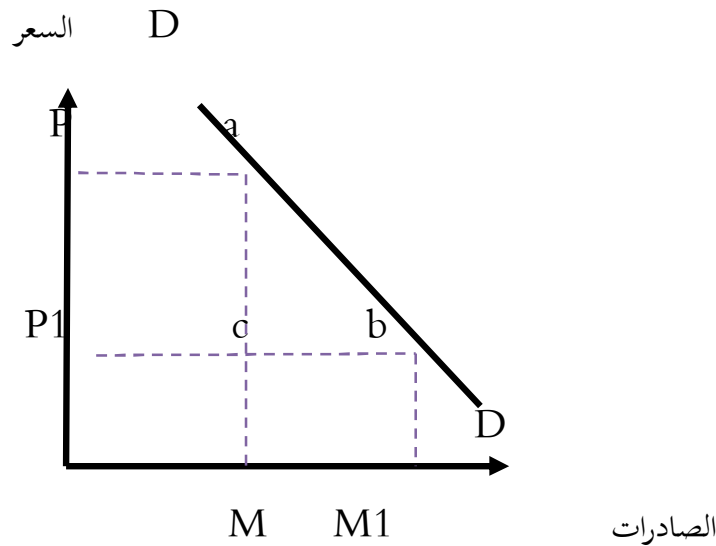
من 0 إلى M1: إجمالي الصادرات بعد تخفيض العملة.

يلاحظ من الشكل أن انخفاض الأسعار المحلية نتيجة تخفيض قيمة العملة يترتب عليه خسارة في العملة الأجنبية مقدارها ما بين  $(P-P1)$  لكل وحدة مصدرة من السلعة ومن جهة أخرى انخفاض الأسعار المحلية الذي جاء نتيجة لتخفيض قيمة العملة أدى إلى زيادة الصادرات بقدر  $(C-B)(M-M1)$  يمثل العائد الإضافي من العملة الأجنبية من جراء الزيادة الإضافية في الصادرات  $M-M1$  ويلاحظ كذلك أن الزيادة في العملات الأجنبية  $(C-B)(M-M1)$  من جراء زيادة في الصادرات ومنه الأثر النهائي لتخفيض قيمة العملة في هذه الحالة هو زيادة في العائد الإجمالي للصادرات.

**2- الحالة الثانية: مرونة الطلب على الصادرات أقل من الواحد (مرونة الطلب على الصادرات  $< 1$ ):** إذا

كانت مرونة الصادرات أقل من الوحدة، فإن تخفيض قيمة العملة سوف يؤدي إلى إنقاص العائد الإجمالي للصادرات في هذه الحالة انخفاض الأسعار بنسبة  $P\%$  سوف يؤدي إلى زيادة في الكمية المطلوبة بأقل من  $P\%$  مما يترتب عليه انخفاض في إجمالي عائد الصادرات والشكل التالي يبين أثر التخفيض على الصادرات عندما تكون المرونة أقل من الواحد.

**الشكل رقم 03: اثر تخفيض العملة على الصادرات عندما تكون المرونة أقل من 1**



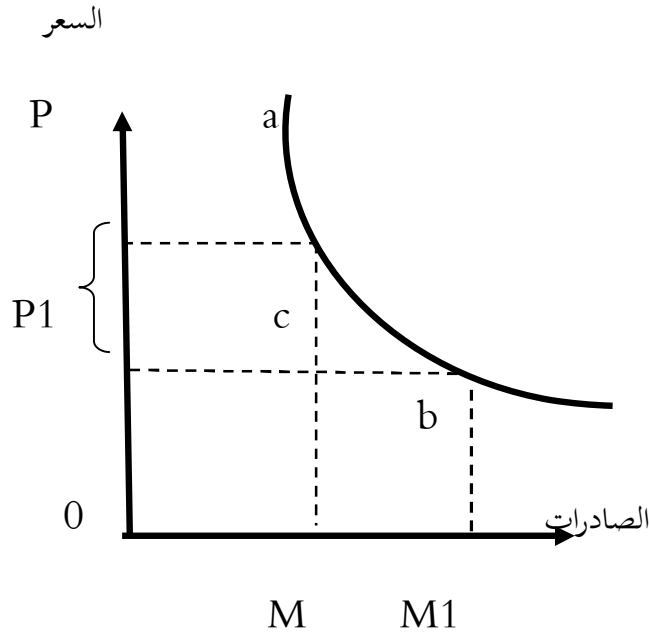
المصدر: فرنسيس جيرونيلام، مرجع سابق، ص 179.

من الشكل نلاحظ أن العائد الصافي لصادرات والمقدر بـ  $(M-M1)(c-b)$  أما الخسارة الاجمالية في قيمة الوحدة من الصادرات نتيجة للتخفيض فهي  $(p-p1)(a-c)$  وبما أن  $(M-M1)(c-b)$  أقل من  $(P-p1)(a-c)$  فإن الأثر الصافي للتخفيض في هذه الحالة هو انخفاض في إجمالي العائد للصادرات المحلية وعلى هذا الأساس فإن تخفيض العملة سوف يؤدي إلى نقص في إجمالي عائد الصادرات إذ كانت المرنة السعرية طلب الأجانب على صادرات البلد اقل من الواحد.

### 3-الحالة الثالثة: المرنة تساوي الواحد

إذا كانت المرنة السعرية للطلب على الصادرات تساوي الواحد  $ex=1$  قيمة العملة لن يؤثر على العائد الإجمالي للصادرات حيث أنه في هذه الحالة يؤدي انخفاض الأسعار بمقدار  $p\%$  إلى زيادة في الطلب بنفس النسبة مما يترتب عليه عدم تغيير العائد الإجمالي للصادرات.

الشكل رقم 04 : أثر تخفيض العملة على الصادرات عندما تكون المرنة تساوي 1.



المصدر: فرنسيس جيرونيلام، مرجع سابق، ص180.

في هذا الشكل يلاحظ أن إجمالي الخسارة في عائد الصادرات للخسارة في سعر  $(p-p1)(a-c)$  بينما إجمالي العائد من الصادرات الإضافية  $(M1-M)$  هو  $(c-b)(M1-M)$  ومن هنا يتضح أن

( $M-M1.cb=b-b1.ac$ ) ومنه فإن تخفيض قيمة العملة لا يؤثر على العائد الإجمالي للصادرات في الحالة التي تكون فيها المرونة السعرية للطلب الأجنبي على صادرات البلد تساوي الوحدة وكان عرض الصادرات مرنا بدرجة كافية تمكنه من تغطية الطلب المتزايد.

### ثانيا: أثر التخفيض على الواردات:

إن تخفيض قيمة العملة سوف يؤدي إلى ارتفاع أسعار الواردات بالنسبة للبلد المنخفض لقيمة عملته، ويلاحظ أن الارتفاع في أسعار الواردات سيكون بالعملة المحلية فقط دون العملة الأجنبية، حيث أن تخفيض قيمة العملة لن يؤثر على أسعار عرض الواردات مقومة بالعملة الأجنبية. إن مدى انخفاض في حجم الواردات والتوفير المقابل له في الصرف الأجنبي يعتمد على المرونة السعرية للطلب على الواردات.

### 1-الحالة الأولى: المرونة السعرية للواردات تساوي الصفر

في هذه الحالة يفشل تخفيض قيمة العملة في تحقيق أي. انخفاض في حجم الواردات وعليه فإن قيمة الفاتورة الإجمالية للواردات (مقومة بالعملة المحلية) للبلد لن تتأثر بتخفيض قيمة العملة.

### 2-الحالة الثانية: مرونة السعرية للواردات أقل من الواحد

فإنه سوف يحدث هبوط في الواردات كما الفاتورة الإجمالية للواردات (مقومة بالعملة الأجنبية) سوف تنخفض كنتيجة لانخفاض في حجم الواردات.

ففي هذي الحالة بالرغم من أن أسعار عرض مقومة العملة لم تتغير نتيجة للتخفيض فإنه يلاحظ أن انخفاض الأسعار المحلية المترتبة عن عملية التخفيض أدى إلى هبوط حجم الواردات كما أن الفاتورة الإجمالية للواردات (مقومة بالعملة الأجنبية) سوف تنخفض كنتيجة لانخفاض في حجم الواردات.

ويمكن القول يكون للتخفيض تأثير على الصادرات والواردات وذلك من خلال زيادة الصادرات عن طريق جعلها أرخص والحد من الاستيراد بعد ارتفاع أسعارها بالتالي معالجة العجز في الميزان التجاري.

### ثالثا: أثر تخفيض قيمة العملة على الدخل

-إن تخفيض قيمة العملة يؤدي إلى زيادة الطلب الخارجي على الصادرات، فإذا كانت الموارد معطلة كانت هناك طاقات عاطلة في الاقتصاد فإنه يؤدي إلى زيادة الدخل والتوظيف في الصناعات التصديرية، ثم ما لبثت أن تنتشر في الصناعات الاستهلاكية المحلية الأخرى وهكذا ويتأثر مضاعف التجارة الخارجية يرتفع الدخل كنتيجة التوظيف الموارد العاطلة في الاقتصاد، ومع ذلك فمن غير المعقول أن تحدث زيادة يعتد بها في الصادرات إلا إذا كانت

الأسعار المحلية ثابتة أو أن الزيادة فيها تكون معتدلة، وهذا الشرط لا يمكن تحقيقه إلا إذا كانت الدولة القائمة بالتخفيض لديها عوامل إنتاج غير مستخدمة وقت التخفيض.

- يرى غالبية الاقتصاديين في أن ارتفاع الحاصل في حصيلة الصادرات مقومة بالعملة الأجنبية سيكون بالنسبة للبلد المخفض، وذلك أن صادرات هذه الدولة تكون أكثر تخصص من وارداته، وتقام آثار شروط التجارة للتخفيض في قيمة العملة على اثنين : أثر مبني عن طرق تغير الأسعار وأثر ثانوي عن طريق التغير المخفز بالدخل في الاستيعاب.

- فالأثر المبدئي هو أن الدولة التي تخفض قيمة عملتها تتأثر دخولها بالانخفاض كنتيجة لتدهور شروط التجارة بنفس النسبة وبالتالي يؤدي ذلك إلى عجز في الميزان التجاري.

أما الأثر الثانوي فانخفاض الدخل سيؤدي إلى انخفاض في الاستيعاب وبالتالي تحسن بقدر مساوي في رصيد الحساب الجاري، وبطبيعة الحال يتوقف هذا الأثر الثانوي لشروط التجارة على الحساب الجاري.

#### رابعاً: أثر التخفيض على مستوى الأسعار

إن سياسة تخفيض قيمة العملة بحد ذاتها تعتبر مصدراً لارتفاع الأسعار المحلية من خلال ما يلي:<sup>1</sup>

- إذا كانت نسبة مهمة من الإنتاج مستورد من الخارج، وإذا ما كانت عملية إحلال مستلزمات الإنتاج المحلية محل الأجنبية، ستستغرق وقتاً طويلاً وفي غير صالح العملية الإنتاجية، فان الأسعار ترتفع.

- بما أن التخفيض في قيمة العملة المحلية سوف يجعل أسعار الاستيرادات أعلى من السابق، أما إذا كانت هذه السلع المستوردة تمثل سلعا ضرورية للمواطن المحلي (مثلا المواد الغذائية، الأدوية، الوقود.... الخ) ويصعب الاستغناء عنها، فانه يضيف حلقة جديدة لارتفاع الأسعار، ويترتب عليه أعباء جديدة على المواطن أن ارتفاع أسعار المستوردات وانخفاض أسعار الصادرات نتيجة تخفيض قيمة العملة، سيؤدي إلى ارتفاع الطلب على المنتجات الوطنية وهذا الارتفاع في الطلب على منتجات الوطنية سيكون على جانبيين هما:

**الجانب الأول:** إن الطلب المحلي سيحاول البحث عن موارد محلية بديلة عن الاستيرادات التي ارتفعت أسعارها.

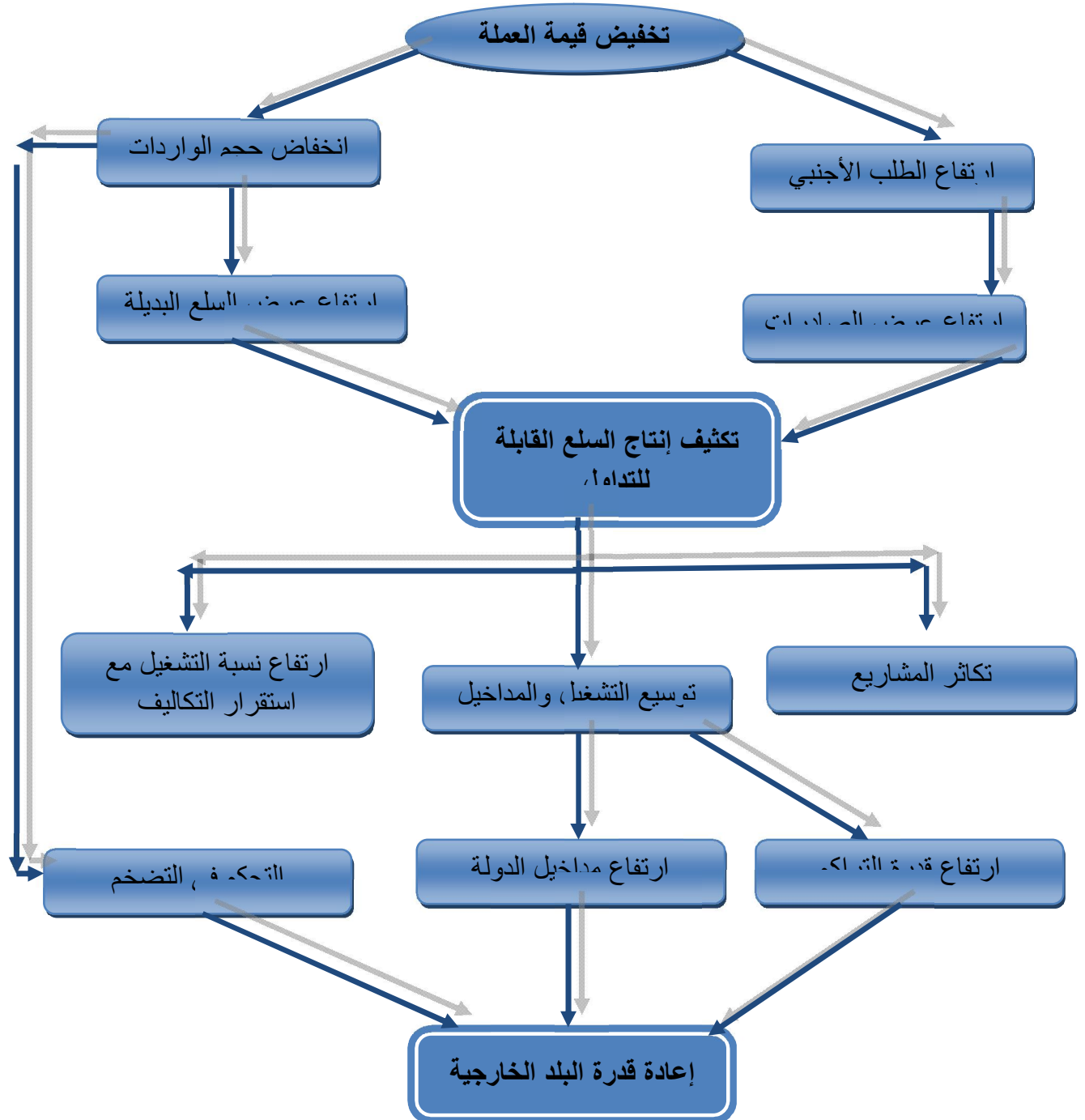
**الجانب الثاني:** إن الطلب على المنتجات الوطنية سيرتفع أيضا بعد أصبحت أرخص من السابق.

1- صبحي حسون الساعدي، مرجع سابق ص92.

رابعاً: التخفيض وأثره على حركة رؤوس الأموال

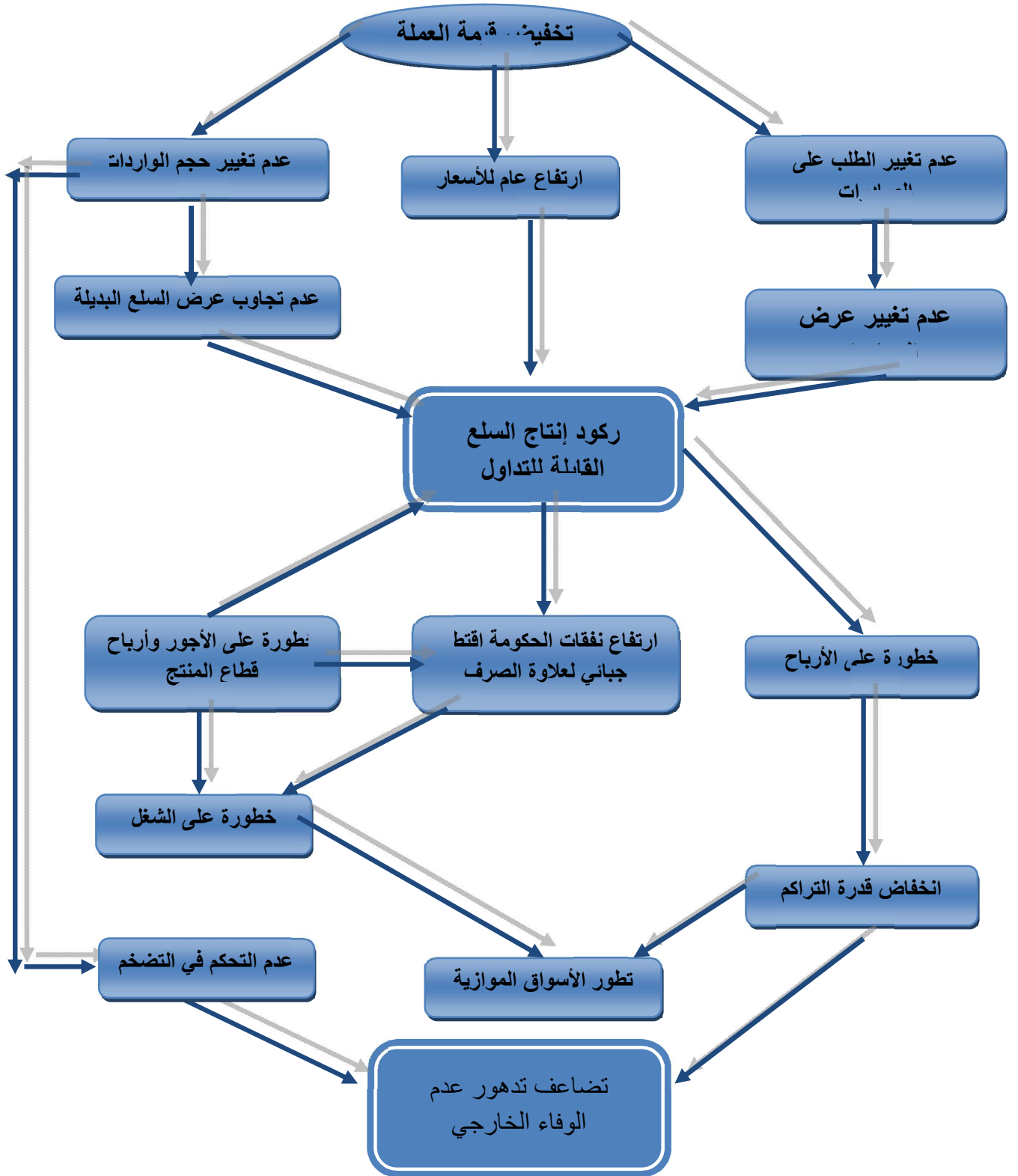
من ضمن الأسباب الرئيسية والمهمة التي تدفع الأفراد إلى تحريك رؤوس أموالهم بين الدول، ويتم هذا الإجراء عندما يتوقع الأفراد بأن الدولة سوف تقوم بالتخفيض، فإنهم في هذه الحالة سيقومون بتحريك أموالهم نحو الخارج لتجنب الخسارة المحتملة من جراء هذا التخفيض، أو للبحث عن الأرباح.

الشكل رقم 05: التطور الايجابي لتخفيض قيمة العملة



المصدر: لخضر زكراوي ، مرجع سابق ص96

الشكل رقم 06: التطور السلبي لتخفيض قيمة العملة



المصدر: لخضر زكراوي ، مرجع سابق ص 102

## خلاصة الفصل:

ما نستخلصه من هذا الفصل إن تخفيض قيمة العملة هو أداة ضرورية للتعديل في حالة اقتصاد ويعرف فارق تضخم متغير مع باقي العالم أو عندما يكون سعر الصرف المعمول به مرتفع أو مفرط القيمة في فترة زمنية معينة عامل توقيف ترقية الصادرات.

غير أن عملية تخفيض قيمة العملة تجعل البعض يعتقدون أن النظرية الأكاديمية لتعديل سعر الصرف عن طريق تخفيض قيمة العملة لا تعطي فعاليتها الكاملة إلا في الاقتصاديات التي لا تعرف تدهور قوي في معدلاتها للتبادل والتي صادراتها تستفيد من مرونة طلب عالية وإنتاجها متنوع بإمكانه أن يستجيب لمختلف تحفيزات الأسعار وانتقال عوامل الإنتاج بين قطاعات الإنتاج التي لا تصدم بعراقيل من طبيعة هيكلية وعدم مبادرة الأعوان بربط بسرعة مداخلهم الاسمية بتطور سعر الصرف والأسعار المحلية.

انه من الصعب معرفة مسبقا إذا كان تغير قيمة العملة له أثر فعال على التعديل عندما يكون الاختلال الخارجي له أسباب أخرى غير التضخم المحلي كتراجع مستمر لمعدلات التبادل أثر انهيار أسعار المواد الولية أو انخفاض حساس في التمويل الصافي الخارجي وضعف في الإنتاج وضعف في الصادرات .. الخ لهذا السبب، تغيير قيمة العملة لا يكون له تأثيرا فعلا، حسب ما جاء في النظرية، على ميزان المدفوعات ولإنتاج المحلي والتنمية بصفة عامة إلا إذا كان مرفقا بإجراءات مكملة تدخل في سياسة اقتصادية متكاملة تشمل سياسة واضحة في النقد والقرض وسياسة الأسعار والأجور وسياسة مالية والحماية ونظام التجارة الخارجية.

وعلى ضوء ما تقدم ونظرا لمختلف أهداف وأثار تخفيض قيمة العملة التي ذكرناها نحاول أن نستعرض ونحلل في الفصل الثالث والأخير عملية تخفيض قيمة العملة في الجزائر أي دراسة (سياسة سعر الصرف في الجزائر) حيث نستعرض فيه ابرز الأسباب والنتائج واهم التطورات .

الفصل الثالث:

سياسة سعر الصرف في

الجزائر

## تمهيد:

ان الجزائر كغيرها من الدول العالم الثالث واجهت العديد من التحديات، خاصة بعد الازمة التي شهدتها الاقتصاد الجزائري في سنة 1986، التي تزامنت مع ازواجية انهيار أسعار البترول وكذا التذبذب المستمر لقيمة الدولار الأمريكي، الامر الذي دفع الحكومة الجزائرية اعتماد برامج للاصلاح الاقتصادي مبنية على استراتيجية تساعد على الانتقال الى اقتصاد السوق، من خلال مخطط تعديل هيكلية نص عليه صندوق النقد الدولي، يرمي في مجمله تصحيح الاختلالات والعمل على تحقيق الاستقرار في الاقتصاد الكلي، وهذا باستخدامها العديد من الاليات للوصول الى الاهداف المرجوة بأقل التكاليف وعلى رأس هذه الاجراءات المتخذة، تم التركيز على بنية السياسة التي تسير سعر الدينار الجزائري، لجعل هذا الأخير أداة تتماشى وأهداف السياسة الاقتصادية الكلية، وتماشيا مع الاهمية التي أعطتها السلطة النقدية للدينار الجزائري منذ سنة 1991، عرف نظام صرف الدينار الجزائري عدة تطورات، كانت بدايتها اتخاذ جملة من التخفيضات التدريجية قصد تقليص ذلك الفارق الموجود بين القيمة الاسمية وقيمتها الحقيقية، بالإضافة الى التخلي التدريجي عن الرقابة على الصرف التي أثبتت عدم نجاعتها في ظل اقتصاد يتوجه نحو اقتصاد السوق وصولا الى نظام التعويم المدار المتبني منذ سنة 1996، بالإضافة الى التطور التدريجي في شأن تعزيز قابلية تحويل الدينار الجزائري.

وللقيام بتغطية مختلف جوانب موضوع هذا الفصل ارتأينا أن نقسمه الى ثلاثة مباحث رئيسية:

المبحث الاول: تطور انظمة سعر صرف الدينار الجزائري وسياساتها.

المبحث الثاني: استراتيجية تحرير سعر صرف الدينار الجزائري.

المبحث الثالث: اسباب ونتائج انهيار الدينار الجزائري:

## المبحث الأول: تطور نظام صرف الدينار الجزائري

كان هدف الجزائر من الاتفاق مع صندوق النقد الدولي على الاصلاح الاقتصادي هو تحقيق توازن خارجي وذلك بإزالة التشوهات في الاسعار وتحسين الكفاءة واستخدام الموارد والطاقات المتاحة، لرفع معدلات النمو والوصول بميزان المدفوعات الى وضع قابل للاستمرار مع استعادة الجدارة الائتمانية للجزائر. لكن هذا الهدف لم يتحقق إلا من خلال اتباع جملة من الإجراءات، مثل نهج تغيير نظام الصرف لدينار الجزائري قلب هذا الإصلاح، وذلك من أجل جذب الموارد الى قطاع التصدير وبدائل الواردات لتحويل الإنفاق من الانتاج الاجنبي الى الانتاج المحلي. لذا شهد نظام الصرف الجزائري جملة من التعديلات قصد تقريبه من قيمته الحقيقية وإعطائه صبغة التأثير والتأثر بوضعية أداء الاقتصاد الكلي.

## المطلب الأول: تطور نظام صرف الدينار الجزائري قبل حدوث أزمة 1986

مباشرة بعد الاستقلال عرف نظام الصرف الجزائري ترتيب الربط الى الفرنك الفرنسي الذي كان متبوعا في عام 1963 بتطبيق نظاما صارما للرقابة على الصرف الأجنبي، ومباشرة بعد سقوط نظام بريتون وودز في عام 1971 تم الاعتماد على سياسة عدم قابلية تحويل الدينار الجزائري اتجاه العملات القوية، ثم بعدها بادرت السلطات النقدية منذ عام 1974 الى ايجاد نظام سلة العملات في تحديد سعر صرف الدينار بغية الحفاظ على استقراره واستقلاله اتجاه العملات القوية.

وقصد معرفة تفاصيل مراحل تطور نظام صرف الدينار الجزائري قبل حدوث الازمة البترولية التي مست الاقتصاد الجزائري في سنة 1986، نحاول توضيحها بشيء من التفضيل في هذا البند.

**اولا: تطور نظام سعر الصرف (1963-1986):** لقد تطور هذا النظام في الاقتصاد الجزائري على مدى عدة فترات، تخللتها اصلاحات اقتصادية قصد النهوض بالاقتصاد الوطني بعد خروجه ضعيفا من الفترة الاستعمارية، مع العلم أن هذه الفترة عرفت أشكال مختلفة لأنظمة الصرف الثابتة.

## 1- نظام الصرف بين (1963-1973):

سعت الجزائر منذ الاستقلال الى ايجاد استقلال نقدي ومالي عن طريق تأسيس البنك المركزي الجزائري بموجب القانون رقم 62-144 المؤرخ في 13/12/1962، ثم بعدها تم اصدار الدينار الجزائري كعملة وطنية في 10/10/1964 على أساس غطاء ذهبي يعادل 0.18 غرام من الذهب، وهو الوزن الذي يجب أن تنقيد به الدولة الجزائرية بصفتها كعضو في صندوق النقد الدولي، وتجر الإشارة الى أن سعر صرف الدينار الجزائري كان ثابتا مقابل الفرنك الفرنسي الى غاية سنة 1969 في حدود يتقلب فيها سعر صرف الدينار

$\pm 1\%$ ، وهو تاريخ تخفيض قيمة الفرنك الفرنسي من 4.9370 \$/FR 1 إلى 5.5544 لكل دولار أمريكي سنة 1969، الذي تزامن هذا مع تطبيق مخطط الثلاثي الأول (1967-1969) الذي تطلب استقرار سعر الصرف وهذا ما جعل الدينار الجزائري لم يتبع انخفاض الفرنك الفرنسي عند تخفيضه، إذ كان 1 دينار جزائري مساويا إلى 1.25 فرنك فرنسي أي أن ( $1\text{FRR}=0.88\text{DZD}$ ) بين أوت 1969 و ديسمبر 1973، ومن جهة أخرى عرف الدينار الجزائري انخفاضا مستمرا مقابل أهم عملات البلدان المتعامل معها في تسديد الواردات، فكان لابد من إعادة تقييم تكاليف الاستثمار التي انطلقت مع المخطط الرباعي الأول (1970-1973) الذي يعتبر بمثابة الدفع الحقيقي للتخطيط الاقتصادي، وهذا بتكيزه على قطاع الصناعة بنسبة 54%. وعقب انهيار نظام بريتن وودز في سنة 1971 وإقرار مبدأ تعويم أسعار صرف العملات وعدم ربطها بالذهب أخذت الجزائر بنظام تسعير جديد.

## 2- نظام الصرف بين (1974-1985):

عقب انهيار نظام بريتون وودز وتعويم العملات، لجأت السلطات النقدية الجزائرية في جانفي 1974 إلى استعمال نظام صرف الدينار بسلة من العملات (الدولار الأمريكي، الشيلينغ النمساوي، الفرنك الفرنسي، الكورون الدنماركي، الكورون النورمندي، الكورون السويدي، المارك الألماني، الليرة الإيطالية، الفلورين الهولندي، الجنيه الإسترليني، البيسطة الإسبانية، الفرنك السويسري، الدولار الكندي..)، وذلك قصد الحفاظ على استقراره وكذا استقلالته عن أية عملة من العملات القوية أو منطقة من المناطق النقدية، كما تم منح الدولار الأمريكي وزن كبير نسبيا في هذه السلة الذي يرجع إلى أهميته في هذا ما دفع السلطات العمومية إلى فرض رقابة على الصرف الأجنبي على كل عمليات التبادل المالية منها والنقدية، واتخاذ قرار الخروج من منطقة الفرنك الفرنسي في أكتوبر 1963 قصد مراقبة حركة العملات الأجنبية باتجاه الداخل والخارج.

وهكذا بدأ العمل بمراقبة الصرف الأجنبي بعد الخروج من منطقة الفرنك الفرنسي في أكتوبر 1963

بهدف:

- مراقبة التدفقات النقدية في السوق الدولية وتأثيراتها على الدينار قصد الحفاظ على استقرار سعر صرف الدينار الجزائري.
- إعادة هيكلة الاقتصاد الوطني بتوجيه وسائل الدفع الخارجية المتاحة إلى النشاطات ذات الأولوية.
- ترشيد استعمال الموارد من العملة الصعبة والتقليل من خروجها، ومن ثم الحد من تسرب رؤوس الأموال للخارج.

- حماية الواردات من المنافسة نظرا لغياب سوق الصرف داخل التراب الوطني مع اعتبار أن الدينار غير قابل للتحويل.

للإشارة فقط فإن الأهداف كثيرة ومتشعبة تختلف باختلاف المراحل التي مر بها الاقتصاد الوطني ولقد تطور نظام الرقابة على الصرف في الجزائر عبر فترات عديدة ارتبطت بمراحل التنمية الاقتصادية. واعتمدت الجزائر في تنميتها على إجراءات تقييدية، لحماية الاقتصاد الوطني والتحكم في المبادلات الخارجية، والتي تمثلت في ثلاث عمليات خصت عدة مجالات (التجارة الخارجية، حركة رؤوس الأموال، المدفوعات الجارية) نظام الحصص للاستيراد، الحواجز الجمركية، ومراقبة الصرف. وم أجل تعزيز هذه العملية تم إنشاء بموجب النظام 62-125 الصادر في 1962/12/13 الديوان الوطني للتجارة، وتم انطلاق فعاليته في أواخر سنة 1963 الذي يهتم بهيكله واحتكار التجارة الخارجية، واستمرت الأوضاع على حالها الى غاية بداية سنة 1971، وهذا عن طريق فرض بعض القيود التي يمكن تلخيصها فيما يلي:

➤ نظام الحصص لكل العمليات المسددة بالعملات الأجنبية التي أصبحت خاضعة الى ترخيص من قبل وزارة المالية، بهدف إعادة توجيه الواردات حسب القدرات والحد من السلع الكمالية واقتصاد الموارد المحلية من العملة الأجنبية.

➤ الاحتكار المباشر للتجارة الخارجية التي أسندت هذه الاحتكارات الى الشركات الوطنية عندما يتعلق الامر بالسلع والخدمات التي تدخل مباشرة في نشاطها، والقيام بإبرام اتفاقيات ثنائية قصد تنويع وتوسيع العلاقات الاقتصادية مع الخارج.

وتميزت الفترة الممتدة من بين 1971 و 1977 بتكثيف عملية وإنشاء الاحتكارات المسيرة من طرف الشركات الوطنية لحساب الدولة، حيث أنه في جويلية 1971 تم اصدار سلسلة من الأوامر، تعطي لبعض الشركات حق احتكار الواردات من سلع الفرع الذي تنتمي إليه، كما الغي المرسوم المتعلق بالتعاون المالي والاقتصادي مع فرنسا، وتم إقرار غلاف مالي سمي بالترخيص الاجمالي للواردات أو ايجازات الاستيراد، وعليه أعتبر البرنامج العام للاستيراد في هذه الفترة كآلية أساسية لتنظيم الاستيراد وتوزيع المداحيل بالعملة الصعبة حسب الأولويات المبرجة. فقد أدت هذه الاجراءات الى ظهور سوق موازية للصرف بداية من سنة 1974 نظرا لصعوبة الحصول على العملة الأجنبية من السوق الرسمي، كما هو مبين في الجدول الموالي:

الجدول رقم 02: سعر الفرنك الفرنسي مقابل الدينار الجزائري في سوق الصرف الموازي والرسمي

1987	1980	1977	1974	1970	
0.80	0.62	1.3	1.0	1.0	السوق الرسمي
4.0	2.0	1.5	1.1	1.0	السوق الموازي

المصدر: سلامة نجاح، اثر تخفيض الدينار على الميزان التجاري، دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التجارية والتسيير تخصص مالية واقتصاد دولي، 2012-2013، ص 69.

ان الرقابة على الصرف الاجنبي تهدف في مجملها الى حماية احتياطي الصرف الاجنبي التي تستغلها الدولة في حالة اختلال ميزان المدفوعات، وترشيد عناصر الميزان التجاري، بالإضافة الى دورها في تمويل الإصلاحات الاقتصادية... الخ، لكن هذه السياسة تحد من ممارسة نشاط الصرف، وبالتالي تساهم في هروب رؤوس الأموال الى الخارج، مما يساعد على ظهور سوق سوداء للصرف الاجنبي، ومن جهة أخرى إن الوضع سوف يتطور، نظرا لقلّة وندرة العملة الصعبة، فيصبح البنك المركزي عاجزا على تلبية رغبات طالبي العملة الصعبة، هذا الأمر يدفع من يرغب الحصول على العملة الصعبة بشرائها بأعلى سعر ممكن، الشيء الذي يشجع مالكي العملة الصعبة من بيعها في السوق الموازي بدلا من السوق الرسمي.

كما تم صدور القانون 78-02 بتاريخ 11/02/1978، الذي تضمن تأمين جميع عمليات بيع وشراء السلع والخدمات من الخارج، فقد نص صراحة على اقصاء الوسطاء الخواص في مجال التجارة الخارجية (حيث خص الهيئة العمومية وحدها بمباشرة العلاقات الاقتصادية والمالية بين الجزائر وباقي العالم الخارجي) لتصبح كل السلع والخدمات الخاضعة لترخيص مسبق للتصدير تحت الرقابة، كما أضفى القانون الخاص بالسوق العمومية على العلاقات بين المؤسسات الوطنية والأجنبية طابعا استقلاليا لتوحيد نصوص الصرف، وتدعمت كذلك بعقود متعددة السنوات واتفاقيات ثنائية مع الحكومات الأجنبية، وسمح هذا للأشخاص المقيمين بالخارج في فتح حسابات بالعملة الصعبة في الجزائر وتستفيد من المكافأة، بالإضافة الى التنازل لفائدة الشركات الاقتصادية المختلطة في قطاع السياحة بنسبة 20% من إيرادات العملة الصعبة، في حين أن الصادرات و الواردات من السلع والخدمات التي تتم دون دفع، فقد ألغيت من اجراءات التجارة الخارجية.

وفي اطار اعادة الهيكلة المالية لعام 1982، تم ترسيخ فكرة الدينار كوحدة قياس في محيط التطهير المالي للمؤسسات العمومية، كما تم السماح باستيراد السيارات من الخارج في سنة 1983، الشيء الذي زاد من توسيع فوهة الفارق الموجود بين السعر الرسمي والسعر الموازي، في ظل المخطط الخماسي الأول (1980-

1985) والإيمان بفلسفة " من أجل حياة أفضل " التي يعتبرها الإستراتيجيون أنها كلمة السر المتفق عليها لتصنيفية الاستثمارات المنتجة، كونها تشجع الاستهلاك على حساب الاستثمارات، وقصد تحقيق هذا مع الاعتماد على سياسة الاختفاء وراء أسعار المحروقات ارتفعت فاتورة الديون وخدمتها من أجل تغطية التكاليف المبرجة، واستمرت خدعة الاختفاء وراء إيرادات البترول إلى غاية سنة 1986 التي انكشفت من خلالها الوضعية الهشة التي يتمتع بها الاقتصاد الجزائري.

### المطلب الثاني: تطور نظام صرف الدينار الجزائري خلال الممتدة من 1986-2012

عرف الاقتصاد الجزائري تطبيق عدة نظم لسعر الصرف ارتبطت ارتباطا وثيقا بكل مرحلة من مراحل التنمية بداية من سعر الصرف الثابت وصولا الى سعر الصرف المرن. وتميزت فترات هذا التحديد بالطابع الاداري فيما يخص استخدام الوسائل المالية والنقدية في إطار أهداف التنمية فكان من نتيجة هذه النظرية التحليلية تحديد سعر الصرف في أطر غير واقعية بالنسبة للنظرية الاقتصادية من قبيل العلاقات الدالة بين متغيرات أسعار الفائدة الداخلية والخارجية وحالة ميزان التجاري، وميزان المدفوعات وتعادل القدرة الشرائية بين الداخل والخارج... الخ.

#### أولا: مرحلة (1986-الى منتصف 1992) مرحلة تعديل الدينار الجزائري:

أدخل في هذه الفترة تعديل طفيف على حساب معدل صرف DZ، فأصبح بذلك التعبير النسبي لكل عملة تدخل في سلة الدينار يحسب على أساس مخرج يساوي معدل الصرف السائد في سنة الأساس لسنة 1974.

كما أدى التدهور المفاجئ لسعر البترول سنة 1986م الى دخول الاقتصاد الجزائري في أزمة حادة تميزت بعجز مزدوج في ميزانية الدولة وخاصة ميزان المدفوعات، نتج عن هذا العجز تباطؤ خطير في النشاط الاقتصادي إثر تدني الواردات في مختلف المدخلات التي يحتاج اليها الجهاز الانتاجي الذي ظل تابعا في هذا المجال للسوق العالمية، مما أدى الى إدخال إصلاحات جذرية على مختلف مجالات الاقتصاد من حيث المضمون والتسيير والتنظيم بهدف الانتقال الى " الانزلاق التدريجي " <sup>1</sup>، ومخطى سريعة من اقتصاد مخطط إلى اقتصاد توجهه آليات السوق الحرة، تم تعديله معدل الصرف الاسمي الرسمي بغية ايصاله الى مستوى توازن الطلب الوطني على السلع والخدمات الأجنبية مع المتاح من العملات الصعبة (تنظيم أو انزلاق تدريجي مراقب تم تطبيقه خلال الفترة: 1987م-

<sup>\*</sup> -الانزلاق التدريجي: هو اجراء يستهدف خفض قيمة الدينار الجزائري بطريقة تدريجية ومراقبته، وقد تم العمل به طيلة الفترة الممتدة من نهاية 1987 الى غاية بداية 1991 ويعود سبب اللجوء الى عملية الانزلاق الى : ضعف احتياطات الصرف المتاحة و زيادة ثقل خدمة الدين.

1991م\*) ، ففي سنة 1988م ألغى نظام سعر الصرف للدينار مقابل سلة من العملات وحل محله نظام يقضي بتخصيص النقد الاجنبي للبنوك التجارية العمومية ، ضمن سقف ائتمانية تتماشى مع أهداف ميزان المدفوعات، على أن تقوم البنوك بتخصيص النقد الاجنبي للمؤسسات العامة التي تتفاعل معها.

وبين عامي 1989م/1991م سمح للدينار بالانخفاض لمواجهة الحسائر في معدلات التبادل التجاري خلال تلك الفترة، هكذا انتقل معدل صرف الدينار من 4.936 دينارا لكل دولار (\$) في نهاية 1987م الى 17.7653 في نهاية مارس 1991م، وفي منتصف 1990م أعلنت السلطات النقدية عن رغبتها في التوصل الى قابلية تحويل الدينار بالنسبة للمعاملات الجارية بعد ثلاث سنوات، على أن تتم بشكل تدريجي واحترازي اين استقر طيلة أشهر السنة الموالية ليتم اتخاذ قرار التخفيض بنسبة 22% بتاريخ 1991/12/30م وفقا لما تم الاتفاق عليه مع FMI، اذ أصبح صرف الدينار 22.5 لكل \$1<sup>1</sup>، اين تراجع في سنة 1992م ليلعب الدولار الواحد 21.8360دج. حيث سوف نتطرق الى جدول يحتوي على معطيات لسعر صرف الدينار مقابل الدولار الواحد خلال السنوات من 1986م الى غاية 1992م.

الجدول رقم 03: تطور سعر صرف الدينار الجزائري مقابل واحد دولار امريكي للفترة (1986م - 1992م).

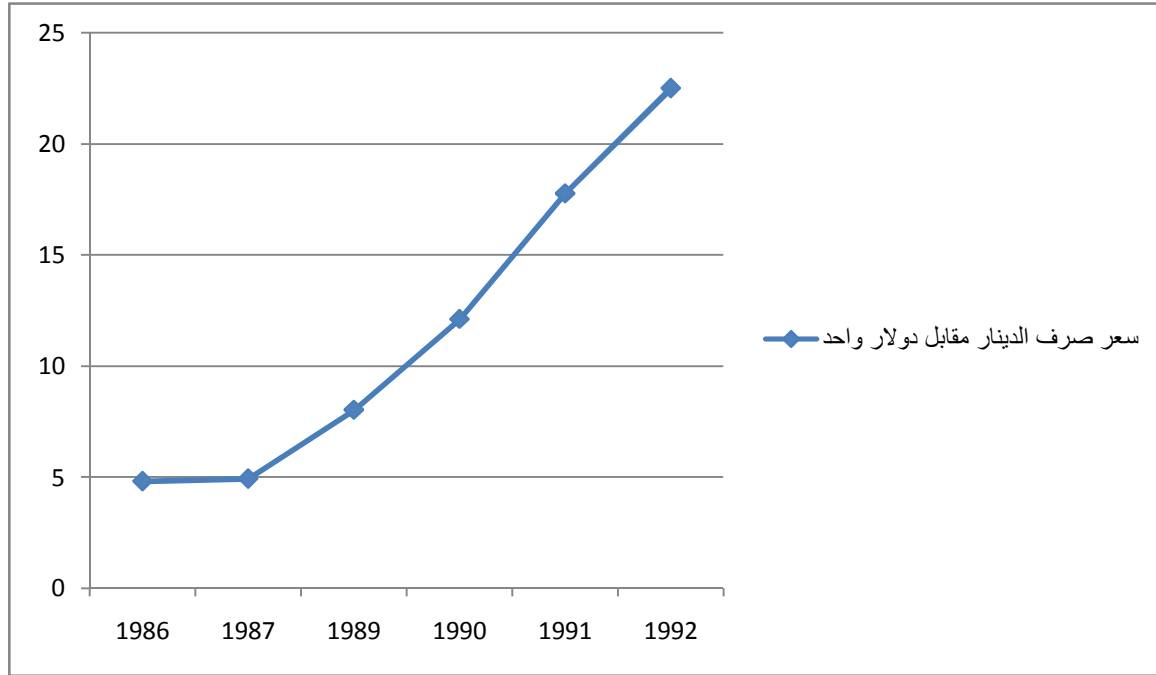
السنوات	سعر صرف الدينار مقابل واحد دولار امريكي
1986	4.824
1987	4.936
1989	8.032
1990	12.119
1991	22.5-17.76-16.95-15.88
1992	21.836

المصدر: عبد المجيد قدي، وآخرون، البعد الدولي للنظام النقدي-برعاية صندوق النقد الدولي، مرجع سابق، ص 239.

\* عام 1991 تولى مجلس النقد والقرص مسؤولية وضع سياسة النقد الاجنبي والدين الخارجي وكذلك سلطة اعتماد الاستثمارات الاجنبية والمشاريع المشتركة ثم صدر قانون التمويل الإضافي في اوت 1991 الذي منح للشركات والافراد حق الحيازة للحسابات بالعملات الاجنبية.

1- محمود حميدات، مدخل للتحليل النقدي، مرجع سابق، ص 157

الشكل رقم 07: منحني تطور سعر صرف دينار مقابل واحد دولار خلال الفترة (1986-1992)



المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الجدول اعلاه وباستعمال مجداول EXCEL

ثانيا: تطور سعر صرف الدينار في الفترة الممتدة بين 1994م-2000م:

1- نظام جلسات التثبيت<sup>1</sup>: تعتبر مرحلة جلسات التثبيت بمثابة مرحلة انتقالية للوصول في النهاية الى وضع سوق الصرف ما بين البنوك ذلك أن العملات غير قابلة للتحويل لايمكن أن تكون موضوع سوق حقيقية وأسعارها تتحدد من طرف البنك المركزي. وتهدف الى تحديد سعر الصرف التوازني عن طريق المناقصة بموجب التعليم رقم 61-94 الصادرة في 28 سبتمبر 1994، على هذا الأساس فان تحويل الدينار ولو جزئيا يتطلب نظام يتحدد بموجبه السعر وفق قوى العرض والطلب الأمر الذي يسمح بالإرتفاع التدريجي لحجم المبادلات الخارجية وعليه فقد بادر البنك المركزي بتاريخ 1994/10/01 الى تنظيم جلسات أسبوعية للتثبيت هدفها تحديد سعر صرف الدينار في إطار مرحلة انتقالية بغية الوصول الى وضع سوق بينية على أن يسمح هذا النظام بما يلي:

✓ تحديد سعر صرف الدينار بالمناقصة.

✓ تعزيز قابلية تحويل الدينار في إطار سعره الرسمي.

1- يمينة درقال، دراسة تقلبات أسعار الصرف في المدى القصير اختبار فرضية التعديل الزائد في دول المغرب العربي، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص مالية دولية ، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة بالكايد، تلمسان،دفعة 2010-2011،ص139.

✓ خفض قيمة الدينار على مستوى السوق الموازية.

✓ نجاح برنامج الاستقرار والتحكم في الوضع النقدي.

✓ انخفاض معدلات التضخم.

✓ حسن مستوى الاحتياط من العملة الصعبة.

أما بخصوص طريقة عمل نظام "التثبيت" فكانت عبارة عن جلسات تضم ممثلي البنوك التجارية المقيمة تحت إشراف بنك الجزائر التي كانت اسبوعية في البداية، ثم أصبحت يومية في مرحلة لاحقة، أين يقوم البنك الجزائري عند فتح الجلسة بعرض المبلغ المتاح من العملات الصعبة معبرا عنه بدلالة العملة المحورية وهي الدولار الأمريكي، على أساس سعر صرف أدنى، حينما تقوم البنوك بعملية عرض للمبلغ المراد الحصول عليه وبالسعر الذي يناسبها، ويتم تعديل سعر صرف الدينار تدريجيا من خلال عرض العملات الصعبة من طرف البنك الجزائري والطلب عليها من طرف البنوك التجارية، الى أن يتحدد سعر صرف الدينار عند أقل سعر معروض من طرف البنوك المشاركة<sup>1</sup>.

## 2- سوق الصرف البيئية انطلاقا من 1996: تم انشاء مكاتب الصرف بموجب القانون رقم 07/95

المؤرخ في 1995/12/23م غير أن تطبيقها لا يزال في بدايته رغم منح الاعتماد لبعض المكاتب بهدف محاربة السوق السوداء وتوسيع حركة التعامل بالعملات الصعبة واستيعاب حجم معتبر من الاموال لتصبح الكتلة النقدية أداة ارتكاز للـ BC لرفع الادخار الوطني ، ومن ثم القدرة على الاستثمار<sup>2</sup> ، وتم تأسيس سوق ما بين البنوك الذي انطلق نشاطه رسميا في 02 جانفي 1996م والإعلان عن تبني نظام التعويم المدار الذي أصبح من خلاله الدينار يتحدد وفق العرض والطلب الذي تمارسه يوميا جميع البنوك التجارية بالإضافة الى بنك الجزائر والمؤسسات المالية من أجل حماية الدينار من تدهور قيمته، أصبح الانتقال الى اقتصاد السوق خاصة بعد تراجع (أو انهيار) النظام الاقتصادي المخطط ضرورة ملحة، كما أن ادخال نمط الصرف العائم في الجزائر بعدما تم تخفيض قيمة الدينار أصبح ضروري لأن الوضع الاقتصادي الحقيقي والنقدي غير مستقر، أين تم الاعتماد على طريقة التسعير

<sup>1</sup> عبد المجيد قدي، نعمان سعدي، البعد الدولي للنظام النقدي -برعاية صندوق النقد الدولي- مرجع سابق،ص240.

<sup>2</sup> محمد راتول، الدينار الجزائري بين نظرية اسلوب المرونات واعادة التقويم، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، العدد 04، جوان 2006،ص ص 21.22.

<sup>3</sup> طريقة التسعير للـ fixing : هي عبارة عن جلسات تسعير تتم بواسطة لجنة مشتركة مكونة من البنك المركزي والبنوك التجارية.

الـ Fixing\*، لتحديد سعر الصرف . يتم تحديد نسبة صرف الدينار بالنظر الى العملات الصعبة الرئيسية بكل شفافية حسب بنك الجزائر على مستوى سوق مابين البنوك للـ صرف ، حيث يتدخل 19 بنكا منها بنك الجزائر<sup>1</sup> وتنقسم هذه السوق الى سوقين هما<sup>2</sup>:

أ- سوق الصرف الفوري: حيث تتم فيه عمليات البيع والشراء خلال يومي عمل ابتداء من تاريخ عقد الصفقة وتتم هذه المبادلات العاجلة الفورية إما بأدوات صرف يدوية أو على شكل تحويلات بنكية.

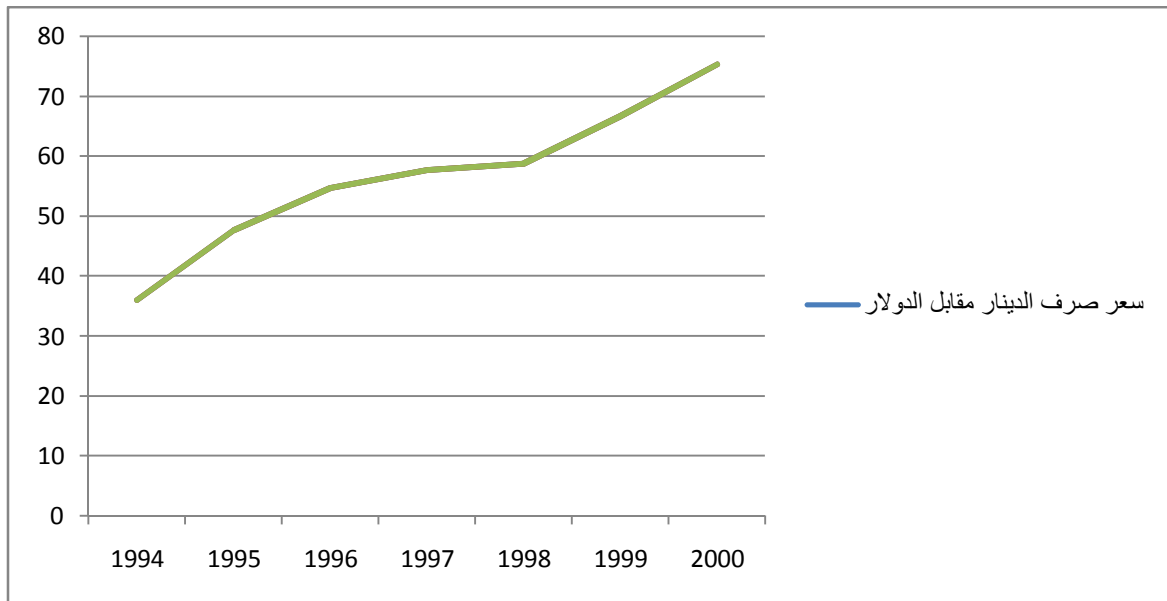
ب- سوق الصرف الآجل: تتم فيه عمليات بيع وشراء العملات الصعبة بسعر محدد وقت إجراء العقد على أن يتم التسليم في أجل مستقبلي يكون من ثلاثة أيام الى غاية سنة ويسمى تاريخ الاستحقاق.

الجدول رقم 04: تطور سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي من (1994-2000)

السنوات	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000
الدينار/الدولار	36.0590	47.663	54.7490	57.7070	58.7390	66.5740	75.25

المصدر: صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، سبتمبر 2001، ص 363.

الشكل رقم 08: محنى تطور سعر صرف دج أمام \$ للفترة من (1994م الى 2000م).



المصدر: من اعداد الطالبة بناء على معطيات الجدول اعلاه باستعمال برنامج EXCEL

1- عبد الوهاب بوكروح، بنك الجزائر يستبعد ارتفاع التضخم مجددا بسبب تقلبات أسعار الدينار، نقلا عن جريدة الشروق اليومي "الحدث"، تاريخ الاطلاع : السبت 2016/04/31م، العدد 4190، ص5.

2- بن زاوي عبد الرازق، مرجع سابق، ص 146.

من خلال الجدول والشكل أعلاه نلاحظ أنه في سنوات الأخيرة لنهاية القرن العشرين أن معدلات سعر صرف الدينار انخفضت بصورة كبيرة فمن 1 دولار يساوي 36 دينار جزائري في سنة 1994 أصبح 1 دولار 75.66 دينار جزائري في سنة 2000 وهذا راجع الى سلسلة التخفيضات التي تم اجراءها خلال فترة التسعينات من القرن الماضي بسبب وضعية الاقتصاد الوطني التي اصبحت هشّة جراء العشرية السوداء التي عاشتها الجزائر ، من اخفاض في الاحتياطي الصرف الاجنبي والنفقات التي تحملتها الدولة اثناء هذه الفترة مما ادى عجز في ميزان المدفوعات بسبب زيادة المديونية الخارجية وضعف الصادرات مقابل الواردات .

### ثالثا: التطور الحديث لتسعير الدينار الجزائري للفترة (2001-2012).

إن تطور حالة ميزان المدفوعات بين سنتي 1999 و 2001 مكن من تراكم احتياط الصرف في حدود 17.96 مليار دولار بعد أن كان يقدر بـ 11.9 مليار دولار، هذا التحسن على مستوى الوضعية الخارجية للاقتصاد الجزائري ساهم في تدعيم تطبيق سياسة تتمحور على استقرار سعر الصرف الفعلي الحقيقي ثابتا جراء ارتفاع عرض العملات على مستوى الصرف البيئي وكذا نسب التضخم المتواضعة مقارنة بتلك المعدلات السائدة لدى أهم الشركاء التجاريين للجزائر<sup>1</sup>.

ويمكن إيضاح تطور سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار و الأورو من خلال الجدول والشكل كما يلي:

### الجدول رقم 05: تطور سعر صرف الدينار مقابل الدولار و الأورو للفترة (2001-2012).

الوحدة:دينار جزائري

السنوات	الدينار/الدولار	الدينار /الأورو
2001	77.26	69.20
2002	79.68	75.35
2003	77.36	87.46
2004	72.06	89.64
2005	73.36	91.30
2006	72.64	91.24

1- عبد المجيد قدي وآخرون، البعد الدولي للنظام النقدي- برعاية صندوق النقد الدولي- مرجع سابق، ص244.

94.99	69.36	2007
94.86	64.56	2008
101.29	72.40	2009
99.19	74.40	2010
102.20	72.85	2011
102.16	75.55	2012

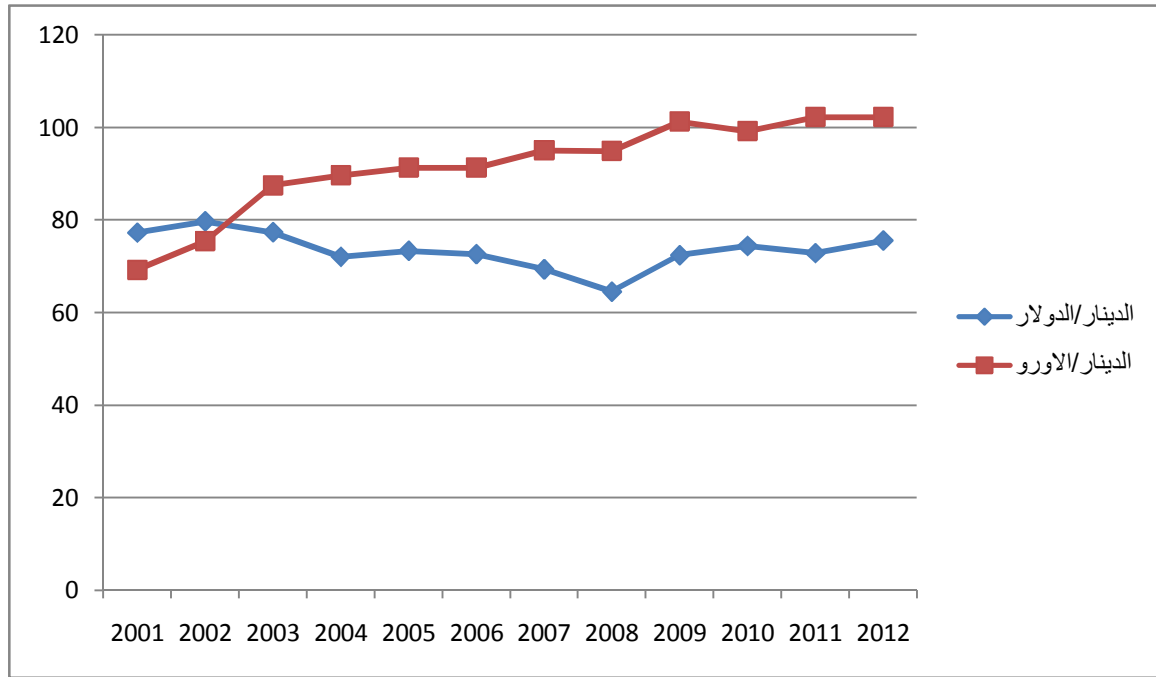
Source : Banque d'Algérie , **Bulletin statistiq trimestriel ;N°21.Mars**  
2013 ;p20

صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، العدد 31، 2011.

نلاحظ من خلال الجدول السابق استمرار انخفاض قيمة الدينار لكن بصفة متقاربة من سنة لأخرى أين انتقل من 77.26 دج لكل \$ سنة 2001م ليلعب ذروته سنة 2002م ب 79.68 دج لكل \$ نتيجة تزايد الطلب على المنتجات الخارجية وتأثيرات أحداث سبتمبر 2001م وتداعيات الحرب على أفغانستان على الطلب العالمي للمواد الأساسية، وتغير سلوكيات الأفراد نحو الاستهلاك الأجنبي، ليصبح مستقرا الى حد ما خلال عشرية من الزمن فكان يبلغ سنة 2003م 77.36 لكل \$ الى 77.55 \$ سنة 2012م، إذ بلغ دج أعلى مستوى مستوى له سنة 2008م في حدود 64.58 لكل \$ نتيجة تداعيات أزمة الرهن العقاري وتأثيرها على أسعار المحروقات وازدياد الطلب العالمي عليه مع تحسن مستمر في إيرادات البلد واحتياطاتها من العملات الاجنبية لارتفاع التدريجي لاسعار البترول.

سنة 2001م شهدت ميلاد اليورو الذي كان يساوي 69.2002 دج وعرفت قيمة دج انخفاض مستمر وبنسب مختلفة إذ بلغ سنة 2002م عند 75.35 لكل 1€ بنسبة 16% ليقترب من سعر صرف \$ ومع ازدياد الواردات الجزائرية والمقومة بنسب معتبرة باليورو ازداد الطلب على اليورو مما ضاعف قيمته أين تجاوز سعر \$ سنة 2003م ليلعب 87.46 دج أي حوالي 2.5% كزيادة في قيمة اليورو أمام الدينار، ونظرا لكون صادرات البلد مقومة بنسب كبيرة بالدولار الأمريكي والواردات باليورو كانت خسائر في الصرف نتيجة التغيرات في الأسعار. إنخفاض مستمر لقيمة الدينار من سنة لآخرى لعل أهمها ما كان سنة 2007م إذ قدر ب 4.10% مقارنة بسنة 2004م باستثناء سنة 2006م التي عرفت تحسنا طفيفا بنسبة 0.06% بسبب زيادة الطلب على €.

الشكل رقم 09: تطور سعر صرف الدينار مقابل الدولار و الأورو (2001-2012).



المصدر: من اعداد الطالبة بناء على معطيات الجدول اعلاه باستعمال برنامج EXCEL

من خلال المنحنى البياني نلاحظ منحنيين يفسران تطور سعر صرف الدينار الجزائري أمام عملتين دوليتين ومؤثرتين على حجم التجارة الدولية وعلى المعاملات المالية الدولية ، فهما عملتين ارتكازيتين لدى العديد من دول العالم، فمنحنى تطور سعر صرف الدينار أمام الدولار الأمريكي شهد تذبذبات متقاربة بين الارتفاع والانخفاض وتتمحور على خطي مجال 64.58 و 79.68 دينار لكل دولار امريكي بمدى يقدر بـ 15.1 دج لكل دولار، وأن تقارب سعر صرف الدينار أمام الدولار واليورو في سنة 2002م بهامش تغير يقدر بـ  $4.3277 \pm$ ؛

منحنى سعر صرف الدينار أمام اليورو والذي انطلق سنة 2001م بسعر يقدر بـ 69.20 دج والذي يشهد تزايدا مستمرا ليبلغ أقصاه سنة 2011 م بسعر 102.2 دج، وأن مجال التقلب من 69.20 و 102.20 بمدى 34.2951 أي أكبر من ضعف مدى تغير سعر صرف الدينار أما الدولار . هذا ما يهدد من تدهور مستمر في قيمة العملة الوطنية، ومع ازدياد أهمية اليورو كعملة دولية وتزداد مساهمات دول الإتحاد الاوربي في التجارة العالمية.

## المبحث الثاني: إستراتيجية تحرير سعر صرف الدينار الجزائري

لقد قامت السلطات النقدية باتخاذ العديد من الإصلاحات ، التي مست سعر صرف الدينار الجزائري بداية من سنة 1987، واعتبرت كمرحلة للعودة بالدينار إلى قيمته، ثم تلتها بعد ذلك سلسلة من التخفيضات التي انتهت بالتخلي عن نظام الربط في افريل 1994 معلنة بذلك عن إعطاء للدينار الجزائري شيء من المرونة، من خلال مجلس إدارة العملة (le fixing) والتي اعتبرت مرحلة تمهيدية لنظام التعويم المدار، الذي تبنته الجزائر بداية من الفاتح جانفي 1996 سوق ما بين البنوك إلى يومنا هذا.

يتبين لنا من خلال هذا التحرير الذي شهده الدينار الجزائري، كان المقصود من ورائه تحقيق العديد من الأبعاد بجانب الغرض الرئيسي، وهو تقريب الدينار الجزائري من قيمته الحقيقية. وسوف يبين لنا هذا المبحث البعد الاقتصادي لتحرير سعر صرف الدينار الجزائري، وإعطاء نبذة عن حالة بعض الدول التي انتهجت سياسة تعويم عملاتها.

## المطلب الأول: أسس الانتقال من نظام الصرف الثابت إلى نظام الصرف المرن

إن الكثير من الدول، تخلت عن نظام الصرف الثابت وتبنت نظام الصرف المرن (الشيلي، البرازيل، المكسيك، إسرائيل، بولونيا، لبنان، اليمن..... إلخ)، والسبب يرجع في ذلك الى زيادة حجم العلاقات الدولية، والتحركات الكبيرة لرؤوس الأموال، وفي العموم يعتبر نظام الصرف المرن أحسن طريقة للتصدي الى الصدمات الخارجية، كما انه يساهم من توسيع درجة استقلالية السياسة النقدية.

إن الدولة التي تعوم عملتها تكون أمام تحدي التدفقات الرأسمالية الكبيرة وما تشكله من مشاكل كمخاطر الصرف والتضخم المستورد، لهذا ينصح الدول التي تريد التخلي عن نظام الصرف الثابت ان يكون لديها سياسة اقتصادية كلية قوية ومستقرة.

## اولا: شروط الانتقال من سعر الصرف الثابت الى المرن :

كيف على الاقتصاد ان يقلص من تحمل التكاليف عند المرحلة الانتقالية؟ وباي وتيرة تكون عملية الانتقال؟ وفي اي وقت لابد من تحرير التدفقات الرأسمالية : قبل او بعد التخلي عن نظام الصرف الثابت؟ ومن هذا سوف نحاول الإجابة على هذه الاسئلة بالنسبة للدول التي تود ان تترك عملتها تخضع لآليات السوق, كما نقوم بتقديم اقتراحات بشأن هذا التوجه الى نظام الصرف المرن، باعتبار ان الوضعية الاقتصادية (الكلية والجزئية) والهياكل المؤسساتية الجيدة قادرة على ان تضمن نجاح العملية الانتقالية، كما ان لسوق الصرف دور مهم ومحدد اساسي في نجاح هذا الانتقال.

## 1/ سوق الصرف :

- يجب على الدولة ان يكون لها سوق صرف عميقة وتمتع بسيولة كافية وقادرة على تحديد سعر العملة الوطنية بشفافية ، وما نشاهده على مستوى الدول النامية ان لها اسواق صرف ضعيفة وضيقة النشاط، ومن اجل النهوض بهذه الى المستوى المطلوب لا بد من <sup>1</sup>
- الحد من الدور الذي تلعبه البنوك المركزية في التأثير على نشاط العملة .
  - تطوير المعلومات فيما يخص منبع ومصب العملات الأجنبية، من خلال توفير معلومات حول الوضعية الاقتصادية وتطور المؤشرات الاقتصادية من اجل المساعدة في التنبؤ .
  - الإلغاء التدريجي للقيود التي تقف أمام حركة العملات الاجنبية.
  - تنسيق وتبسيط التشريعات القانونية المتعلقة بتنظيم الصرف، والعمل على تحديدها بشكل محكم من اجل تفادي إدخال تعديل في كل مرة قصد تعزيز الثقة والمصدقية في السوق.
  - إعادة النظر في التعليمات الخاصة بمخاطر الصرف وتوكيل المؤسسات المالية في تسييرها بشكل جيد.

## 2/ التدخلات الرسمية :

- إن الدولة امامها مسؤولية رسم سياستها التي تخدم اهدافها مع مراعاة الوقت ودرجة التدخل في سوق الصرف، فيما يخص الدولة ذات نظام الصرف الثابت فإن البنك المركزي يكون حر في تدخلاته، أما في نظام الصرف المرن يتدخل البنك المركزي فقط من اجل تعديل تلك الانحرافات الكبيرة في سعر صرف عملاتها، إن هذا التدخل يواجه عدة صعوبات بسبب <sup>2</sup> :
- ان التقلبات الحادثة في سعر الصرف على المدى القصير لا تعكس دائما إلزامية التدخل، فلا بد من معرفة انعكاسات هذا التقلب على مختلف المتغيرات الاقتصادية .
  - إن التدخل لا يثبت دائما بجماعته كما حدث هذا مع الشيلي والمكسيك وتركيا.
  - إن التدخلات الفعالة تختلف باختلاف الآثار التي يمكن ان تشكلها تقلبات سعر الصرف، التي تهدف كلها إلى تقوية الثقة في سوق الصرف.
  - إن التذبذبات الكبيرة الحادثة في سعر الصرف لا تمكننا من التقييد بطريقة واحدة لقياس سعر الصرف التوازني.

<sup>1</sup> Cem karacadag et rupa duttagupta et shogo ishili,"des taux fixes aux taux flottants: une aventure a tenter", revue du finance et développement, Décembre 2004, p:21.

<sup>2</sup> Cem karacadag et rupa duttagupta et shogo ishili,"des taux fixes aux taux flottants: une aventure a tenter", référence déjà citée, pp: 21-22.

**3/تطور نظام الضبط والسياسة النقدية :**

إن الدولة القادرة على رسم نظام للضبط الاقتصادي جديد وصياغة جيدة للسياسة النقدية مع تقديم النتائج مسبقا، تعتبر هاتين النقطتين اساسيتين في منهج الانتقال و ومن اجل إيجاد طريقة مثلى للضبط (اي الحد من التضخم) ، قام الكثير من الدول بترك هذه المهمة لسعر الصرف، بحيث هو الذي يستطيع ان يلعب هذا الدور، فكانت البداية بتوسيع مجال تقلب العملة كمرحلة تمهيدية للوصول إلى التعويم . ومدة الانتقال تبقى مرهونة بطبيعة ودرجة قوة هيكل المؤسسات والاقتصاد الوطني، والسهر على تقوية و تفعيل السياسة النقدية التي يعتبر هدفها الأساسي هو استقرار الاسعار.

**4/تسيير مخاطر الصرف :**

إن الكثير من الدول تعاني من مخاطر الصرف على مستوى كل القطاعات الاقتصادية، لذا لا بد من التساهم في تطوير الوسائل الكفيلة بتسيير هذه المخاطر و مراقبتها قصد التخفيف من حدتها. إن الكثير من الاقتصاديين يرجعون ييب الزوبعة المالية التي ضربت المكسيك وشرق آسيا إلى سوء تسيير السيولة من العملة الصعبة، ومن هذا المنطلق يجب ان يكون موضوع الحماية من مخاطر الصرف ثقافة يكتسبها جميع المتعاملين الاقتصاديين.

ولهذا ينصح الدولة التي تريد مغادرة نظام الصرف الثابت ان تراعي اصولها وخصومها من العملة الصعبة، وخاصة ان نظام الصرف المرن هو الاكثر عرضة لهذه المخاطر، فلا بد من فرض رقابة وتسيير دائم لهذه الموارد، فيمكن أن تكون الانطلاقة من تكليف المؤسسات المالية الأخذ بهذه الحماية عن طريق الاهتمام أكثر بالمعلومة المتاحة، وتبني طرق حسابية وتقنية تمكنهم من التحكم والتنبؤ بهذه الأخطار , كما يجب عليها ان تقوم بإعداد سياسة وإجراءات داخلية احترازية للتصدي للآثار السلبية.

**5/متى يتم تحرير تدفقات رؤوس الأموال :**

يبقى المشكل المطروح هو: هل الدولة تقوم بتحرير تدفقات رؤوس الاموال قبل او بعد تبني نظام الصرف المرن؟.

إن تجربة الكثير من الدول النامية خلال عشر سنوات الأخيرة سجلت الأخطار التي يمكن أن يشكّلها الاختبار الأول (المكسيك في نهاية 1994، تايلندا في جويلية 1997، البرازيل في بداية 1999). إن التدفقات الكبيرة لرؤوس الاموال بشكل مرتفع سوف يجبر حتما السلطات النقدية على ان تدخل مرونة في سعر صرف عملتها من اجل تفادي حدوث توتر في الاقتصاد المحلي (مثل ما حدث في الشيلي وبولونيا في سنة 1990).

حتى بالنسبة للدول التي تقوم بتحرير تدفقات رؤوس الاموال قبل ضمان مرونة في سعر العملة يمكن ان يحدث حالة اللاتوازن في وضعية السيولة الداخلية، وتدهور وضعية الاقتصاد الكلي وتكون عرضة لهجمات المضاربة، أما إذا كان الانتقال إلى نظام الصرف المرن مرفوق بتحرير حسابات راس المال لن يشكل هذا خطر على وضعية الاقتصاد الوطني<sup>1</sup>

### ثانيا: وتيرة الانتقال إلى نظام الصرف المرن :

من الأحسن للدولة أن تنتهج خطوات تدريجية قصد الوصول إلى التعويم الحر لعملتها، كأن تقوم في البداية بتبني نظام الربط إلى عملة معينة (على حسب درجة المبادلات التجارية) ثم الانتقال إلى سلة من العملات، ثم بعد ذلك القيام بتوسيع مجال تقلب سعر العملة بشكل تدريجي. أما إذا كان الانتقال سريع فإن الدولة احتمال كبير أنها سوف تتحمل عواقب وخيمة.

كما يعتبر تطور المؤسسات و الاسواق من بين المحددات الأساسية لنجاح عملية الانتقال، إن الواجهة التدريجية من دون شك هي أحسن سبيل و انجع طريقة للوصول إلى الهدف بأقل تكاليف، كما يشترط ان يكون هذا الانتقال التدريجي يتماشى مع الوضعية الاقتصادية للبلد محل الدراسة، والقيام بترشيد مجال تقلب العملة تفاديا للتعديلات المتوالية، التي تؤثر على المصدقية والثقة في السياسة النقدية والعملية .

ومن جهة اخرى فان على البلد الذي يمتلك اقتصاد مستقر وسياسة نقدية قوية فيمكن له ان يتبنى نظام التعويم من دون الحاجة على الانتقال التدريجي.

اما عن الدول التي بدأت بتحرير النفقات رؤوس الاموال قبل تبني نظام الصرف المرن، يجب عليها أن تكون تتمتع بمايلي<sup>2</sup>: استقلالية البنك المركزي، تطوير وسائل التنبؤ بالتضخم، العمل على تجسيد الشفافية في السياسة النقدية، تطوير نظام المعلومات الخاصة بمخاطر الصرف، ثم القيام بإدخال مرونة في نظام الضبط قصد تفعيل نشاط سوق الصرف والعمل على تطوير ميكانيزمات عملياته.

والحقيقة ان الشروط الواجب توفرها لكي نكون متفائلين بنجاح سياسة التعويم من دون مشاكل كبيرة، هي ان يكون لدى الدولة مركزا ماليا متطورا سليما، ودرجة عالية من تنسيق السياسات المالية و النقدية، ونظاما ماليا متطورا جدا، واستقلال البنك المركزي في إدارة السياسة الاقتصادية وتفويضها لتحقيق استقرار الأسعار، قنوات نقل

<sup>1</sup> Cem karacadag et rupa duttagupta et shogo ishili,"des taux fixes aux taux flottants: une aventure a tenter", référence déjà citée, p: 22.

مفهومة جيدا الى حد كبير بين ادوات السياسة النقدية وجدارة بالثقة مبنية على سجل متين من المسؤولية والشفافية<sup>1</sup>.

### ثالثا: دواعي تدعيم العملة :

إن الجدل الدائر حول مزايا نظم التعويم بالمقارنة بنظم تحديد السعر أو اتخاذ ركيزة نقدية، وما يلاحظ على وضعية النظام النقدي الدولي انه يعيش ظاهرة التوجه إلى التعويم بشكل كبير وخاصة عقب أزمات العملة والأزمات المالية التي مست العديد من الدول، كما تم تعزيز النداء بالتعويم من قبل الاقتصادي "ميلتون فريدمان"، ومن دواعي هذا التوجه إلى هذا الشكل من اشكال نظم الصرف التي يرجعها الكثير من الاقتصاديين إلى<sup>2</sup> :

**1/الاحتياطات غير كافية:** كان هذا هو اوضح الأسباب، فبدون احتياطات كافية يكون اي التزام بالدفع عن سعر صرف ثابت، التزاما ما لا يدعو الى المصدقية، وهذا ما اخترته أسواق الصرف الاجنبي على وجه السرعة، بحيث تصل عمليات الصرف الاجنبي في اليوم إلى 2.5 تريليون دولار في اليوم في العالم أجمع، وبالتالي الامر يتعقد بكثير مع عمليات المضاربة و المراجحة التي يمارسها سماسرة الصرف، مايكفي السلطات النقدية ان تتدخل يوميا من اجل الحفاظ على استقرار سعر عملتها.

**2/الحاجة الى المعلومات:** من العسير لأي بلد ان يحاول تقرير سعر صرف متوازن مستدام في ظل أنظمة الصرف الثابت، وتعدوا المهمة اشد تعقيدا إذا كان البلد يقوم بإصلاحات واسعة هيكلية، وعلى الصعيد الاقتصادي الكلي (مثل الخصخصة وتقليص حجم تدخل الدولة، وتحرير التجارة الخارجية والمبادلات الأجنبية ) فإذا كان تحديد سعر الصرف على مستوى بعيد عن التوازن يترتب على ذلك ما يدعو السلطات إلى إعادة تحديد سعر الصرف لتصحيح هذا الخطأ، وهذا بدوره من شأنه ان يفوض الثقة، كما يقلل من وضوح الاشارات المتعلقة باتجاه سياسات الحكومة في المراحل المبكرة للإصلاح.

**3/الافتقار إلى الاستقرار على صعيد الاقتصاد الكلي:** كان هذا الافتقار واضحا في معظم البلدان التي اختارت التعويم (مثل: البرازيل و البيرو و روسيا، رومانيا، والزاير ) وكان يعاني من ارتفاع الضغوط التضخمية في المراحل الأولى للإصلاح ، او عدم وجود برامج قوية بالقدر الكافي، وفي مثل هذه الظروف لا يكون في الوسع

<sup>1</sup> **Abdel Ali djbili and vitali kramarenko** , "Choosing Exchange régimes in the middle east and north africa", revue of finance and development march2003, p:33.

<sup>2</sup> هرنان كورتي و دوغلاس وبيتر.ج.كيرك، " تجربة استخدام أسعار الصرف العائمة"، مجلة التمويل والتنمية جوان 1993، ص ص : 28-29

تصحيح أسعار الصرف المحددة بالسرعة الكافية لتلاحق مواعيد الاسعار او لتقوم بتحديد الإمكانيات الكبيرة لعمليات المراجعة في مواجهة سعر الصرف في السوق الموازي . ومن هنا لم يكن أمام السلطات إلا اختيار واحد هو السماح للسوق بان تحدد سعر الصرف مباشرة، إذا ما اريد اجتناب تحول عمليات الصرف الأجنبي إلى السوق الموازية، مع ما لهذا من آثار عكسية ممن حيث التهرب من الضرائب والخروج على القانون وفقدان السيطرة الاقتصادية، والواقع ان رغبة "لاتفيا و ليتوانيا" في الكف عن استيراد التضخم من روسيا قد أدت إلى تعويم عملتهما، ومن الناحية الأخرى اختارت استونيا، بما عندها من احتياطات دولية وفيرة ان تربط عملتها بالمارك الألماني، وذلك في اطار مجالس العملة ويمثل ترتيب مجلس العملة الكامل ضرب من ضروب نظم الصرف المحدد الذي من شأنه النهوض بمصادقية السياسات الاقتصادية على الصعيد الكلي، ولكن حتى في هذه الحالة لا بد ان يلقي المجلس تعزيزا من سياسات مالية ونقدية قوية و مستمرة.<sup>1</sup>

**4/الاعتبارات السياسية :** وأخيرا ، فانه لا يمكن الفصل بين اختبار نظام لسعر الصرف وبين الاعتبارات، وفي معظم الحالات كانت البلدان التي اختيرت كعينة على درجة من العسر المالي الشديد، بحيث بينت السلطات ان هناك أسبابا قوية تدعو إلى ترك السوق مسؤولة عن تصحيح سعر الصرف، وهو يقلل تلقائيا من التأثير على المصالح الراسخة، يضاف إلى هذا أنه فيما يتعلق باقتصاديات التخطيط المركزي السابقة، كان الانتقال إلى ترتيبات للصرف تقررهما السوق دليلا على إجراء تغيير جوهري في السياسة الاقتصادية.

### المطلب الثاني: أهداف تبني نظام التعويم المدار للدينار الجزائري:

إن مختلف التعديلات و الإجراءات المتخذة من قبل السلطات النقدية اتجاه سعر صرف الدينار الجزائري والنظام المصرفي، والتي كانت بداية انطلاقها متزامنة مع أزمة 1986، وفي إطار التركيز على وضعية الدينار الجزائري كانت تهدف في مجملها هذه الإصلاحات، إلى استرجاع القيمة الحقيقية للعملة الوطنية بشكل تدريجي وفي نفس الوقت إعطاء فرصة للحكومة و المؤسسات الاقتصادية الجزائرية بأن تتجاوب مع هذا التغيير بالشكل التدريجي كذلك، طمعا في انتعاش وضعية العديد من المؤشرات الاقتصادية، مع العلم ان الخطوات التحريرية التي مست نظام صرف الدينار، انتهت بالتعويم المدار للدينار الجزائري، والتي كانت ترمي إلى عدة أبعاد اقتصادية منها<sup>2</sup> :

- تقريب قيمة الدينار الجزائري من قيمته الحقيقية، وتقليص الفارق الموجود بين السعر الرسمي والسعر الموازي.

1-بريبري محمد أمين، مبررات ودوافع التوجه الحديث لانظمة الصرف الدولي - دراسة حالة :سعر صرف الدينار

الجزائري، مرجع سابق ، ص ص : 76.75

<sup>2</sup> دين دي روزا وجوشوا غرين، "انخفاض المتزامن لاسعار العملة، هل يضر بالصادرات من افريقيا جنوب الصحراء؟، مجلة التمويل والتنمية، مارس 1991، ص : 34.

- الحد من نشاط وتوسيع سوق الصرف الموازي، وهذا عن طريق تحسين و تكثيف العمليات التي تمارسها البنوك الخاصة بالتحويل والصرف بأقل تكلفة، هذا ما يزيد من تشجيع الأعوان الاقتصاديين للتقرب أكثر إلى هذه السوق التي أصبحت فيها سعر الصرف الرسمي غير بعيد عن سعر الصرف الموازي.
- يساهم في جلب الاستثمار الأجنبي المباشر وأشكال أخرى من الاستثمار إلى الداخل بحكم انخفاض تكلفة إقامة المشاريع الاستثمارية بالنسبة للأجنبي مع مراعاة مناخ الاستثمار.
- يساهم في تنشيط و تفعيل قطاع السياحة بحكم انخفاض تكلفتها مع الأخذ بعين الاعتبار تحسين وترقية مناخ السياحة.
- يعمل على ترشيد الاستهلاك بسبب أنه يساهم في ارتفاع أسعار المواد المستوردة وعليه ينمي جانب العقلانية في الاستهلاك ومنه انخفاض الواردات غير الأساسية.
- يعمل على تخفيض الواردات وزيادة الصادرات ومنه تحسين وضعية الميزان التجاري.
- يساهم في تنشيط وتفعيل الجهاز الإنتاجي بسبب نمو الطلب الخارجي المتزايد ومنه تحسين وضعية العديد من المتغيرات الاقتصادية ( كتنقيص البطالة والنمو الاقتصادي..... إلخ).
- يساهم في تعزيز استقلالية البنك المركزي، وكذلك نمو حجم احتياطي الصرف بسبب تقلص تدخلات البنك المركزي في سوق الصرف، وبالتالي يعطي فسحة للسلطات العمومية بأن تستغلها في إعادة بناء وهيكله النقض الموجود في اقتصاد البلد.
- من شأنه أن يكشف عن الوضعية الحقيقية للقدرة التنافسية ومنطق القبول بالنسبة للمنتج المحلي بالنسبة للأجنبي.
- يساهم في تنشيط وتفعيل السوق النقدي الجزائري من خلال الخبرة وتعزيز الكفاءة التي يستفيد منها المتدخلين في هذا السوق فيما يخص شؤون إدارة معرفة أسرار آليات السوق.
- ومن بين أهداف تبني نظام التعويم المدار كذلك<sup>1</sup> :
- له دور كبير في تخفيض الضغوط التضخمية وتقليل ضغوط المضاربة
- يعزز قدرة الدولة على التكيف مع الصدمات وان تتفاعل معها، فسعر الصرف المرن يمكنه امتصاص بعض آثار الصدمات الخارجية التي لولاه لانتقلت بكاملها إلى الاقتصاد الحقيقي أو إلى بعض قطاعاته.

<sup>1</sup> Peter j. Quirk, "quel régime de change pour ancrer l'inflation ", revue du finances et développement, mars 1996, pp: 42-44

- يجد من هروب وتحويل رؤوس الأموال إلى الخارج وبالتالي احتمال إعادة تمويل أشكال مختلفة من الاستثمارات بطريقة مباشرة أو غير مباشرة.
- يساهم في تنشيط وتفعيل السوق المالي والنهوض به إلى مستوى الأسواق الدولية.
- تسمح للدينار الجزائري بان يلعب دوره في التأثير والتأثر بوضعية أداء الاقتصاد الكلي.
- يساهم في تقليص هوامش الربح الكبيرة والانتهازية التي يمارسها بعض التجار والمنتجين وعليه تنعكس بالإيجاب على القدرة الشرائية للمواطن الجزائري.
- تعمل على تعزيز وتسهيل خطى أشكال الاندماج والشراكة مع الإطراق الخارجية.
- تساهم في تحفيز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على النمو وتشجيعها على تنمية قدرتها التنافسية, وتشجيعها على اللجوء إلى الإنتاج الانحلالي للواردات
- تساهم كذلك في تغيير نظرة المستهلك إلى المنتج المحلي.
- يلزم المؤسسات الاقتصادية وخاصة البنوك والمؤسسات المالية على اتخاذ تدابير في شأن تعزيز الرقابة الداخلية والخارجية اتجاه مختلف المخاطر المرتقبة (كمخاطر الصرف).
- يشجع على المنافسة بين البنوك من جانب تحسين وترقية الجودة وسرعة أداء الخدمات.

### المبحث الثالث: اسباب ونتائج انهيار الدينار الجزائري:

تعد سياسة تخفيض قيمة العملة إحدى السياسات الهامة التي يفرضها صندوق النقد الدولي على الدول النامية التي تعاني موازين

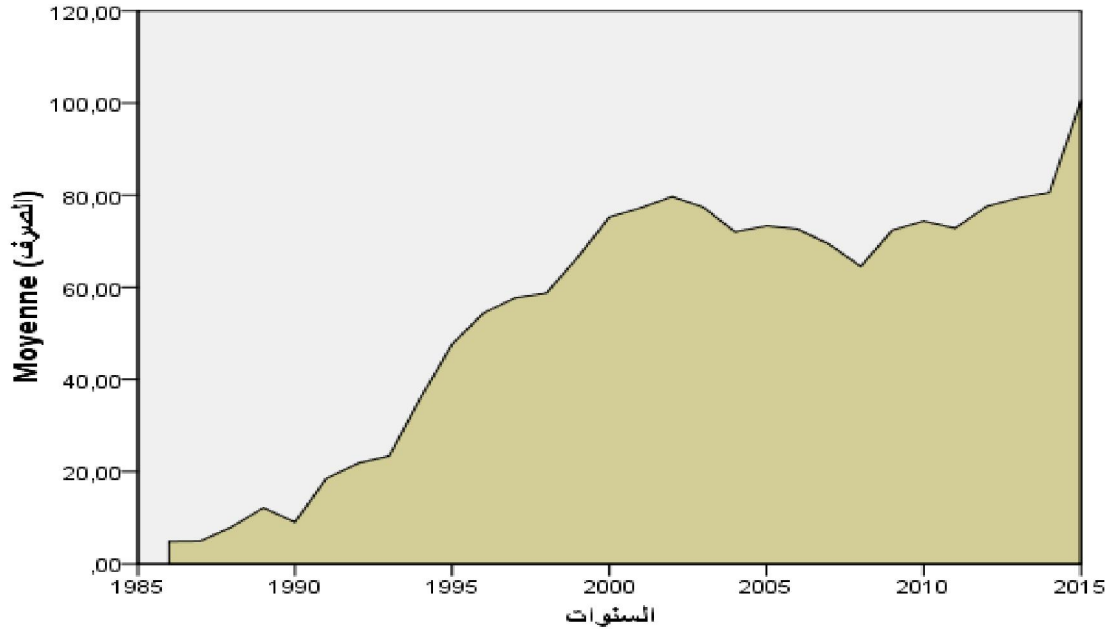
### المطلب الأول: دواعي تخفيض قيمة الدينار الجزائري:

تهدف سياسة تخفيض قيمة العملة من طرف الدولة الجزائرية الى تشجيع الصادرات وكبح الواردات ومعالجة التضخم بالإضافة الى متابعة اسعار البترول لما لها تأثير على الاحتياطي الاجنبي وبالتالي التأثير على سعر صرف الدينار وسوف نتناول هذا بشيء من التفصيل من خلال مشاهدة تطور سعر الصرف ودراسة تأثيره على المؤشرات الاربعة الآتية:

(الصادرات، الواردات، التضخم، اسعار البترول).

الشكل رقم10: تطور سعر الصرف في الفترة (1986-2015).

الوحدة: دينار مقابل دولار



المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج SPSS.

من خلال الشكل رقم 10 نلاحظ ان اسعار الصرف بالجزائر مرت بثلاث مراحل :

- الأولى عرفت استقرار في اسعار الصرف وهـ\١٥ راجع الى السياسة المتبعة من طرف الدولة وهي تثبيت اسعار الصرف

- المرحلة الثانية عرفت تدهور في اسعار الصرف وانخفاض في فترة التسعينات بسبب هشاشة الاقتصاد الوطني وتدهور الوضع الامني وضعف في المتغيرات الاقتصادية كعجز في ميزان المدفوعات وزيادة المديونية وانخفاض في اسعار البترول

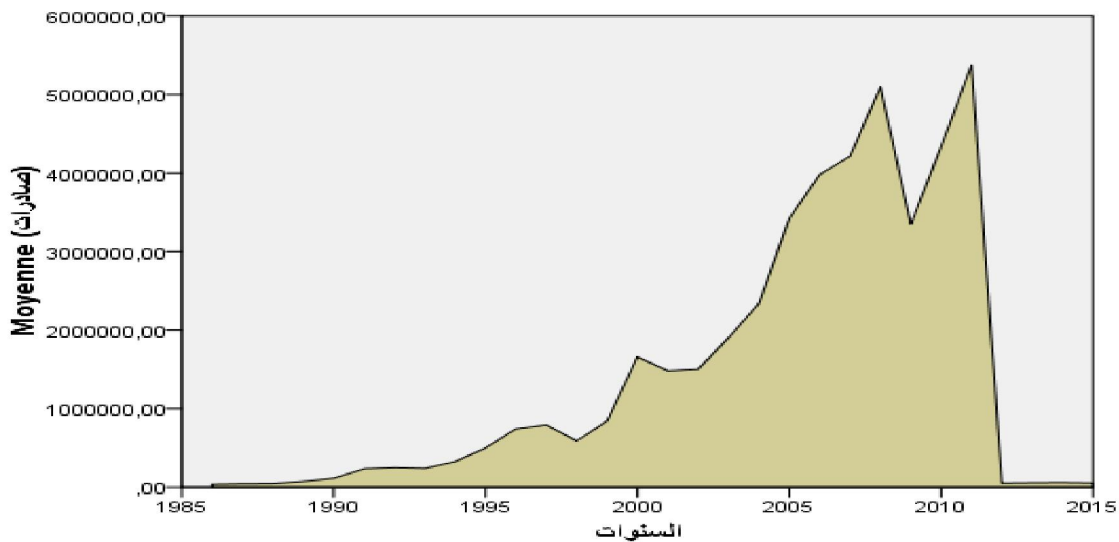
- المرحلة الثالثة عرفت استقرار في اسعار الصرف رغم سياسة تطبيق سعر الصرف العائم الى غاية سنة 2012 ، حيث عرف سعر الصرف الدينار انهيار حاد لم تعرفه الجزائر من قبل و اصبح يهدد الاقتصاد الجزائري بأزمات مالية واقتصادية وها راجع الى انخفاض اسعار البترول وتطبيق الجزائر لسياسة التقشف والتي بدورها تعمل على تخفيض قيمة الدينار لمعالجة الميزان التجاري والحفاظ على الاحتياطي الاجنبي .

**المطلب الثاني: التحليل الوصفي لأثر تخفيض الدينار الجزائري على المتغيرات الاقتصادية المحددة كما يلي:**

### 1- تطور حجم الصادرات وعلاقتها بسعر الصرف

يوضح الشكل التالي تطور حجم الصادرات في الفترة الممتدة (1986م-2015م) وسوف نقوم بتحليل هذا التطور الذي عرفه حجم الصادرات الجزائرية وعلاقتها باسعار الصرف

**الشكل رقم 11: تطور حجم الصادرات في الفترة الممتدة (1986م-2015م)الوحدة:دينار**



المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج spss

- ان الاطار التحليلي المدروس لحالة تطور الصادرات واثره على سعر الصرف خلال المراحل الممتدة من 1986م وحتى الوقت الراهن اي سنة 2015م يتضح لنا من خلال النموذج فقد شهد الدينار الجزائري انخفاضاً كبيراً في قيمته خلال السنوات الاربعة من 1990 الى غاية 1994 التي سادت نظام الربط الى سلة العملات، فمن 1 دولار يساوي 9 دينار في سنة 1990م تضاعف سعر صرف الدينار اتجاه الدولار ليصل الى 18.5 دينار في سنة 1991م، في حين فقد 160% من قيمته خلال سنة 1994م، في هذه السنوات قامت السلطة النقدية في محاولة إدخال إصلاحات سياسة سعر صرف الدينار الجزائري قصد تقريبه من القيمة الحقيقية، أما فيما يخص بصادرات فإننا نلاحظ أن قيمتها بلغت 11.3 مليار دولار امريكي سنة 1990م و ارتفعت سنة 1992م حيث وصلت الى 12.1 مليار دولار لتتخفف قيمة الصادرات مرة أخرى سنة 1994م لتصل 10.9 مليار دولار وهو متناقض مع مضمون سياسة تخفيض العملة والتي ترمي لزيادة الصادرات والسبب وراء تراجعها هو انخفاض أسعار البترول في الاسواق العالمية حيث بلغ سعر البرميل سنة 1990م الى 29.8 دولار ليتخفف أكثر في سنتي 1993م و1994م ليساوي 16.3 و 15.5 دولار امريكي وهذا ما كانت تشهده الجزائر في العشرية السوداء من وضع امني غير مستقر وما يعاب على هيكل الاقتصاد الجزائري أنه يعتمد على سلعة واحدة وهي المحروقات بنسبة 97% بعدما شهدت صدمة كبيرة الا وهي ازمة البترولية سنة 1986م.

اعلنت السلطة النقدية الجزائرية في سنة 1994م عن بداية تطبيق نظام الصرف المرن في اطار اتفاقية ستاندباي وفي اطار جلسات التثبيت 1995م طلب من السلطات العمومية تخفيض الدينار بنسبة 7.3% وما يلاحظ على الصادرات أنها تراجعته الى أن سجل الميزان التجاري خلال هذه السنتين معدلات سالبة ، والسبب في ذلك هو انخفاض أسعار البترول الذي سجل في سنة 1994م قيمة 15.5 دولار وفي سنة 1995م قيمة 16.9 دولار ، وتزامن مع تطبيق نظام التعويم المدار والذي مازال مطبقا الى يومنا هذا وخلال فترة 1996م و1998م يلاحظ أن الدينار الجزائري فقد ما قيمته 26% هذا من جهة العملة أما من جهة الصادرات أنها سجلت ارتفاع 13.22 مليار دولار.

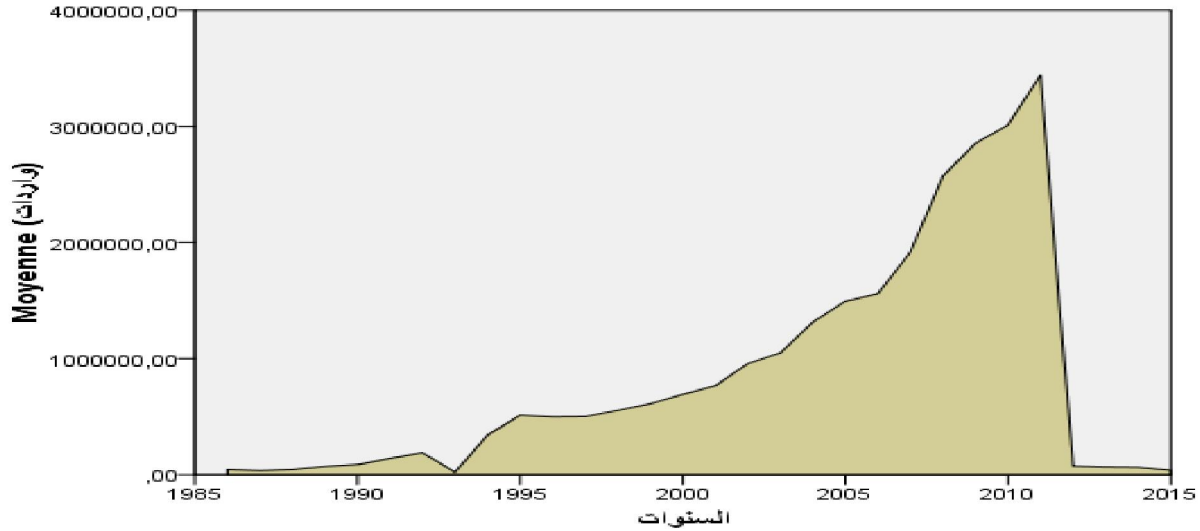
اما من سنة 1998 الى غاية 2012 نلاحظ أن الصادرات الجزائرية في ارتفاع متواصل الا ان سنة 2009 فقد شهد انخفاض مفاجئ بسبب ازمة التي شهدتها النظام المالي سنة 2008 ثم عاد الى الارتفاع من جديد بسبب ارتفاع أسعار البترول والتي وصلت الى 111 دولار في 2012م، اما في السنوات الثلاث الاخيرة فقد شهدت أسعار البترول انخفاض مستمر فبعدها كان 111 دولار اصبح مع نهاية 2015م اصبح ما قيمته 55.5 مما ادى الى انخفاض الدينار باستمرار وانخفاض الصادرات الجزائرية بعد ما كان حجم الصادرات 5374131.3 سنة 2011م الى 50376 سنة 2012م وبقي منخفضا الى غاية نهاية سنة 2015 وذلك بإتباع الدولة لسياسة التقشف .

## 2- تطور حجم الواردات وعلاقتها بسعر الصرف

يوضح الشكل التالي تطور حجم الواردات في الفترة الممتدة (1986م-2015م) وسوف نقوم

بتحليل هذا التطور الذي عرفه حجم الواردات الجزائرية وعلاقتها بأسعار الصرف

الشكل رقم 12: تطور حجم الواردات في الفترة (1986م-2015م): الوحدة مليار دينار



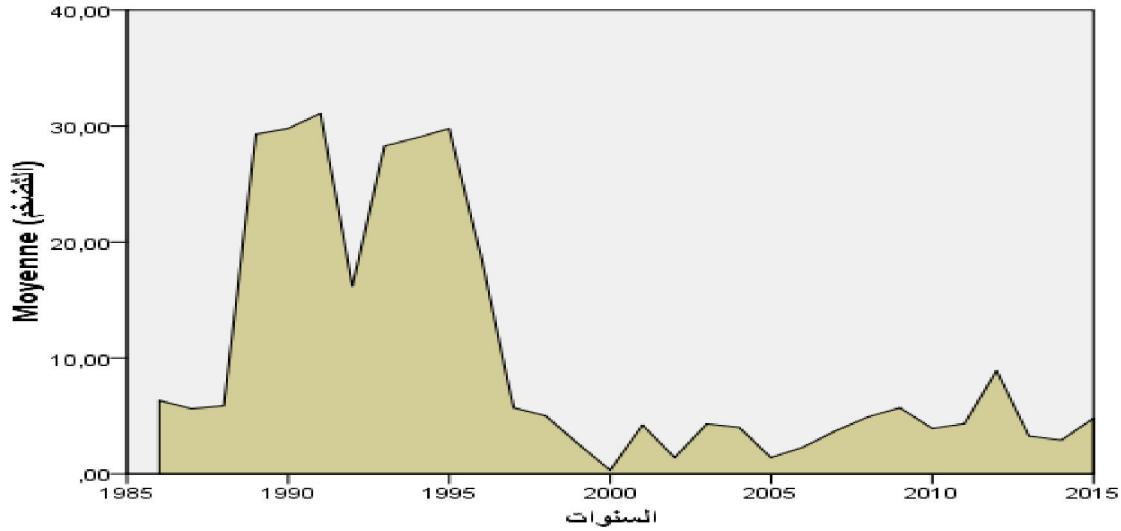
المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج spss

من خلال الملحق رقم (1) والشكل نلاحظ استقرار نوعا ما في حجم الواردات بعد ازمة 1986م كما يلاحظ مع بدايات تخفيض قيمة العملة سجلت انخفاض وذلك في سنة 1990م كان 1 دولار يساوي 9 دج وقيمة الواردات 87018 دولار لتسجل نوعا من الانخفاض سنة 1996م وذلك لما شهدته الجزائر في العشرية السوداء وعدم استقرار الوضع الامني الا ان اسعار الصرف كانت نوعا ما مستقرة الا ان الواردات فقد شهدت في السنوات من 1998م الى غاية 2011م تزايد بالرغم من سياسة تخفيض العملة مستمر لتصل عام 2012 246.8 مليار دولار اي ان اقتصاد الجزائر عرف نوع من التطور بسبب استقرار الامني في فترة رئيس عبد العزيز بوتفليقة وبسبب ايضا ارتفاع اسعار البترول. ومع انفتاح الاسواق الجزائرية على السلع الاجنبية تضاعفت الكميات المستوردة من كل فئة، فقد ارتفعت المنتوجات الغذائية بنسبة ومنتوجات التمويل الصناعي بنسبة أما عن الصادرات ونظرا لغياب صناعة وطنية تنافسية، بقيت المحروقات تمثل النسبة الأكبر من الصادرات. كما شوهد في الفترة من 2012م انخفاض في الواردات والسبب راجع الى تدهور اسعار البترول .

## 3-تطور معدل التضخم وعلاقته بسعر الصرف

يوضح الشكل التالي تطور معدلات التضخم في الفترة الممتدة (1986م-2015م) وسوف نقوم بتحليل هذا التطور الذي عرفه معدل التضخم الجزائرية وعلاقته بأسعار الصرف .

الشكل رقم 13: تطور معدل التضخم في الفترة (1986م-2015م): الوحدة: %



المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج spss.

من خلال الملحق رقم 1 والشكل رقم 12 نلاحظ ان اعلى نسبة للتضخم في الفترة المدروسة بلغت 31.1 سنة 1991م كما اضفت نوعا من الارتفاع في السنوات 1993م الى غاية 1995م نتيجة لتدهور الوضع الاقتصادي والاجتماعي وحتى الامني الذي عصفت بالبلاد، ليشهد انخفاضا كبير سنة 1997م، ليواصل بعدها معدل التضخم في التراجع اين بلغ أدنى مستوى له سنة 2000م الى 0.3% بينما كان سعر صرف في هذه المرحلة 75.70 دولار. وهي نسبة تضاهي اقتصاديات الدول المتقدمة نتيجة تطبيق التدابير الصارمة المتفق عليها مع صندوق النقد الدولي، اضافة الى تحسين الوضع الامني في فترة الرئيس عبد العزيز بوتفليقة وإعادة تدوير الالة الانتاجية، مع بداية النازحين الى قراهم للعيش واستغلال ممتلكاتهم في الانتاج مع تحكم البنك المركزي الى حد بعيد في الكتلة النقدية للبلاد.

إلا ان التضخم شهد العودة في الارتفاع تخللها انخفاضات محدودة انطلاقا من سنة 2001م أين بلغ

ارتفاعا كبيرا سنة 2012م والذي وصل 8.89% بسبب ارتفاع الواردات الجزائرية من المنتجات الغذائية والمواد الوسيطة التي تدخل في العملية الانتاجية وفي اتمام البرامج التنموية، الى جانب تداعيات التضخم المستورد وزيادة

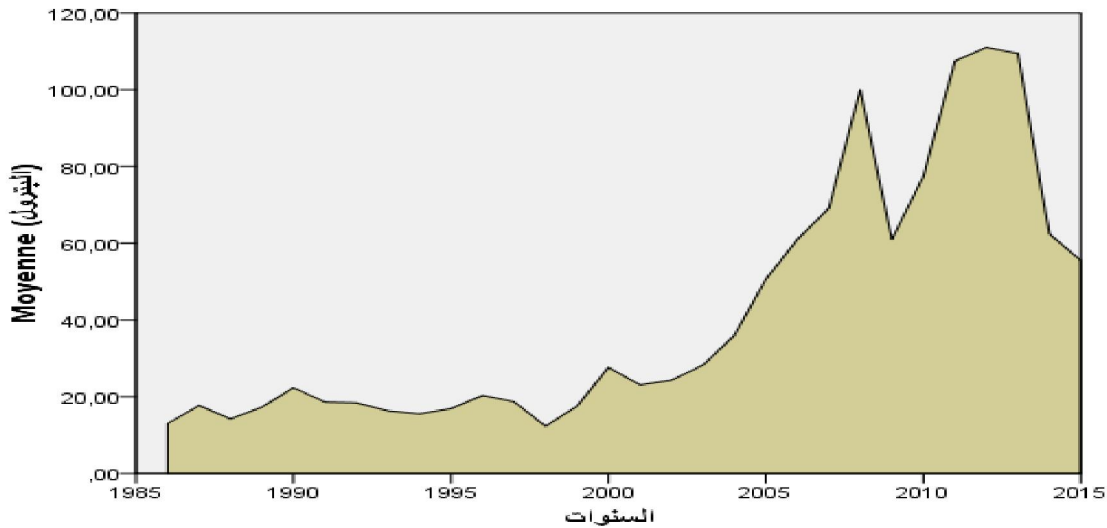
الطلب المحلي على الاستهلاك وتحسن مداخيل البلاد من العملة الصعبة أثر في المستوى العام، كما هنالك زيادات في اجور العاملين في القطاع الحكومي بأثر رجعي سنة 2008م (فترة الازمة) ولم يرافقها زيادة في انتاجية القطاع الاقتصادي لكل ذلك ساهم في زيادة حجم الكتلة النقدية أمام حجم الانتاج الى جانب تأثير عامل الطلب والاحتكار والمضاربة<sup>1\*</sup> نستنتج بأن تخفيض سعر الصرف كان له أثر على معدل التضخم الا ان ذلك يبقى مرتبط بمستوى الانتاج المحلي والطلب المحلي على المنتجات الاجنبية.

جزء معتبر من معدل التضخم \*\* ناتج من استيراد احتياجات البلد الغذائية بمعنى نتيجة التضخم المستورد وأيضا اتفاق الأسر محدودة الدخل بنسبة معتبرة من دخلها في الاستهلاك خاصة في ما يتعلق بالغذاء.

#### 4-تطور اسعار البترول وعلاقتها بسعر الصرف:

يوضح الشكل التالي تطور اسعار البترول في الفترة الممتدة (1986م-2015م) وسوف نقوم بتحليل هذا التطور الذي عرفه سعر البترول الجزائرية وعلاقته باسعار الصرف

#### الشكل رقم 14: تطور اسعار البترول في الفترة 1986م-2015م



المصدر: اعداد الطالبة باستخدام برنامج spss.

من خلال الملحق رقم 1 والشكل رقم 13، نلاحظ أن اسعار البترول في الفترة 1986 الى سنة 1993 شهدت بعد الازمة العكسية للبترول انخفاض في اسعار البترول، في تلك الفترة قد عرف احتياطي الصرف انخفاض بسبب ازمة 1986، وقد استمر هذا التذبذب بين الارتفاع والانخفاض الى غاية منتصف التسعينات وبداية

\*المضاربة: تعني عملية شراء أو بيع المنتجات المالية من قبل المتدخلين في السوق المالي في فترة قصيرة قصد تحقيق الارباح أو تخفيض تكلفة الخسائر الممكنة.

\*\* التضخم يعبر عن ارتفاع المستوى العام للأسعار خلال فترة زمنية معينة

الالفين وذلك للأسباب التي كانت تواجهها الدولة في عدم استقرار الامني ففي سنة 1994 شهدت انخفاض في اسعار البترول ب15.5 وذلك لسبب ما كانت تواجهه ازمة العراق ثم عاود الى الارتفاع من جديد الى ان انخفض في سنوات العشرية السوداء أي 1998 وصل الى غاية 12.3 دولار للبرميل الواحد في حين كان سعر الصرف 58.73 أما مع بداية حكم الرئيس بوتفليقة ومحاولته ارجاع الامن والاستقرار للبلاد قبل ما كانت عليه شهد في هذه الفترة ارتفاع في اسعار الصرف وأسعار البترول ثم عاود الانخفاض من جديد بسبب الازمة الاقتصادية ازمة 2008 ثم رجع في الى الاستقرار الى ان ارتفع في سنة 2012 الى 11 للبرميل كما نلاحظ انه في السنوات ما بعد 2012 الى اليوم قد عرف انخفاض في اسعار البترول الى ان وصل في سنة 2015 ما يقارب 55.5 للبرميل وانتهاج سياسة التقشف حاليا.

### المطلب الثالث: اختبار الفرضيات ونتائج تخفيض الدينار الجزائري

لدراسة نتائج انخفاض العملة يجب مراعاة كل المتغيرات من اجل الحصول في الاخير على المتغير المسؤول عن انهيار الدينار الجزائري

أولاً: دراسة قياسية لأثر المتغيرات الاقتصادية على سعر صرف الدينار الجزائري المعادلة الاجمالية سوف نتطرق الى بناء النموذج الاقتصادي الذي يتناول اثر المتغيرات الاقتصادية على (اسعار البترول الصادرات الواردات ومعدل التضخم) النموذج يتضمن الصادرات والواردات واسعار البترول ومعدل التضخم كمتغيرات مستقلة واسعار الصرف كمتغير تابع وعليه يكون النموذج على الشكل التالي:

$$R = \alpha_0 + \alpha_1(INF) + \alpha_2(PP) + \alpha_3(X) + \alpha_4(M) \dots \dots \dots \epsilon I$$

حيث ان

**R**: اسعار الصرف ، **INF**: معدل التضخم ، **PP**: اسعار البترول ، **X**: حجم الصادرات، **M**: حجم الواردات

$\alpha_0$ ،  $\alpha_1$ ،  $\alpha_2$ ، ..... معاملات النموذج (في الغالب الاحيان هذه المعلمات تكون تعبر عن مرونة)

: الخطأ العشوائي

$\epsilon I$

#### النموذج الاول:

✓ بيانات الدراسة: تشمل الدراسة على بيانات سلاسل زمنية لمتغيرات الدراسة تغطي الفترة 1986م-2015م وحجم العينة يقدر ب30 مشاهدة

n: عدد المشاهدات وهي 30 ، n-1 وهي 29 مشاهدة

✓ تقدير النموذج وتحليل النتائج: عند تطبيق هذا النموذج على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة المدروسة وبالنظر الى الملحق رقم (1) والملحق رقم (2) كانت نتائج اختبار أثر انخفاض قيمة العملة للمتغيرات الاربعة<sup>1</sup> على سعر الصرف تقدير النموذج يكون على التالي:

$$R = -1.23 INF + 0.29 PP - 1.12 * 10^{-6} X + 4.2 * 10^{-6} M + 52$$

معامل التحديد  $R^2$ : 0.514

معامل الارتباط  $\sqrt{R}$ : 0.436

قيمة فيشر الجدولة  $F_{tab}$ : 4.18

قيمة فيشر المحسوبة  $F_{cal}$ : 6.616

حجم العينة n: 30

الدلالة الاحصائية للنموذج:

Dependent Variable: R				
Method: Least Squares				
Date: 05/24/16 Time: 13:14				
Sample: 1986 2015				
Included observations: 30				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
INF	-1.230430	0.427403	-2.878850	0.0081
PP	0.296472	0.150181	1.974098	0.0595
X	-1.12E-06	7.86E-06	-0.142627	0.8877
M	4.27E-06	1.33E-05	0.321862	0.7502
C	52.92914	9.376428	5.644915	0.0000
R-squared	0.514228	Mean dependent var		54.76167
Adjusted R-squared	0.436504	S.D. dependent var		28.31885
S.E. of regression	21.25793	Akaike info criterion		9.102349
Sum squared resid	11297.49	Schwarz criterion		9.335882
Log likelihood	-131.5352	Hannan-Quinn criter.		9.177058
F-statistic	6.616106	Durbin-Watson stat		0.376889
Prob(F-statistic)	0.000894			

<sup>1</sup> المتغيرات الاربعة: هي اسعار البترول، الصادرات والواردات ومعدل التضخم.

اختبار الفرضية الأولى:

نلاحظ من الجدول ان متغير الصادرات والواردات غير معنوي حسب قيمة Prob:

قيمة مستوى الدلالة للصادرات تساوي 0.88 ومستوى الدلالة للواردات 0.75 وهي أكبر من القيمة الدالة 0.05

المعنوية التفسيرية: بما ان معامل الارتباط يساوي 0.436 فانه يشير الى وجود علاقة طردية بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع، كما أن معامل التحديد أكبر من 50% ويساوي 0.514 أي ان 51.4% من المتغيرات الداخلية في النموذج.

– المعنوية الكلية للنموذج: بما أن قيمة فيشر المحسوبة والتي تقدر ب 6.616 أكبر من قيمة فيشر الجدولة والتي تقدر ب 4.18 عند مستوى معنوية 0.05 فهي تدل على معنوية النموذج المقدر وهذا يعني أن العلاقة ككل صحيحة فمن الناحية الاحصائية النموذج مقبول.

من خلال التحليل نرفض الفرضية الاولى : انخفاض الدينار الجزائري راجع الى السياسة التي تتبعها الدولة تخفيض العملة لتشجيع الصادرات وكبح الواردات

ثانيا: دراسة قياسية لاثر المتغيرات الاقتصادية واستبعاد كل من (الصادرات والواردات) على سعر صرف الدينار الجزائري المعادلة الاجمالية

ان الدراسة القياسية التالية تقوم بدراسة كل من المتغيرين اسعار البترول ومعدلات التضخم وبالتالي نستبعد في هذه المرحلة كل من حجم الصادرات والواردات.

النموذج الثاني: النموذج يحوي المتغيرين التضخم واسعار البترول

✓ بيانات الدراسة: تشمل الدراسة على بيانات سلاسل زمنية لمتغيرات الدراسة تغطي الفترة (1986م-

2015م) وحجم العينة يقدر ب 30 مشاهدة

✓ تقدير النموذج وتحليل النتائج: عند تطبيق هذا النموذج على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة المدروسة

وبالنظر الى الملحق رقم (1) والملحق رقم (2) كانت نتائج اختبار اثر انخفاض قيمة العملة للمتغيرين

اسعار البترول ومعدل التضخم على سعر الصرف تقدير النموذج يكون على التالي:

$$R = -1.26 \text{ inf} + 0.32 \text{ pp} + 53.9$$

معامل التحديد  $R^2$ : 0.508

معامل الارتباط  $\sqrt{R}$ : 0.472

قيمة فيشر الجدولة  $F_{\text{tab}}$ : 4.18

قيمة فيشر المحسوبة  $F_{\text{cal}}$ : 13.97

حجم العينة n: 30

✓ الدلالة الاحصائية للنموذج:

Dependent Variable: R				
Method: Least Squares				
Date: 05/24/16 Time: 13:10				
Sample: 1986 2015				
Included observations: 30				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	53.92017	8.721841	6.182200	0.0000
INF	-1.267117	0.394976	-3.208087	0.0034
PP	0.329698	0.129290	2.550074	0.0168
R-squared	0.508575	Mean dependent var		54.76167
Adjusted R-squared	0.472174	S.D. dependent var		28.31885
S.E. of regression	20.57412	Akaike info criterion		8.980584
Sum squared resid	11428.94	Schwarz criterion		9.120704
Log likelihood	-131.7088	Hannan-Quinn criter.		9.025410
F-statistic	13.97115	Durbin-Watson stat		0.385525
Prob(F-statistic)	0.000068			

المصدر : مخرجات Evieuse.7

- اختبار الفرضية الثانية

المعنوية التفسيرية:

من خلال الجدول نلاحظ ان قيمة مستوى الدلالة لمتغيرين الدراسة

قيمة مسنوى الدلالة لمعدل التضخم تساوي 0.0034 ، وهي اقل من 0.05

قيمة مسنوى الدلالة لاسعار البترول تساوي 0.0168، وهي اقل من 0.05

- المعنوية الكلية للنموذج: بما أن قيمة فيشر المحسوبة والتي تقدر ب 13.97 اكبر من قيمة فيشر الجدولة والتي تقدر ب4.18 عند مستوى معنوية 0.05 فهي تدل على معنوية النموذج المقدر ككل.

وبالتالي نقبل الفرض البديل القائل بان: انخفاض قيمة الدينار الجزائري مرتبط بأسعار البترول ومعدل التضخم وهو ما يؤكد:

معامل الارتباط: بما ان معامل الارتباط يساوي 0.472 فانه يشير الى وجود علاقة طردية بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع، كما أن معامل التحديد أكبر من 50% ويساوي 0.508 أي ان 50.8% من المتغيرات الداخلية في النموذج.

✓ **الدلالة الاقتصادية:** من خلال النموذج والمعادلات، يشير معامل الانحدار لسعر الصرف انه اذا ارتفع سعر صرف الدينار الجزائري بوحدة واحدة مع ثبات المتغيرات سوف يؤدي ذلك الى ارتفاع سعر البترول بمقدار معامل الانحدار 0.32 وهي تدل على وجود علاقة ايجابية قوية بين سعر الصرف واسعار البترول وتفسير ذلك أنه عند ارتفاع اسعار البترول يتحسن الاحتياطي الاجنبي وبالتالي يرتفع سعر الصرف مما يؤدي تنخفض قيمة الدينار الجزائري حيث نجد سعر البرميل جاء في المرتبة الاولى بإشارته موجبة .

ونلاحظ ان قيمة معمل الانحدار لمتغير التضخم سالبة أي وجود علاقة عكسية بين اسعار الصرف والتضخم ، أي معدل التضخم بإشارته السالبة يعني عندما ينخفض معدل يؤدي ذلك الى ارتفاع اسعار الصرف وبالتالي تخفيض قيمة الدينار الجزائري.

وفي الاخير نقول ان اسعار الصرف تتأثر بمتغيرين اساسيين في دراستنا أي تتأثر بكل من اسعار البترول ومعدلات التضخم تأثر كبير وقوي.

## خلاصة الفصل:

- قمنا من خلال هذا الفصل بقياس أثر تخفيض قيمة الدينار الجزائري على الميزان التجاري من صادرات وواردات وتأثيرها على المتغيرين الاساسيين كأسعار البترول والتضخم خلال فترة الدراسة 1986-2015 واستخدام نموذج Evieuse.7 الدراسة التحليلية للمتغيرات، وقد توصلنا من خلال هذه الدراسة الى النتائج التالية
- أن كل من الصادرات والواردات لا يؤثران على انخفاض اسعار الصرف.
  - أن اسعار البترول ومعدلات التضخم يساهمان بدرجة كبيرة في ارتفاع أسعار الصرف وبالتالي تخفيض في قيمة الدينار الجزائري.

خاتمة عامة

# خاتمة عامة

## خاتمة عامة

ازدادت أهمية التركيز على العلاقات التجارية والنقدية والمالية بين دول العالم نتيجة التطور الذي يشهده العالم وخاصة في الميدان الاقتصادي، ولعل التبادل التجاري أحد ركائز اقتصاديات الدول واستمرارها، فكان من الضروري وجود وسيلة لتسهيل العلاقات التجارية وتسريع وتيرتها من خلال سعر الصرف

يعتبر سعر الصرف أداة ربط بين اقتصاديات دول العالم، فهو يمثل حلقة ربط بين اسعار المنتجات والمتعاملين التجاريين على المستوى الدولي، ومن خلاله تتم ترجمة الاسعار ما بين الدول.

فمنذ عام 1973 وإلى غاية 1988 اتخذت الجزائر سياسة اسعار الصرف الثابتة كانت القيمة الخارجية للدينار الجزائري تتحدد على اساس سلة من العملات متكونة من اربعة عشر 14 عملة للبلدان الاكثر تعاملًا مع الجزائر، غير أن سياسة التحديد اعترضتها صعوبات في تبنيتها بصفة مستمرة كإشكالية طريقة القياس المطبقة.

ونتيجة لذلك اتبعت السلطات الحكومية سياسة تقييم الدينار الجزائري بأكثر من قيمته الحقيقية عمداً من أجل تخفيض تكاليف الاستيراد وتشجيع الاستهلاك، وكذا بتشجيع الصادرات وكبح الواردات، ونظراً لطبيعة الصادرات المكونة أساساً من المحروقات بنسبة 97% والإيرادات الخارجية مدفوعة أساساً بالدولار في حين أن واردات البلد آتية في معظمها من الدول الأوروبية ومقومة باليورو، ونتيجة تأزم الأوضاع الاقتصادية والمالية خاصة عند انخفاض أسعار البترول سنة 1986، استوجب اللجوء إلى سلسلة من التصحيحات لاسترجاع التوازنات الاقتصادية والمالية من جهة، وبعث شروط ملائمة للإنعاش الاقتصادي من جهة أخرى التي بدأ مفعولها من بداية التسعينات، فشرع في تمهيد عملية التخفيض مع تبني نظام تعويم الصرف.

وتطلب أثر تخفيض العملة على الميزان التجاري جزائري من صادرات و واردات اضافة الى معدلات التضخم وأسعار البترول في دراستنا في الفترة المدروسة من 1986 إلى غاية 2015 بشكل يثير الكثير من الاستغراب، من خلال مواصلة انتهاجها من قبل سلطات البلد رغم ما حققته من اخفاقات على مستوى

## خاتمة عامة

الميزان التجاري برصيد سالب ومتزايد، ومن نجاحات على مستوى اسعار البترول في فترات متقطعة، والتي انتقلت تداعياتها على بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية سلبا وإيجابا، مما يهدد كيان واستقرار البلد ومصالح الاجيال اللاحقة، وعليه يستجوب إعادةمراجعة سياسة تخفيض قيمة العملة للبلد.

### نتائج الدراسة:

من خلال دراستنا لهذا الموضوع يمكن استخراج النتائج التالية :

- 1- ان اجراءات تخفيض قيمة العملة الوطنية لم تكن ناجعة مقارنة بالأهداف المسطرة لذلك
- 2- رصيد الميزان التجاري يعتمد على صادرات المحروقات بنسبة 97% وبقيم متزايدة.
- 3- يتمثل تأثير تخفيض قيمة الدينار بصفة عامة من تعظيم المداخيل بالعملة الوطنية.
- 4- ان الاقتصاد الجزائري يعتمد بالدرجة الاولى على سعر البترول لذا عند حدوث تغيير في سعر البترول فانه يحدث تغير في سعر الصرف لامحالة.

### نتائج الجانب التطبيقي

- أثبتت دراسة تطور كل من حجم الصادرات وحجم الواردات انهما لايساهما في تخفيض سعر الصرف، وذلك لعدم توفر المرونة الكافية للطلب الاجنبي على الصادرات الجزائرية خارج المحروقات ولعدم توفر مرونة في الواردات بقدر كاف، الى جانب ارتفاع الطلب المحلي على المنتجات الاجنبية مع محدودية امكانية ترشيد الاستهلاك الوطني.

- اثبتت الدراسة ان نتائج تطور كل من معدلات التضخم وأسعار البترول يساهمان بدرجة كبيرة وبقوة في تغير سعر الصرف . معدل التضخم له علاقة عكسية مع سعر الصرف فانخفاض معدلات التضخم تزيد من معدلات سعر الصرف وبالتالي انخفاض في قيمة الدينار الجزائري ، ولاحظنا انه عندما تستقر معدلات التضخم فان قيمة الدينار الجزائري تعرف استقرار نسبي ، فيما يخص اسعار البترول فانه يؤثر في سعر الصرف بالإيجاب، أي انه على علاقة طردية مع سعر الصرف .

- اثبتت الدراسة في الجمل ان اساس انخيار الدينار في الوقت الراهن سببه:

✓ انخفاض حاد في اسعار البترول وهذا يؤثر على الميزان التجاري خاصة ان صادرات الجزائر تعتمد على قطاع المحروقات وبالتالي تسجيل عجز في الميزان التجاري والذي يؤثر بدوره على ميزان المدفوعات من خلال انخفاض الاحتياطي الاجنبي وعدم قدرة الدولة على مواجهة حجم الواردات خاصة من السلع والمواد الاساسية.

## خاتمة عامة

✓ عندما تطبق الدولة سياسة تخفيض العملة لكبح الواردات فلا بد من وجود عرض داخلي يلبي الطلب الكلي للدولة ، وما نلاحظه ان الطاقة الانتاجية للاقتصاد الوطني ضعيفة وبالتالي هذه السياسة تؤدي الى وجود طلب فائض مما يزيد من معدل التضخم أي ارتفاع في المستوى العام للأسعار لان الدولة قللت من الواردات .

### الاقتراحات:

بناءا على النتائج التي تم التوصل اليها من خلال هذه الدراسة يمكننا عرض جملة من الاقتراحات والتي يمكن القول بأنها كفيلة مع متطلبات الاقتصاد العالمي والأوضاع الدولية الراهنة.

1- العمل على اعادة تقييم الدينار الجزائري بما يخدم الاقتصاد الوطني على المدى القصير والمتوسط ويعبر عن اقتصاد انتاجي لا يعتمد على المحروقات ، أي البحث عن القيمة المضافة في الاقتصاد وبالتالي تحديد قيمة حقيقية للدينار الجزائري .

2- العمل على ترقية مناخ الاستثمار وتوجيهه نحو القطاعات الإنتاجية، مع المزيد من الاهتمام بمجال الصناعات الغذائية والتحويلية.

3- تشجيع المشاركات في المعارض المحلية والأجنبية لتسويق المنتجات الوطنية لتشجيع الصادرات

4- التقليل من واردات السلع الغير ضرورية

5- مراقبة دخول وخروج الاموال من العملة الصعبة

6- ترشيد الاستهلاك المحلي والحد ن استنزاف احتياطات البلد مع القيام بمعالجة إشكالية الامتيازات والتسهيلات التي يستفيد منها استيراد مواد ثانوية.

7- اعدا دراسات وبحوث لتوفير المعلومات والخدمات المساندة لعمليات التصدير.

### آفاق البحث:

ان البحث في موضوع انحيار الدينار الجزائري، ومعرفة اسباب انخفاض سعر الصرف، يفتح العديد من نوافذ الدراسات الاخرى، فقد نمت الينا بعض الآفاق التي يمكن أن تكون مواضيع بحوث مستقبلية، نذكر منها مايلي:

✓ دراسة العلاقة بين عمليتي الاورو والدولار وتأثيرهما على ميزان المدفوعات الجزائري

✓ بناء نموذج لتأثير تغيرات أسعار الصرف على الصادرات والواردات

# قائمة المراجع

# قائمة المراجع

## قائمة المراجع

### أولاً: باللغة العربية

#### 1) كتب:

- 1- بسام الحجار، نظام النقد العالمي وأسعار الصرف، ط1، دار المنهل البناني، لبنان، 2009.
- 2- الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، الطبعة الثالثة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2006.
- 3- حسن خلف الله فليح، العلاقات الاقتصادية الدولية، الطبعة الاولى، مؤسسة الوراق للنشر، عمان ، الاردن، 2001.
- 4- خليل حسين، السياسات العامة في الدول النامية، الطبعة الاولى، دار البديل اللبناني، لبنان، 2007.
- 5- د.سي محمد كمال، مدخل الاقتصاد الدولي، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، القبة القديمة-الجزائر- 2015.
- 6- زينب حسن عوض الله. الاقتصاد الدولي-نظرة عامة على بعض القضايا- الدار الجامعية الإسكندرية 1998.
- 7- سامي عفيفي حاتم، التجارة الخارجية بين التنظير والتطبيق الدار المصرية اللبنانية، الكتاب الثاني، القاهرة، 1991 .
- 8- عبد الحق بوعتروس، الأثار الاقتصادية والاجتماعية لسياسة تخفيض قيمة العملة في البلاد العربية القاهرة، 1998.
- 9- عرفان تقي الحسيني، التمويل الدولي، ، دار مجدلاوي للنشر، الطبعة الاولى، عمان الاردن، 1999.
- 10- محمد عبد العزيز عجيمة، الاقتصاد الدولي، دار الجامعة المصرية، 1977.
- 11- محمود حسن حسني. اثار التخفيض على الميزان التجاري. كلية حلوان. القاهرة. 1987.
- 12- محمود حميدات، مدخل التحليل النقدي، الطبعة الثالثة، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر.
- 13- عثمان ابو حرب، الاقتصاد الدولي، الطبعة الاولى، دار اسامة للنشر والتوزيع، عمان الاردن، 2008-.

# قائمة المراجع

## 2) اطروحات ومذكرات :

- 1- أوكيل نسيمة، الازمات المالية وامكانية التوقي منها والتخفيف من أثارها-مع دراسة حالة أزمة جنوب شرق آسيا-اطروحة دكتوراه كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2008.
- 2- بن حمودة فاطمة الزهراء، اثر تقلبات أسعار الصرف على التنمية الاقتصادية-حالة الجزائر-اطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر، 2012.
- 3- بن حمودة فاطمة الزهراء، نظام الصرف في الجزائر في ظل التحولات الاقتصادية والمالية-حالة الجزائر، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2001.
- 4- بريبري محمد أمين، مبررات ودوافع التوجه الحديث لأنظمة الصرف الدولي . دراسة حالة :سعر صرف الدينار الجزائري
- 5- يمينة درقال، دراسة تقلبات أسعار الصرف في المدى القصير اختبار فرضية التعديل الزائد في دول المغرب العربي، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص مالية دولية ، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة بالكايد، تلمسان، دفعة 2010-2011.
- 6- السعيد عناني، اثار تقلبات سعر الصرف وتدابير المؤسسة الاقتصادية لمواجهتها، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع تسيير مؤسسات، جامعة باتنة، 2015.
- 7- بضياف صالح، تخفيض سعر الصرف في الجزائر وأثره على الميزان التجاري خارج المحروقات- دراسة تحليلية-مذكرة ماجستير علوم اقتصادية تخصص نقود مالية وبنوك، 2015.
- 8- زعباط حنان، مخاطر سعر الصرف، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، سنة 2013
- 9- سلامة بنجاح، تأثير تخفيض قيمة العملة على الميزان التجاري، دراسة حالة الجزائر 1990-2012. مذكرة ماستر تخصص مالية واقتصاد دولي، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2012.
- 10- عمر حميدات، اثر تقلبات سعر الصرف على ميزان المدفوعات، دراسة حالة الجزائر، ماجستير، في علوم التسيير، فرع نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، الجزائر، 2011/2010.
- 11- عبد المجيد قدي، نعمان سعدي، البعد الدولي للنظام النقدي -برعاية صندوق النقد الدولي- .
- 12- لخضر زكراوي، تطور نظام الصرف في الجزائر: اسباب وأثار تخفيض قيمة الدينار، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص نقود ومالية، 1999م-2000 م .

# قائمة المراجع

- 13- هجيرة عبد الجليل، اثر تغيرات سعر الصرف على الميزان التجاري-دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص مالية دولية، 2009-2010.
- 3) ملتقيات:
- كهد. بلقاسم عباس، سياسات اسعار الصرف، سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الاقطار العربية، العدد الثالث والعشرون، نوفمبر 2003.
- 4) مجلات وتقارير:
- 1-د. بلقاسم عباس، سياسات اسعار الصرف، سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الاقطار العربية، العدد الثالث والعشرون، نوفمبر 2003.
- 2- محمد راتول، الدينار الجزائري بين نظرية اسلوب المرونات واعادة التقويم، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، العدد 04، جوان 2006.
- 3- اوموثوند إيجونس، تخفيض سعر العملة والواردات، مجلة التمويل والتنمية، مجلد 24.
- 4- بن زاوي عبد الرزاق، آثار انحراف سعر الصرف الحقيقي عن مستواه التوازني، مجلة العلوم الانسانية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2011، العدد 23.
- 5-د. بلقاسم عباس، سياسات اسعار الصرف، سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الاقطار العربية، العدد الثالث والعشرون، نوفمبر 2003.
- 6- دين دي روزا وجوشوا غرين، "انخفاض المتزامن لأسعار العملة، هل يضر بالصادرات من افريقيا جنوب الصحراء؟" مجلة التمويل والتنمية، مارس 1991.
- 7- صبحي حسون الساعدي، اياد حماد، أثر تخفيض سعر الصرف على بعض المتغيرات الاقتصادية مع التركيز على انتقال رؤوس الاموال في بلدان مختارة، مجلة جامعة اليبير للعلوم الاقتصادية والادارية، العدد 7، 2011.
- 8- عبد الرزاق بن زاوي، ايمانعمون، دراسة قياسية لانحراف سعر الصرف الحقيقي عن مستواه التوازني في الجزائر، مجلة الباحث، 2012، العدد 10.
- 9- عبد الوهاب بوكروح، بنك الجزائر يستبعد ارتفاع التضخم مجددا بسبب تقلبات أسعار الدينار، نقلا عن جريدة الشروق اليومي "الحدث"، تاريخ الاطلاع: السبت 2016/04/31م، العدد 4190.
- 10- نادر عبد العزيز، تبيض الاموال دراسة مقارنة، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، 2001.

# قائمة المراجع

11-هرنان كورتي و دوغلاس ويتر.ج. كيرك, " تجربة استخدام أسعار الصرف العائمة",مجلة التمويل والتنمية  
جوان 1993.

ثانيا: باللغة الفرنسية

✎ **Cem karacadag et rupa duttagupta et shogoishili**, "des taux fixes aux  
taux flottants: une aventure a tenter", revue du finance et développement,  
Décembre 2004, .

✎ Henri.BOURGUINAT ,Marché des changes et crise des monnaies.  
Clamam-levy.Paris.1972.

✎ **Abdel Ali djbili and vitalikramarenko** , "Choosing Exchange régimes in  
the middle east and northafrica", revue of finance and development march2003

✎ **Hiouani . A** "la convertibilité du dinar", média bank n°53/2002,.

✎ **Peter j .Quirk**, "quel régime de change pour ancrer l'inflation ", revue du  
finances et développement, mars 1996

ثالثا: المواقع الالكترونية

محمد النبيل أوشيبي، تخفيض قيمة العملة متى يكون مطلوباً؟، مقال منشور على الرابط  
بتاريخ 13-02-2016 <http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=162701>

2016، الساعة .10 :00.

الملحق رقم 1: تطور كل من أسعار الصرف الصادرات والواردات التضخم وأسعار البترول الفترة 1986-2015

السنوات	اسعار الصرف	الصادرات	الواردات	التضخم	اسعار البترول
1986	4,82	34935	43394,00	6,32	13,00
1987	4,93	41736	34153,00	5,62	17,70
1988	8,03	45421	43427,00	5,87	14,20
1989	12,11	71937	70072,00	29,30	17,30
1990	9,00	112279	87018,00	29,80	22,30
1991	18,50	233589	139241,00	31,10	18,60
1992	21,80	249010	188547,00	16,20	18,40
1993	23,40	239552	20535,00	28,30	16,30
1994	36,05	324338	340142,00	29,00	15,50
1995	47,66	498451	610673,00	29,80	16,90
1996	54,44	740811	513193,00	18,70	20,30
1997	57,70	791767.5	498326,00	5,70	18,70
1998	58,73	588875.6	501579,90	5,00	12,30
1999	66,57	840516.5	552358,60	2,60	17,50
2000	75,25	1657215.6	690425,70	0,30	27,60
2001	77,26	1480335.8	764862,40	4,20	23,10
2002	79,68	1501191.9	957039,80	1,40	24,30
2003	77,36	190253.5	1047441,40	4,30	28,20
2004	72,06	2337447.8	1314399,80	4,00	36,00
2005	73,36	3421548.3	1493644,80	1,40	50,60
2006	72,64	3979000.9	1558540,80	2,30	61,00
2007	69,36	4214163.1	1916829,10	3,70	69,10
2008	64,56	50595019.7	2572033,40	4,90	99,97
2009	72,40	3347636.0	2854807,30	5,70	61,00
2010	74,40	4333587.4	3011807,60	3,91	77,40
2011	72,85	5374131.3	3442501,60	4,32	107,50
2012	77,55	50376,00	72647,00	8,89	111,00
2013	79,38	55028,00	65520,00	3,26	109,50
2014	80,56	58580,00	62886,00	2,90	62,50
2015	100,44	51501,00	37787,00	4,78	55,50

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على الاحصائيات وتقارير وزارة المالية

الملحق رقم 02: نموذج الدراسة نتائج اختبار اثر تخفيض العملة على المتغيرات معدل التضخم ،اسعار البترول ،الصادرات والواردات في الفترة 1986م- 2012م

Dependent Variable: R				
Method: Least Squares				
Date: 05/24/16 Time: 13:14				
Sample: 1986 2015				
Included observations: 30				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
INF	-1.230430	0.427403	-2.878850	0.0081
PP	0.296472	0.150181	1.974098	0.0595
X	-1.12E-06	7.86E-06	-0.142627	0.8877
M	4.27E-06	1.33E-05	0.321862	0.7502
C	52.92914	9.376428	5.644915	0.0000
R-squared	0.514228	Mean dependent var		54.76167
Adjusted R-squared	0.436504	S.D. dependent var		28.31885
S.E. of regression	21.25793	Akaike info criterion		9.102349
Sum squared resid	11297.49	Schwarz criterion		9.335882
Log likelihood	-131.5352	Hannan-Quinn criter.		9.177058
F-statistic	6.616106	Durbin-Watson stat		0.376889
Prob(F-statistic)	0.000894			

الملحق رقم 03: نموذج الدراسة بعد استبعاد الصادرات والواردات لعدم تأثيرها في اسعار الصرف

Dependent Variable: R				
Method: Least Squares				
Date: 05/24/16 Time: 13:10				
Sample: 1986 2015				
Included observations: 30				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	53.92017	8.721841	6.182200	0.0000
INF	-1.267117	0.394976	-3.208087	0.0034
PP	0.329698	0.129290	2.550074	0.0168
R-squared	0.508575	Mean dependent var		54.76167
Adjusted R-squared	0.472174	S.D. dependent var		28.31885
S.E. of regression	20.57412	Akaike info criterion		8.980584
Sum squared resid	11428.94	Schwarz criterion		9.120704
Log likelihood	-131.7088	Hannan-Quinn criter.		9.025410
F-statistic	13.97115	Durbin-Watson stat		0.385525
Prob(F-statistic)	0.000068			

## الملخص:

تهدف هذه الدراسة الى التعرف على اسباب تدهور وانخفاض قيمة العملة الوطنية و الاثار المترتبة على ذلك ، وكذا تحليل المتغيرات الاقتصادية المهمة والتي تأثر في سعر الصرف الدينار الجزائري ، كأسعار البترول ومعدلات التضخم وحركة الميزان التجاري من الصادرات والواردات ، ولمعرفة ذلك تم استخدام نموذج قياسي لأثر المتغيرات الاقتصادية المدروسة على اسعار صرف الدينار الجزائري في الفترة الممتدة ت من 1986م الى 2015م. وتم التوصل الى:

- ان سبب انهيار الدينار الجزائري ليس مرتبط بسياسة تخفيض العملة بهدف تشجيع الصادرات وكبح الواردات

-انخفاض اسعار صرف دينار الجزائري متعلق بأسعار البترول ومعدل التضخم

## الكلمات المفتاحية:

سعر الصرف ، سياسات اسعار الصرف ، اسعار البترول ، التضخم ، الصادرات ، الواردات

## Résumé:

Cette étude vise à identifier les causes de la dégradation et la dévaluation de la monnaie nationale et les effets de celle-ci, ainsi que l'analyse des variables économiques importantes qui sont affectés par le taux du dinar algérien de change, car les prix des cours du pétrole et de l'inflation et le mouvement de la balance commerciale des exportations et des importations. Pour le savoir, l'utilisation d'un modèle standard de l'impact des variables économiques a étudié sur le change du dinar algérien dans la période t de 1986 à 2015 les prix. Il a été atteint:

- Que la raison de l'effondrement du dinar algérien est pas lié à la politique de dévaluation afin d'encourager les exportations et les importations de trottoir

-Faible Taux de change Dinar algérien liés aux prix du pétrole et le taux d'inflation

## Mots clés:

Taux de change, les politiques de taux de change, et les prix du pétrole, l'inflation, les exportations et les importations